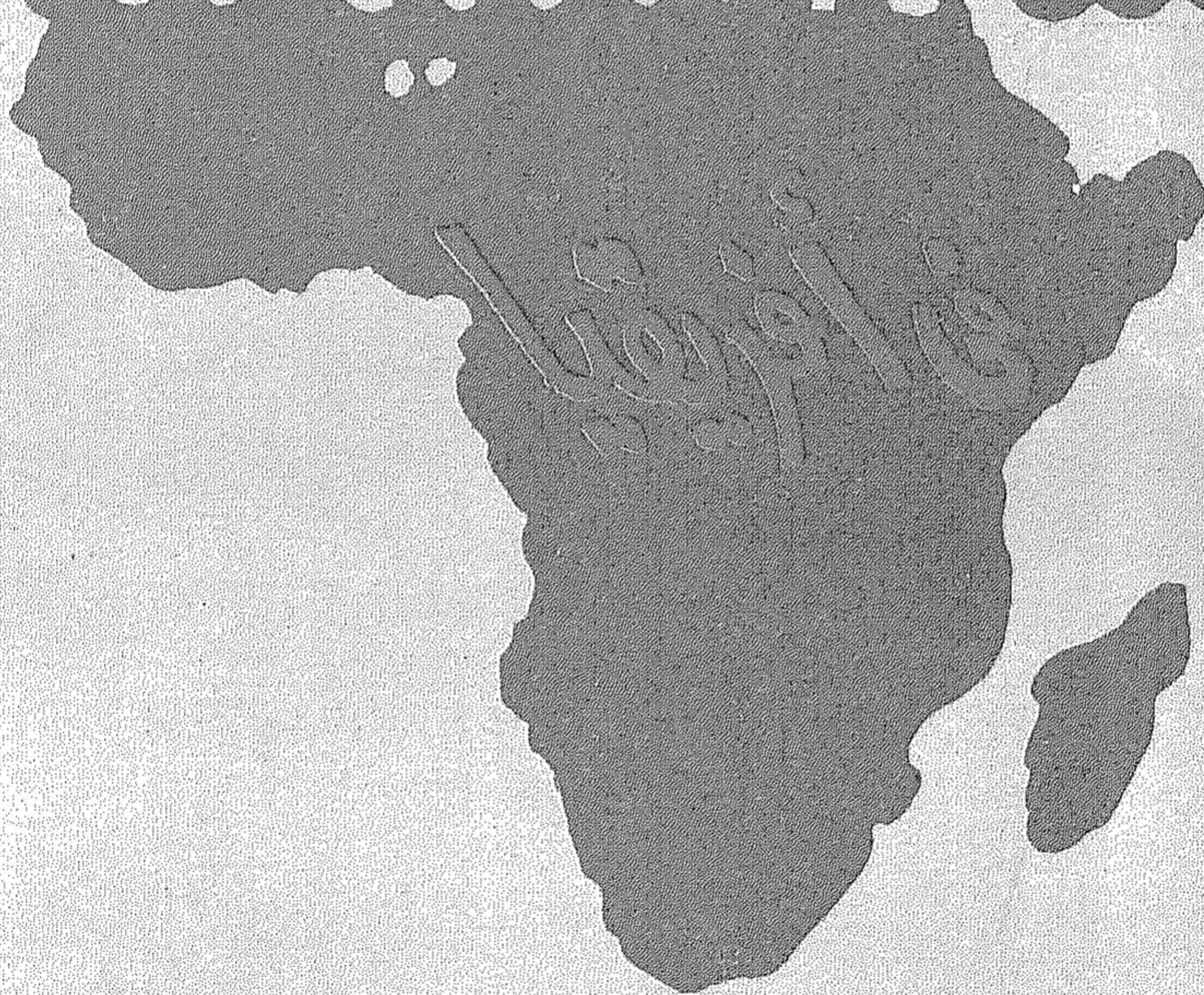


دكتور

حمدان عبد الرحمن حسن

الفساد السياسي



دارالقارئ العربي

إهداء ٢٠٠٨

أسرة المرحوم الأستاذ/ محمد إدريس
جمهورية مصر العربية

الفساد السياسى فمن افريقيا

الطبعة الأولى

١٩٩٣

الناشر

دار القارئ العربي

القاهرة - مصر الجديدة - أرض الجولف ١٤ ش عبد الله دراز
البيور الثالث ت : ٢٩٠٦٧١٥ فاكس : ٢٩٠٦٧١٧

الفساد السياسى فى افريقيا

دكتور

حمدى عبد الرحمن حسن



المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
الفصل الأول : الفساد السياسى : تحديد المفهوم وأنماطه العامة واتجاهات تفسيره	١١
المبحث الأول : اتجاهات التعريف بمفهوم الفساد ...	١٥
المبحث الثانى : الأنماط العامة للفساد	٢٧
المبحث الثالث : الفساد السياسى فى افريقيا : محاولة للتفسير ..	٣٩
الفصل الثانى : أنماط وآليات الفساد السياسى فى افريقيا ...	٥١
المبحث الأول : الفساد السياسى فى زانير	٥٥
المبحث الثانى : الفساد السياسى فى كينيا	٧٧
المبحث الثالث : أنماط الفساد السياسى فى نيجيريا ..	٩٣
الفصل الثالث : استراتيجيات الاصلاح	١١٣
المبحث الأول : استراتيجيات الاصلاح الحكومية	١١٧
المبحث الثانى : استراتيجيات الاصلاح البديلة	١٢٥
خاتمة	١٣٣

مقدمة

تشهد المجتمعات البشرية بغض النظر عن موقعها الجغرافى أو درجة نموها الاقتصادى أو مستوى ثقافتها السياسية شكلا أو آخر من أشكال الفساد. فهو كمفاهيم الخير والشر مرتبط بطبيعة بنى البشر. والمجتمعات الصالحة التى تخلو من كافة مظاهر الفساد لا وجود لها إلا فى طوباويات الفلاسفة والمفكرين. وعليه فإن الفساد ليس ظاهرة افريقية أو مرتبطة بالعالم الثالث، ولكنه ظاهرة تتسم بالعمومية حيث شهدت كافة المجتمعات بدرجة أو بأخرى على مر العصور.

لقد أضحت قضايا الفساد المرتبطة بووتر جيت وشركة لوكهيد لصناعة الطائرات وكذلك شركة التليفون والتلغراف الدولية وغيرها من الأمثلة البارزة فى السجل العالمى للفساد. وفى أوائل سنوات حكم الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون تم تشكيل مجموعة عمل لوضع الخطط اللازمة لتدعيم حملات التفتيش والملاحقة المحلية. حيث انه بعد عشر سنوات من الاضطرابات المحلية العنيفة أدرك رجال البيت الأبيض أن الحملات العنيفة بالغة القسوة ضرورية لتأمين النظام والتوازن الداخلى. وقد أوصى تقرير هذه المجموعة، والذي أطلق عليه خطه هيستون « plan Huston » بأن يتبنى الرئيس برنامجا لجمع المعلومات بصورة غير قانونية عن المواطنين الأمريكين، وهو مايؤدى إلى النيل من الخصوم السياسيين للرئيس وكذلك حجب أى معلومات من شأنها تكدير الإدارة الأمريكية. وعلى الرغم من ان الرئيس وافق أصلا على خطه هيستون إلا أنها واجهت صعوبات عديدة نتيجة معارضة مدير مكتب التحقيقات الفيدرالية (FBI) (١) إلا أن الرئيس ظل على رغبته الخاصة بإنشاء وحدة مستقلة لجمع المعلومات تحظى بثقته الخاصة حيث تكون هذه الوحدة سرية وتابعة للبيت الأبيض. وبالفعل تم إنشاء هذه اللجنة التى اضحى من

بين مهامها الرئيسية مراقبة الصحفيين والموظفين العموميين والخصوم السياسيين .

وبحلول عام ١٩٧٢ - عام الانتخابات الرئاسية - أعيد تسمية هذه اللجنة لكي تصبح «لجنة إعادة انتخاب الرئيس» وتمثل واقعة ووترجيت مجرد حادثة محدودة في إطار سلسلة متواصلة من الجهود الرامية للتجسس على الخصوم ولضمان إعادة انتخاب نيكسون (٢) .

وعلى صعيد آخر أعلن في فبراير ١٩٧٦ أثناء جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة الفرعية للشركات متعددة الجنسيات التابعة للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي عن قيام شركة لوكهيد لصناعة الطائرات « lockheed » برشوة عدد من كبار المسؤولين في اليابان وهولندا وإيطاليا وتركيا وذلك كجزء من حملتها الدولية الرامية لترويج مبيعاتها من الطائرات حتى تتجنب الوقوع في أفلاس محقق. (٢)

وفي إفريقيا لا يقل انتشار الفساد في مجتمعاتها عن غيرها من مناطق المعمورة، بل إن الفساد في الدول الأفريقية يصبح واقعا حياتيا يتكرر بشكل يومي. ومن الأمثلة التي لا تخلو من طرافة أن أحد الخبراء البريطانيين ذهب لاستخراج رخصة قيادة سياره من أحد المكاتب الحكومية في لوساكا. فقام بهاذ الاستثمار المهدد لهذا الغرض وعند تقديمها للموظف المختص طلب منه رسوما قدرها خمسون كواتش (وهو العملة المحلية) . على أن الرسوم المقررة والمحددة في طلب التقديم هي خمسة كواتش فقط. فاعتقد الخبير ان تاريخ طباعة الاستمارة قديم ومن ثم قام بدفع المبلغ المطلوب عن طيب خاطر. وعندما استفسر الرجل عن موعد اجراء اختبار القيادة نظر اليه الموظف مبتسما وهو يقول « لقد كان هذا هو الاختبار ، اهنك، لقد اجتزت الاختبار بنجاح » (٤).

وتؤكد الأمثلة السابقة عمومية ظاهرة الفساد وأنه ليس ظاهرة افريقية أو مرتبطة بالدول المتخلفة دون الدول الصناعية المتقدمة ، ومع ذلك فان هناك عددا من الاعتبارات الهامة التي ينبغي التأكيد عليها عند المقارنة بين الفساد في كل من الدول المتقدمة والمتخلفة ومن ذلك :-

* أن الفساد في الدول المتقدمة يمكن التحكم فيه وضبطه من خلال آليات مؤسسية راسخة

تستطيع ان توقف الفساد عند أدنى درجة ممكنة ، ومن ثم يتم تقويض الآثار السلبية والأضرار المترتبة عليه .

* أن العوامل التي تيسر ظهور الفساد وانتشاره في الدول المتخلفة قد لا توجد بنفس الشكل في الدول المتقدمة . وعلى سبيل المثال فان المواطن العادي في الدول المتخلفة يتوقع الفساد وينظر اليه باعتباره ظاهرة طبيعية عند ممارسة الوظيفة العامة . كما أن النخبة في الدول المتخلفة أكثر ميلا للفساد من النخبة في الدول المتقدمة .

* أن الرأي العام في الدول المتقدمة ومن خلال مؤسساته الرقابية كالصحافة يقوم بدور بارز في الكشف عن الظواهر المنحرفة وغير الأخلاقية في المجتمع ولذا ذكر على سبيل المثال الدور الذي قامت به الصحافة في الكشف عن فضيحة ووترجيت وإيران جيت .

* أن البعد القيمي والأخلاقي السائد قد يؤدي إلى تزايد انتشار الفساد في الدول المتخلفة مقارنة بالدول المتقدمة . فالنخبة المسيطرة في الدول المتخلفة تحاول ان تجعل ثقافتها هي المسيطرة ومن ثم تخلق حالة من الوعي الزائف لدى الجماهير والتي يصل بها الأمر في بعض الأحيان إلى النظر إلى الفساد باعتباره قيمة في حد ذاته . (هـ)

اضافة إلى الاعتبارات السابقة فان دراسة الفساد في افريقيا وغيرها من مناطق العالم المتخلف تكتسب أهمية كبيرة نظرا لأنه يترك آثارا سلبية مدمرة على الانجاز الاقتصادي والأداء الحكومي وطبيعة السلطة الحاكمة . ومما يزيد الأمر خطورة أن الآليات الحكومية المستخدمة للقضاء على الفساد في هذه الدول غير مؤثره وليس لها أى فعالية تذكر . وعليه فان الفساد في افريقيا يستلزم المزيد من البحث والتحقيق ، ليس لأنه أكثر انتشاراً عنه في مجتمعات متقدمة مثل بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن لأن هناك ادراك متزايد بمدى خطورته على عمليات التنمية الشاملة التي تشهدها الدول الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال .

ومن ناحية أخرى فان بعد العمومية والانتشار الذي ينطوى عليه مفهوم الفساد السياسى لا يعنى فقط التمييز بين النظم السياسية المختلفة من حيث مدى انتشار الفساد فيها ولكنه يشمل

ايضا التمييز بين مؤسسات وقطاعات النظام السياسى الواحد حيث نجد ان بعض المؤسسات والأجهزة مثل الجيش وقوات الشرطة أكثر فسادا من غيرها من المؤسسات. وربما يصل الفساد فى انتشاره وعموميته حدا يصبح معه حقيقه حياتيه ويتحول جهاز الدولة إلى مؤسسة للنهب والاستغلال وهذا ما يميز نمط الدولة القرصان.

وعلى صعيد آخر يمكن التمييز فى إطار النظام السياسى الواحد بين مرحلة تاريخيه وأخرى فى تطور النظام. فيمكن ان يكون النظام فى فترة تاريخيه معينه أكثر فساداً عنه فى فترة سابقة أولا حقة.

وعليه فان دراسة الفساد السياسى تعد مدخلا منا سبا لدراسة النظم السياسية فى افريقيا من منظور مقارن. اذ أنه يمكن التعرف على طبيعة النخبة الحاكمة وشكل الحكم ونموذج التنمية المتبع، وحقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى افريقيا. ولعل ما يبرر ايضا هذا المنظور فى دراسة النظم السياسية فى افريقيا ان الفساد السياسى يعد أحد الملامح الرئيسية لعدم الاستقرار وغياب الديموقراطية واخفاق المشروعات التنموية فى افريقيا. ومن ثم فان اقتلاع جذور الفساد يتطلب البحث عن الأسباب والعوامل الهيكلية الموجودة فى المجتمعات الأفريقية. وبعبارة أخرى فان الفساد السياسى يعد أحد مظاهر الأزمة العامة التى تعاني منها افريقيا منذ الاستقلال. ونظرا لتعدد وتشابك ابعاد هذه الأزمة فان دراسة احد مظاهرها انما يفضى إلى ضرورة دراسة المظاهر الأخرى. وهكذا تبدو اهمية دراسة ظاهرة الفساد السياسى فى افريقيا.

وتحاول هذه الدراسة تقديم رؤية نظرية لظاهرة الفساد السياسى فى افريقيا من خلال التحديد بمفهوم الفساد وابراز أهم الانماط العامه له، ومحاولة تفسير اسباب انتشار الفساد السياسى فى المجتمعات الأفريقية أما الجزء الثانى من الدراسة فانه يطرح حالات تطبيقية لانماط شائعه من الفساد السياسى فى عدد من الدول الأفريقية روعى فى اختيارها تمثيل المناطق الجغرافية المختلفة فى افريقيا بالاضافة إلى اختلاف الايديولوجيات التنموية التى تتبناها النظم الحاكمة فى هذه الدول.

الفصل الأول

الفساد السياسي

تحديد المفهوم وأنماطه العامة واتجاهات تفسيره

البحث فى ظاهرة الفساد السياسى ليست مسألة جديدة حيث تناولها الفكر السياسى منذ أقدم العصور. فالفكر الأفرىقى القديم تناول الظاهرة فى أكثر من موضع. ففى معرض تفسيره لحرب « البلوبونيز » أكد « تومسيدديز » على أن الأسباب الرئيسية التى أدت إلى هزيمة أثينا فى الحرب تتمثل فى تدهور الأخلاق والانانية السياسية التى كرسى فى النفوس حب السلطة وتحقيق المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة، والاعتماد على الذات فى تحقيق الأمن دون أدنى اعتبار لأمن الآخرين.(١) ومن ناحية أخرى فقد تحدث كل من افلاطون وأرسطو عن الفساد السياسى حيث ميز الأول بين الحكومات الصالحة والفاصلة، وميز الثانى بين الدساتير الصالحة والدساتير الفاصلة (٢) .

وعلى الرغم من قدم الظاهرة فإن تشابكها وتعقدها باعتبارها أحد الظواهر الاجتماعية أدى إلى صعوبة وجود تعريف متفق عليه بين الباحثين والدارسين لها. وقد حاول كثير من الدارسين المعاصرين ربط ظاهرة الفساد السياسى بغيرها من الظواهر السياسية كالتنمية والتحديث واشكاليه العلاقة بين الداخلى والخارجى فيما يطلق عليه روابط التبعية فى الدول المتخلفة. ويهدف هذا الفصل من الدراسة تناول أهم الاتجاهات الخاصة بتعريف الفساد. وتحليل أهم انماطه العامة ثم عرض محاولة لتفسير انتشاره فى الدول الأفريقية وذلك من خلال مباحث ثلاثة.

المبحث الأول

اتجاهات التعريف بمفهوم الفساد

تصطدم عملية تحديد مفهوم الفساد بحقيقته أن الكلمة في اللغات المختلفة لها تاريخ طويل من المعانى والمضامين اللغوية المتنوعة ، وعلى سبيل المثال كانت كلمة الفساد فى الولايات المتحدة الأمريكية أوائل القرن الحالى تشكل واحدة من أهم مفردات الحوار والخطاب السياسى (٣) وطبقا لأحد الدارسين لهذه الحقبة فى التاريخ الأمريكى فان « خطباء الأحزاب والصحفيين وفلاسفة السياسة وغيرهم قد فضحوا فى هذا السياق كثيرا من الصفقات والشروط المريبة دون ان يكون لديهم أدنى استعداد للبحث فى طبيعة مفهوم الفساد الحقيقية وتحديد الاستخدامات المختلفة للمفهوم (٤) على أن المضامين التى كانت شائعة الاستخدام فى تلك الحقبة لمفهوم الفساد كانت ترى فيه نقيضا للإصلاح والرشادة والخير العام.

وإذا كانت معاجم اللغة تمثل الملجأ الأساسى للباحث المتطلع فى الحصول على معانى واضحة ومحددة ، فإنها فى حالة مفهوم الفساد تشير إلى ثرائه اللغوى وتعدد معانية (٥) ويمكن التمييز . بشكل عام ، بين استخدامات لغوية ثلاثة لمفهوم الفساد :-

(أ) الفساد العضوى

(ب) الفساد الأخلاقى

(ج) الفساد القانونى أو فساد الوظيفة العامة

وقد يبدو لأول وهلة أن المعنى الأول للفساد قليل الأهمية أو عديم النفع للأبحاث والدراسات السياسية . بيد أن ذلك ليس صحيحا فتأثير الاستخدامات البلاغية عظيم الدلالة على لغة الخطاب السياسى . فكثيرا ما يستخدم هذا المعنى العضوى للفساد للتعبير عن المخاطر الحقيقية التى تتهدد كيان الدول أو لادانه الممارسات الفاسدة للسياسيين والأفراد .

أما المعنى الأخلاقى للفساد فانه يشير إلى تحريف وتضليل وتزييف سلامة الطوية أو

الفضيلة أو المبادئ الأخلاقية بصفة عامة. واتفقا مع هذا المعنى فإن الفساد السياسى يعد مسألة معايير وقيم أخلاقية، تلك المعايير التى يتم الاعتماد عليها فى الحكم على ممارسات معينة بأنها فاسدة (٦)

والمعنى الأخلاقى يجعل من الفساد السياسى مسألة كريمة تعافها النفس السوية، فنحن نرفض الفساد تماما كما نرفض جرائم القتل والأغتصاب وغيرها من الفواحش الإجتماعية، غير أن المحللين السياسيين الذين يستخدمون هذا المعنى للفساد السياسى لاهتمون بشرح معنى واسباب الفساد قدر اهتمامهم بإدانة الفساد وإبراز أنه يتنافى مع المبادئ الأخلاقية.

وإذا كان هناك ثمة تداخل بين المعانى المختلفة لمفهوم الفساد فإن المعنى القانونى يمكن تحديده من خلال الاداء غير السليم للوظيفة العامة. فالأداء غير السليم يعنى انتهاك القواعد والمعايير التى تحكم الطريقة التى ينبغى بها ممارسة الوظيفة العامة.

ويلاحظ أن المعنى القانونى يعتد أساسا بالقواعد والقوانين. إذ أنه يربط بين الفساد وبين انتهاك القانون. أى أن الاهتمام هنا ينصب على ما إذا كانت الأفعال والممارسات تتم وفقا للقواعد أو تسير وفقا للسياق العام الذى تحدده هذه القواعد (٧)

وبالنظر إلى الكتابات المختلفة فى تعريف الفساد نجد أن كثيرا من الباحثين قد جعل المنطلق الأساسى للتعريف أحد الصور الشائعة للفساد كالرشوة والمحسوبية واستغلال المنصب العام وشراء أصوات الناخبين. ويمكن الإشارة إلى عدد من هذه التعريفات على النحو التالى: (٨)

(أ) الفساد من منطلق الرشوة

يركز عدد كبير من الدارسين فى تعريف الفساد على الرشوة (Bribery) باعتبارها النمط الشائع للفساد. فكل من أرنولد روجو وهارولد لازويل ينظران إلى الرشوة باعتبارها جوهر الفساد حيث أنها مدمرة للنظام العام لأن المرتش لا يعنيه سوى تحقيق مصلحته الشخصية ولو على حساب المصلحة العامة.

(ب) تعريف الفساد من منطلق المحسوبية

يربط البعض فى تعريف الفساد بينه وبين المحسوبية حيث يتم الاعتماد على الروابط الشخصية والعائلية بدلا من معايير الكفاءة والخبرة فى التجنيد للوظائف العامة. فلامشك ان محاباة الاهل والأصدقاء يعد من أبرز الأنماط الشائعة للفساد.

(ج) تعريف الفساد من منطلق استغلال المنصب العام

يعرف بعض الدرامسين الفساد من خلال الاشارة إلى نمط استغلال أو إساءة استخدام الوظيفة العامة بغرض تحقيق مصلحة ذاتيه خاصة. ومن ذلك تعريف جيمس سكوت الذى يرى أن الفساد « هو ذلك السلوك القانم على التخلي عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالوظيفة العامة فى سبيل تحقيق مصلحة خاصة أو انتهاك لقواعد رسمية فى سبيل تكوين انماط معينة من النفوذ والتأثير لتحقيق مصلحة خاصة ».

(د) - تعريف الفساد من منطلق شراء أصوات الناخبين

يعرف بعض الدرامسين الفساد السياسى من منطلق إساءة استخدام سلاح المال فى الحصول على السلطة والنفوذ السياسيين. حيث من الممكن باستخدام المال التأثير فى رأى العام بما يودى إلى الفوز فى الانتخابات وهزيمة المنافس الذى قد يكون هو الأصلح من الناحية الموضوعية. وقد يتم اجبار الخصم على الانسحاب واعطائه التعويض المادى المناسب. وقد يصل الأمر إلى حد شراء أصوات الناخبين. ويسود فى هذه العملية مفاهيم التعامل التجارى حيث يكون هناك وسطاء وممارسة انتخابات ومضاربون يتعاملون فى اصوات الناخبين مستعدون لمن يدفع الثمن الأعلى. على ان الملاحظة الأساسية التى ترد على التعريفات السابقة أنها تقصر تعريف الفساد على صورة واحدة فقط دون غيرها فى حين ان الفساد قد يشملها جميعا. فالموقف الذى يتسم بالفساد قد يشهد ظهور أنماط الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة وسيادة قيم القهر والاكراه فى النظام السياسى وغيرها من الأنماط الفاسدة.

وعليه فانه قد يكون من الأصلح فى عملية تعريف الفساد أن نبرز اهم الاتجاهات العامة حيث

ان متابعة ادبيات العلوم الاجتماعية المعاصرة التي تناولت مفهوم الفساد تساعدنا على التمييز بين ثلاثة اتجاهات عامة في التعريف وهي :-

- الاتجاه القانوني أو اتجاه الوظيفة العامة public office _ Centered Definitions

- اتجاه المصلحة العامة Public _ Interest _ Centered Definitions

- اتجاه الرأي العام Public _ opinion _ Centered Definitions

أولاً : اتجاه الوظيفة العامة

شاع منذ الستينيات استخدام المعنى القانوني للفساد، وذلك بعد أن دفعت الرغبة في تخليص العلوم الاجتماعية من ارتباطاتها القيمية والأخلاقية إلى التخلي عن المعاني الأخلاقية لمفهوم الفساد. ومن أبرز التعريفات التي تؤكد على هذا المعنى ذلك التعريف الذي طرحه ناي Nye عام ١٩٦٧ حيث يرى أن الفساد هو :

« سلوك يحيد عن المهام الرسمية لوظيفة عامة بهدف الحصول على منافع خاصة ، أو أنه انتهاك للقواعد مقابل ممارسة أنماط معينة من النفوذ التي تحركها اعتبارات خاصة ، ومن أمثله هذا السلوك الرشوة » وهي مكافأة لتغيير حكم شخص في موضع ثقة « والمحسوبية » وهي تفضيل لمعايير الشخصية على معايير الكفاءة الموضوعية « وسوء الاستعمال « أي الاستعمال غير الشرعي للموارد العامة من أجل تحقيق مآرب خاصة . (٩)

وقد سار كثير من الباحثين على هذا الدرب في ربط تعريف الفساد بمفهوم الوظيفة العامة. فيرى صويل هنتنجتون أن الفساد هو « سلوك الموظف العام الذي يحيد عن المعايير المقبولة بغرض تحقيق اهداف ومنافع خاصة » (١٠) ويرى منتوريا أن الفساد يتمثل في « اساءة استخدام السلطة العامة من أجل منفعة خاصة » (١١) وفي نفس السياق يعرف اندرسكي الفساد بأنه « استخدام سلطة المنصب في تحقيق منفعة ذاتية بغض النظر عن القوانين والتنظيمات المرعية » (١٢)

ومن الملاحظ أن التعريفات السابقة تعتمد على تحديد الوظيفة العامة باعتبارها ميدانا

محددا و متميزا عن المصلحة الخاصة . بيد أن هذا الاتجاه وجهت إليه انتقادات كثيرة .

فإذا نظرنا إلى تعريف « ناي » السابق على سبيل المثال نجد أنه على الرغم من كونه يبدو جامعا وشاملا فإنه يقتصر في تعريف الفساد على المعنى القانوني حيث يركز على عمليات تخطي قواعد الوظيفة العامة بدلا من عمليات الانهيار والانحلال العضوي والأخلاقي . أضف إلى ذلك فإنه يحدد الرشوة والمحسوبية وسوء الاستعمال باعتبارها الأنماط الرئيسية للفساد .

ولا يخفى أن تعريف ناي للفساد ينطوي على كثير من الأمور الغامضة من بينها أن مصطلح السلوك يضم ليس فقط أي عمل غير قانوني في أداء مهام الوظيفة العامة ولكن أيضا عدم القيام بعمل من المفترض انجازه . وعليه فإن الفساد من الناحية الواقعية يشمل محاولات اغراء واستمالة الموظف العام بعدم تطبيق قوانين أو تنظيمات معينة .

ويلاحظ أن تعريف ناي يستبعد أنشطة التكتلات وجماعات المصالح القوية اللهم إلا إذا سعت إلى تحقيق أهدافها من خلال الرشوة أو انتهاك القواعد التي تحكم أداء الوظيفة العامة . وبالمثل فإن الحكومة التي تؤثر جماعة عرقية معينة أو اقليما ما في عمليات توزيع الموارد العامة لا تكون حكومة فاسدة وفقا لتعريف ناي حيث أنه لا يهتم بأهداف وأولويات الحكومات قدر اهتمامه بسلوك الساسة والموظفين العموميين والطرق التي يستخدمها هؤلاء في أداء وظائفهم العامة .

ونظر لأن التشريعات القانونية تعد نسبيه وتختلف من مجتمع لآخر فإن ما يعد قانونيا وشرعيا في مجتمع قد يعد فاسدا وغير قانوني في مجتمع آخر . وعلى سبيل المثال فإن تقديم هدية إلى وزارة الأسكان من إحدى شركات المقاولات قد يعتبر من قبيل المساهمات القانونية في بعض المجتمعات في حين أنه قد يعتبر في مجتمعات أخرى من قبيل أعمال الرشوة والفساد . (١٢) إضافة لما سبق فإنه على الرغم من أهمية المنظور القانوني في تعريف الفساد فإن ثمة مجموعة من الاعتبارات ينبغي الإشارة إليها فلو علمنا أن المشروعية القانونية يتم تحديدها بواسطة الطرف الأقوى سياسيا فإن ذلك يعني أن تبني المعيار القانوني في تحديد السلوك الفاسد

يتضمن بالتبعية تأييد السلطة الأقوى بغض النظر عن اعتبارات العدالة .

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة مجموعة من الانتقادات الأخرى وجهت لمفهوم الوظيفة العامة

على وجه التحديد ومن ذلك ما يأتي :-

١- أن مفهوم الوظيفة العامة كما يعبر عنه هذا الاتجاه في تعريف الفساد يمثل مفهوما غريبا يعكس تقاليد المجتمعات الأوروبية . إذ أن هذا المفهوم كمؤسسة لها قيم وتقاليد معينة لم يتم ترسيخه بعد في الدول النامية . ففي مثل هذه الدول عادة ما يشيع استخدام الرشوة والمحسوبية واعطاء الهدايا بمقابل . وجميعها اجراءات ربما تحظى بقبول المجتمع . ومن ثم فإن تعريف الفساد استنادا إلى مفهوم الوظيفة العامة يعنى فى كثير من الدول فرض معايير سلوكية غريبة عليهم .

٢- ان جعل مفهوم الوظيفة العامة محورياً فى تعريف الفساد يستلزم قبول المعايير والأجراءات التى تحددها كل حكومة للوظائف العامة وذلك طبقاً لتشريعاتها الخاصة . وهذا يعنى ضمنا الاعتراف بنظم القمع المطلقة والتى تنتهك حقوق الانسان وحياته الأساسية . فبعض الحكومات على سبيل المثال تبرر علناً استخدام التعذيب ضد « اعداء الدولة » . فهل يمكن النظر إلى رجل الشرطة الذى يقبل رشوة لعدم تعذيب متهم على أنه نوع من الفساد ، ولاشك ان مثل هذا التساؤل يطرح أهمية الجوانب القيمية والأخلاقية (١٤)

٣- ان القواعد والاجراءات المحكمة التى تحدد الأدوار البيروقراطية تحتاج عادة إلى بعض المرونة فى التأويل والتفسير حتى يمكن تفسيرها وتسيير الأعمال وقضاء مصالح جمهور المتعاملين معها . ومن ثم يصبح القول بأن الفساد يعنى تخطى هذه القواعد والاجراءات أمراً مثيراً للجدل ولاسيما اذا كان هذا التجاوز نافعا وضرورياً .

٤- أن الاعتماد على مفهوم الوظيفة العامة فى تعريف الفساد لايسمح بدراسة اشكال الفساد التى سادت المجتمعات القديمة . فاصطلاح الوظيفة العامة وتمييزه عن المجال الخاص هو عملية حديثة نسبياً . ففي العصور الوسطى كان أباطرة المغول وسلاطين سوكوتو ينظرون إلى الدول

باعتبارها اقطاعيه خاصة يمكن توزيع ثروتها ومواردها على أهل الحضوة والحواريين. وبالمثل فان الموظفين الملكيين كانوا ينظرون إلى مناصبهم على أنها ميدان خاص بهم، فكانوا لا يفرقون بين ضرائب فرضوها أو رسوم جمعوها وبين ثرواتهم الخاصة. (١٥)

ثانيا : اتجاه المصلحة العامة

لمواجهة الانتقادات السابقة التي وجهت لاتجاه الوظيفة العامة ركز عدد من الكتاب في تعريف الفساد على مفهوم المصلحة العامة. حيث نظر هؤلاء إلى الفساد باعتباره سلوكا ضار بالمصلحة العامة ويتضمن تحويل المصلحة العامة لتحقيق منافع ذاتية.

وطبقا لكارل فردريك فانه يمكن القول بوجود الفساد اذا قام من يمتلك السلطة، وهو منوط بأداء أشياء معينة، ومن خلال تلقيه أموال أو غيرها من المكافآت غير القانونية باتخاذ أعمال من شأنها تحقيق النفع لمن قدم هذه المكافآت ومن ثم الاضرار بالجماهير ومصلحتها العامة. (١٦)

أما روجاو ولا سويل فقد عرفا العمل الفاسد بأنه ذلك العمل الذي ينتهك المسؤولية تجاه النظام المدني أو العام. حيث ان هذا النظام يعلى من شأن المصلحة العامة ويضعها فوق المصلحة الخاصة، وعليه فان انتهاك المصلحة العامة من اجل تحقيق منافع خاصة يعد من قبيل الفساد. (١٧)

ويلاحظ ان كلا من روجاو ولا سويل قد ميزا بين التعريفات الاصطلاحية والتعريفات الوظيفية، فالأولى تستخدم في سياق اجتماعي معين وفي فترة تاريخية محددة، أما الثانية فهي تستخدم لأغراض التحليل العلمي، ومن ثم فهي تصلح لكافة المجتمعات وتعنى بتقديم نماذج للتحليل العلمي المقارن. فإذا نظرنا إلى الرشوة على سبيل المثال، فانها طبقا للتعريف الوظيفي تعد سلوكا فاسدا نظرا لكونها ضارة بالمصلحة العامة، فهي تتمثل في تقديم أو قبول اغراء معين بهدف تحقيق مصلحة ذاتية واعلانها على المصلحة العامة. ومع ذلك فانه من الناحية الاصطلاحية نجدا اختلافا كبيرا في توصيف النظم المدنية أو العامة من مجتمع لآخر. فالنظام القانوني لبعض المجتمعات قد يهتم فقط بمتلقى الرشوة وبغض الطرف عن مقدمها. وقد لا يعتد في بعض المجتمعات إلا بالمكافآت والاغراءات الضخمة للقول بأنها تدخل في عداد الرشوة. وببدا أن

مجتمعات أخرى تنظر الى كافة صور الاغراء مهما قلت قيمتها على أنها رشوة محرمة . (١٨)
والرشوة قد تعنى الحصول على منافع ذاتية أو توقع الحصول عليها وذلك فى اطار
عمليات الفساد . كما أن الرشوة يمكن ان تتمثل ليس فقط فى الاغراء بالحصول على منافع معينة
ولكن فى تجنب التعرض لخسائر حقيقية أو متوقعة .

ولا تعتبر الرشوة النمط الوحيد من انماط الفساد الأكثر إضراراً بالمصلحة العامة فغيرها من
الأنماط كالمحسوبية وتزوير الانتخابات وشراء أصوات الناخبين والتي تؤدى إلى الأضرار
بالمصلحة العامة تعد من الأنماط الهامة التى يشملها تعريف الفساد من هذا المنظور .

ولاشك أن أبرز الصعوبات التى تواجه هذا الإتجاه تتمثل فى عمومية المفاهيم التى يعتمد
عليها مثل المصلحة العامة أو المشتركة . ففى المجتمعات صغيرة الحجم مثل جماعات الصيد
والالتقاط ربما يكون من الممكن تحديد المصلحة العامة . غير أنه فى المجتمعات الحديثة وهى بالغة
التعقيد فان مفهوم المصلحة العامة يصبح واسعاً فضفاضاً ويخضع لتفسيرات وتأويلات متعددة من
قبل جماعات المصالح المتنافسة فى المجتمع .

ولاشك ان ذلك أمراً يضى نوعاً من الغموض على أنماط السلوك التى يمكن إدراجها تحت
مفهوم الفساد . فبعض جماعات المصالح الخاصة تزعم أن أهدافها تندرج تحت اطار المصلحة العامة
غير انه لا توجد وسائل متفق عليها للحكم على مثل هذه المزاعم .

ويلاحظ ان الجماعات الحاكمة فى كثير من الدول تستخدم مفهوم المصلحة العامة لتحقيق
سيطرتها وسيادتها فى المجتمع . فهى تطرح مصالحها الخاصة باعتبارها تمثل المصلحة العامة أو
الوطنية . وربما تستخدم هذه الجماعات مثل هذا الاتجاه فى انكار حقوق وحرىات جماعات
معينة فى المجتمع . وفى ظل سيادة نمط الحكم الشخص المطلق فى كثير من الدول النامية حيث
يصبح شخص الحاكم هو محور النظام السياسى فى الدولة يقع الخلط بين مصلحة الحاكم ومصلحة
الدولة والمجتمع . فالحاكم هو « رب العائلة » و « المجاهد الأكبر » و « مواليمو » أى المعلم .
وعليه فان الفرد فى هذا المجتمع يمكن ان يتبوأ اسمى المراكز ويغدق عليه من الخيرات بقدر

ولانه الشخصى للحاكم وذلك بغض النظر عن قدراته ومؤهلاته الموضوعية .

أضف إلى ماسبق فان بعض الكتاب يرى ان الفساد وظيفة فى الدول النامية من خلال الاشارة إلى آثاره الايجابية فى عملية التنمية والتحديث ولاشك ان ذلك يعنى ان الفساد يمكن ان يدخل ضمن اطار المصلحة العامة . وهو ما يؤدى إلى التناقض والغموض فى تعريف الفساد . (١٩)

ثالثا : اتجاه الراى العام

يمثل هذا الاتجاه بديلا للاتجاهات السابقة فى تعريف الفساد . فالراى العام فى مجتمع ما هو الفيصل فى تحديد السلوك الفاسد . ويبدو هذا الاتجاه لأول وهلة جذاباً ومثيراً للإنتباه نظراً لأهمية الراى العام فى توجيه العمليات الحكومية لمحاربة الفساد .

غير أن مفهوم الراى العام شأنه شأن مفهوم المصلحة العامة تواجهه مجموعة من الصعوبات فهو لايعبر عن وحدة واحدة وانما هو عبارة عن آراء متصارعة . ومن ناحية أخرى فان ثمة مخاطر عديدة يمكن ان تنجم عن الاعتماد على القطاعات ذات التأثير السياسى القوى فى تحديد الراى العام .

ويمكن الاشارة إلى نوع آخر من الصعوبات المترتبة على الاستناد على مفهوم الراى العام فى تحديد معنى الفساد . فالراى العام حقيقة متغيره عبر الزمن ومن ثم فان ماينظر إليه اليوم على أنه عمل فاسد قد ينظر إليه فى المستقبل على أنه عمل مشروع وقانونى . كما أن الراى العام يختلف من دولة لأخرى بل ويختلف من اقليم لآخر داخل الدولة الواحدة (٢٠)

وتجدر الاشارة إلى ان بعض الدراسين استند إلى معيار الراى العام فى تحديد ثلاثة أشكال رئيسية للفساد وذلك على النحو التالى : (٢١)

١ - الفساد الأسود

وهو يتضمن كافة الأعمال التى تحظى باتفاق الأغلبية فى مجتمع معين « سواء من جانب النخبة أو الجماهير » على أنها تدرج تحت اطار الممارسات الفاسدة التى ينبغى التخلص منها ومعاينة من يقومون بها .

٢ - الفساد الرمادي

وهو يوجد حيثما ترى بعض عناصر النخبة في مجتمع معين أن عملا ما يعد من قبيل الفساد و تقوم بإدانتها بينما يكون رأي الجماهير غامض في هذا الصدد.

٣ - الفساد الأبيض

وهو ينطبق على الأعمال التي ترى كل من النخبة والجماهير في مجتمع معين انه يمكن التغاضي عنها حيث انها لا تستحق العقاب، وان كانت بعض عناصر النخبة ترى ضرورة توقيع مثل هذا العقاب.

على ان التقسيم السابق وان كانت له بعض المزايا الواقعية فانه لا يمكن الاعتماد عليه نظرا لانه يتنافى مع المبادئ الأخلاقية والمعايير القانونية.

فالسكوت على عمل غير اخلاقي لا يعنى تبريراً له أو إعطائه رخصة قانونية، بل الأكثر من ذلك الوصول إلى مثل هذه الدرجة، أي ان يصبح الفساد في بعض صورته وأشكاله حقيقة حياتيه معترف بها وتحظى بالقبول العام، يعنى انهياراً اخلاقياً وقانونياً حيث يتحول الفساد إلى قيمة في المجتمع.

الدلالات اللغوية لمفهوم الفساد في التقاليد العربية

يتميز مفهوم الفساد في اللغة العربية بالشراء والتعدد (٢٢) فالكلمة مصدر وفعلها فسد. وقد عرف لسان العرب الفساد بأنه نقيض الصلاح. ويقال فسد يفسد ويفسد وفسد فسادا وفسودا. يقول تعالى « ويسعون في الأرض فساداً »

وقد يتضمن الفساد معنى عضوياً فيقال فسد اللحم أو اللبن أو نحوهما فسادا إذا أنتن أو عطب وكما يقول صاحب المصباح المنير فان الفساد للحيوان أسرع منه للثياب وإلى الثياب أسرع منه إلى الجهاد لأن الرطوبة في الحيوان أكثر من الرطوبة في الثياب. وقد يعرض للطبيعية عارض فتعجز الحرارة لسببه عن جريانها في المجارى الطبيعية الدافعة لعوارض العفونة. فتكون العفونة بالحيوان أشد تثباً منها بالنبات فيسرع إليه الفساد، وهذه الحكمة التي قال الفقهاء لأجلها ويقدم ما يتسارع إليه الفساد فيبدأ ببيع الحيوان.

وقد يشير الفساد إلى تجاوز الحكمة والصواب، وهكذا يقال فسد الرجل اذا جاوز الصواب، وفسد العقل ونحوه أى بطل، وفسدت الأمور أى اضطربت أدركها الخلل وفي التنزيل العزيز « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا »

ويشير معنى الفساد فى اللغة العربية إلى الجذب والقحط كما فى قوله تعالى « ظهر الفساد فى البر والبحر » كما انه قد يعنى الحاق الضرر . وفى التنزيل « ويسعون فى الأرض فسادا » . ويذكر الفيروز أبا دى أن الفساد قد يعنى أخذ المال ظلما .

على ان المعانى اللغوية المتعددة لمفهوم الفساد تؤكد على أنه ضد المصلحة فإذا كانت كلمة سياسة فى أصلها العربى تعنى القيام على الأمر بما يصلحه فإن الفساد السياسى اتفاقا مع ما سبق يعنى عدم القيام على الأمر بما يصلحه .

واستفادة من التقاليد والاتجاهات المختلفة فى تعريف الفساد يمكن القول بأن الفساد السياسى يعنى أحد انماط السلوك الذى يقوم به « أو يمتنع عن القيام به » صاحب المنصب العام ، والذى يهدد من خلاله معيار القيام على الأمر بما يصلحه سواء وقع ذلك تحت طائلة القانون والقواعد التى تحكم عمله أو لم يقع . ويكون الهدف من وراء مثل هذا السلوك دائما هو اعلاء المصلحة الذاتية على المصلحة العامة .

وطبقا للتعريف السابق فإن الفساد السياسى يتضمن الجوانب الآتية :

(أ) - قيام صاحب المنصب العام بأداء سلوك معين أو ربما الامتناع عن أداء سلوك معين .

(ب) - عدم القيام على الأمر بما يصلحه .

(ج) - تحقيق منافع ومصالح شخصية .

(د) - أولوية المصالح الذاتية الضيقة على المصلحة العامة .

وبضبط مفهوم الفساد السياسى وتحديد ابعاده يمكن القول ان صاحب الولاية الذى يقوم على أمر من الامور العامة وفشل فى مهمة اصلاحه أو ابتغى تحقيق منفعة خاصة فإنه يكون بذلك قد أتى عملا من أعمال الفساد السياسى .

المبحث الثاني

الأنماط العامة للفساد

يتخذ الفساد فى الدول النامية، ومنها الأفريقية، صوراً وأشكالا عدة من قبيل استغلال المنصب العام لتحقيق مصالح خاصة، وتقاضى الرشوة والمحسوبية.. الخ وقد ينتشر الفساد فى مختلف المستويات السياسية والادارية فى المجتمع حيث يمكن التمييز بين الفساد الرئاسى أو فساد القمة، والفساد المرتبط بمؤسسات الدولة كالوزارة والبرلمان، ومن حيث نطاق انتشار الفساد فى المجتمع يمكن التمييز بين الفساد (الصغير) محدود النطاق، والفساد (الكبير) المتسع النطاق.

١ - فساد القمة TOP HEAVY CORRUPTION

يعتبر هذا النمط من أكثر أنماط الفساد شيوعاً وانتشاراً فى العديد من الدول الأفريقية وقد يطلق عليه فى كثير من الأحيان أسم الفساد الرئاسى نظراً لارتباطه برأس الدولة. (٢٢) وترجع خطورة هذا النمط الى الدور المحورى الذى يحتله الزعيم فى قمة الهرم السياسى فى معظم أنحاء القارة. فقد وصلت الى السلطة فى افريقيا بعد الاستقلال قيادات وطنية تنتمى غالباً فى أصولها الإجتماعية إلى الطبقات الوسطى المعدمة، بيد أنها عولت بعد أن قامت بتكريس نمط من الحكم الشخصى المطلق إلى تحقيق مصالحها الخاصة وتملك ثروات طائلة.

وعلى الرغم من أن معظم الدساتير الأفريقية فى فترة ما بعد الإستقلال منحت الرؤساء التنفيذيين سلطات واسعة إلا أنهم شعروا بعدم الاستقرار والأمان فى مناصبهم. ذلك أنهم كانوا على وعى بعدم مقدرتهم على مواجهة التوقعات والآمال المتزايدة لشعوبهم. فالمهمة الأساسية التى واجهت الزعامة الوطنية هى بناء الدولة القومية وتنفيذ برامج التنمية الشاملة بما يعنيه ذلك من تحقيق مشاركة الجماهير الفعالة. بيد أنه مع تحقيق « المملكة السياسية » خفت صوت التأييد السياسى والحماس الشعبى للسياسات الوطنية، وظهرت الانقسامات بشكل واضح فى صفوف النخبة الحاكمة. والأكثر من ذلك أضحت عملية التعامل مع الانقسامات القبلية والاثنية والاقليمية تمثل مشكلة كبيرة للقيادات الوطنية فى الدول الافريقية.

لقد كان الاعتقاد السائد لدى الرعيل الأول من الزعماء الأفارقة أنهم لكونهم قادوا دولهم إلى طريق الاستقلال والحرية ويعرفون مصلحة شعوبهم أكثر من غيرهم فإن لهم حقاً غير مردود فى

الحكم وكذلك الذود عن هذا الحق ضد الطامعين أو الطامحين فى الوصول إلى سدة السلطة . ونظرا لشعور هؤلاء الزعماء بعدم الأمن فانهم سعوا إلى تعديل القوانين القائمة أو اصدار دساتير جديدة تتفق وطموحاتهم الشخصية . وبالمثل فإن القوى المعارضة - سواء كانت مدنية أو عسكرية فى سعيها للوصول إلى السلطة لاتلقى بالآلا للاجراءات والقواعد الدستورية .

وبإيجاز شديد فقد تأسس فى معظم الدول الأفريقية بعد الاستقلال نمط من الحكم الشخصى - وهو نمط من الحكم المطلق قديم قدم المجتمع البشرى - يجعل من السياسة الأفريقية أقرب إلى سياسة القصر « Palace Politics » التى محورها حاكم فرد ومجموعه من المنتفعين الرامين إلى تحقيق مآربهم الخاصة . (٢٤)

إن الحكم الشخصى يعنى ببساطة شديدة لعبة لاتحكمها قواعد، وتجرى أحداثها بمعزل عن وجود حكم حازم، انه كالمياه التى يتم تمثيلها دون وجود نص مكتوب . وهذا النمط من احتكار السلطة يعنى حكم الفرد وليس القانون .

٢ - الفساد المؤسسى

تتسم مؤسسات الدولة الأفريقية بعد الاستقلال بأنها هشة وضعيفة، وتعانى من غياب القواعد والتنظيمات التى تحكم الأعمال والمشروعات العامة . فالمسؤولين الحكوميين عادة مايتجاهلون ويتحايلون على القوانين واللوائح، وثمة عدم اتفاق بشأن تطبيق السياسات والقوانين. أضف إلى ذلك فان موظفى الحكومة يدخلون فى اتفاقات مشبوهة وسريه مع رجال السياسة وذوى النفوذ لتحقيق مآرب خاصة .

وفى إطار هشاشة مؤسسات الدولة برز نمط الدولة القرصان « Pirate State » حيث يصبح جهاز الدولة نفسه مؤسسة للفساد ونهب الفائض الإقتصادى لصالح حفنة صغيرة من المنتفعين، وتعد زائير فى ظل حكم موبوتو مثالا واضحا، أو قد يستخدم كاداة للقمع وتحقيق الاغراض السياسية للحاكم، وتعد أوغنده فى ظل حكم عايدى أمين مثالا آخر . (٢٥)

وتجدر الاشارة إلى أن أبرز صور الفساد المؤسسى فى أفريقيا تتمثل فى :-

(أ) - فساد الوزارة

نظراً لسيادة نمط الحكم الشخصى فى معظم الدول الأفريقية فان المعيار الاساسى لتولى منصب الوزارة هو الحصول على ثقة الحاكم . ومن ثم فإن الوزراء يسعون دائما إلى التقرب من شخص الحاكم بشتى الطرق . ومن جهة أخرى فان شعورهم بعدم الأمن والقلق على امكانية

الاستمرار فى السلطة يدفعهم إلى العمل على تحقيق مصالحهم الشخصية والاستفادة من المنصب بأقصى قدر ممكن.

وفساد الوزراء أمر شائع ومعروف فى كثير من الدول الأفريقية. فعادة ما يسعى الوزراء إلى محاباة أصدقائهم وأفراد عشيرتهم. لقد كان الوزراء فى دولة مثل نيجيريا أو غانا فى أوائل الستينيات يقضون نصف أوقات عملهم الرسمية فى البحث عن وظائف مختلفة لأقاربهم ومعارفهم. (٢٦)

وتجدر الإشارة إلى أن الاطاحة ببعض الوزراء من مناصبهم وتوجيه تهم الفساد إليهم قد يرجع فى الغالب إلى فقدانهم ثقة الحاكم أو أنهم أصبحوا يمثلون خطراً سياسياً له. ولناخذ على ذلك مثالا ففى عام ١٩٨٤ شكلت لجنة تحقيق فى كينيا للنظر فى أنشطته وممارسات شارلز نجونجو « Charles Njongo » وزير الشئون الدستورية والنائب العام السابق. وأثناء التحقيق وجهت له عدة اتهامات من بينها تهريب الأسلحة، وبيع الوظائف العامة، وعقد صفقات غير قانونية، والاتجار فى العملة، واختلاس أموال عامة. وواقع الأمر فإن التحقيق لم يكن محاكمة حقيقية للوزير نجونجو وإنما كان يهدف إلى سمعته السياسية وكذلك الاطاحة بحلفائه السياسيين الذين مثلوا تهديداً سياسياً لنظام حكم الرئيس دانييل أراب موى. (٢٧)

(ب) - فساد البرلمان

على الرغم من تدهور دور ووظيفة المجالس التشريعية فى الدول الأفريقية منذ الاستقلال، التى أصبحت مجرد هيئات استشارية تهدف إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام الحاكم، فإنها شهدت صوراً متعددة للفساد. وقد عبر رينيه ديمون عن فساد الأجهزة التشريعية فى الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية حيث أكد على أن « عضو البرلمان فى هذه الدول قد يحقق خلال أشهر معدودات ثروات طائلة لا يستطيع أن يحققها عامل أو فلاح طيلة حياته. (٢٨)

وكثيراً ما يستغل أعضاء البرلمان نفوذهم وحصانتهم فى القيام بأعمال غير مشروعة مثل التهريب وعقد صفقات مريبة بما يعود عليهم بأموال طائلة. ليس بمستغرب إذن أن يسعى هؤلاء الأعضاء إلى الحصول على مقعد فى البرلمان بأى ثمن سواء من خلال شراء أصوات الناخبين أو تزوير الانتخابات أو تعلق مسئولى الحزب حتى يضمنوا تأييد الحزب الحاكم أو المسيطر لهم فى الانتخابات.

(ج) - الفساد الحزبي

على الرغم من انتشار نظام الحزب الواحد في افريقيا بعد الاستقلال والنظر إليه باعتباره عنطرا وظيفيا في عملية بناء الدولة القومية التي كانت تمثل الهدف الأسمى للزعامة الوطنية، إلا أن الحزب السياسى قد أضحى فى الغالب الأعم حتى فى الدول التي شهدت تعدديه حزبية مجرد تجمع شخصى يدور حول الحاكم - الذى عادة ما يجمع بين رئاسة الدولة وزعامة الحزب الحاكم - ويهدف إلى جذب الولاء السياسى لشخص الحاكم، أى أن الحزب اعتبر أداة لتكريس نمط الحكم الشخصى المطلق.

ونظرا لعدم وجود أى قواعد واضحة تحدد الولاء السياسى للحزب فإن الباب فتح على مصراعيه أمام الانتهازية التي أخذت شكل الاستفادة المادية من المناصب الرسمية، كما أن الاعتبارات الشخصية والذاتية أضحت أساسا للترقى فى المناصب العليا للحزب، ومن ثم فى الدولة.

لقد أضحت مجرد العضوية فى الحزب نوعا من التمييز بين الجماهير، كما أن استغلال المنصب الرسمى فتح المجال أمام ظهور فئة جديدة أطلق عليه اسم « البرجوازية الجديدة أو برجوازية المرتزقة » حيث أنها استغلت وضعها السياسى فى الحصول على مزايا مادية ومكاسب شخصية هائلة. (٢٩)

ومن الجدير بالذكر أن نمط انتشار الفساد الحزبى عادة ما يوصف بأنه نموذج القائد والأتباع Patron - Client Model. فقد كان شائعا بصفة خاصة فى ظل الأحزاب الجماهيرية أن تسعى إلى مكافأة الموالين والأصدقاء وإزاحة الأعداء والخصوم. وعلى سبيل المثال فإن حزب المؤتمر الشعبى يزعم نكروما فى غانا كان يقوم بتوزيع الغنائم على أعضائه ومؤيديه. وفى عام ١٩٥٦ قام الحزب بتعيين مرشحيه الذين خسروا فى الانتخابات فى وظائف دبلوماسية بالخارج أو فى إدارة المؤسسات العامة، أو فى إدارات الأقاليم، أو أعطائهم منحا دراسية لدراسة القانون فى الخارج. وعندما أنشئت شركة الكاكاو بهدف تقديم التمويل اللازم للمزارعين وشراء الكاكاو منهم فإنها تحولت شيئا فشيئا لتصبح الممول الرئيسى للحزب، ومصدره الأساسى فى تقديم الغنائم حيث قامت بتوزيع القروض والمساعدات للفلاحين الموالين للحزب. (٣٠)

(د) - فساد الهيئة القضائية

يمكن القول اجمالا أن الدساتير الأفريقية نصت على مبدأ استقلال القضاء وسيادة

القانون. غير أن الواقع العملي يؤكد خضوع القضاء فى العديد من الدول الأفريقية لسيطرة رئيس الدولة والحزب الحاكم.

فمن الملاحظ أن القضاء يتعرضون لمواقف ومغريات عدة تؤثر على نزاهتهم وحيادهم مما يؤدي إلى غياب مبدأ العدالة فى العديد من الدول الأفريقية. ومن جهة أخرى فإن السعى لتقليص اختصاصات السلطة القضائية من خلال نقلها للمحاكم الخاصة التى يتم انشاءها لتتولى المسائل المتعلقة بأمن الدولة والنظام العام، يؤدي إلى إضعاف النظام القضائي حيث أن معظم المحاكم الخاصة سواء كانت شعبية أو سياسية أو عسكرية هى جهات لا تتوافر فيها بالضرورة المحاكم الخاصة سواء كانت شعبية أو سياسية أو عسكرية هى جهات لا تتوافر فيها بالضرورة التخصص والحياد والاستقلال.

ومن الأمثلة الواضحة على عدم استقلال القضاء والتدخل فى أعمالهم من قبل الحكومة ما حدث فى أوغنده عام ١٩٧٢ فى ظل حكم عايدى أمين، فقد أصدر رئيس القضاء كيوانوكا Kiwanuka حكماً ضد الحكومة الأوغندية فيما يتعلق بقضية أحد رجال الأعمال البريطانيين الذى حبس بدون محاكمة على أيدي قوات عسكرية أو غندية. فبعد أسبوع من إصدار هذا الحكم فوجئ رئيس القضاء بقوة من الشرطة العسكرية تقتحم مبنى المحكمة التى كان يترأس إحدى جلساتها، وقامت بإلقاء القبض عليه وإخراجه من مبنى المحكمة بعد وضع الأغلال فى يديه. بعد هذه الواقعة لجأ نظام عايدى أمين إلى إحلال القضاء العسكرى محل القضاء المدنى بصورة كاملة. بل الأكثر من ذلك فإنه قام بتعيين الأجانب بصفة خاصة من باكستان، فى الوظائف القضائية العليا. (٢١)

لقد رقص القضاء فى عهد عايدى أمين على لحن الحكومة، فمعظم التشريعات والقوانين كانت تتألف من مراسيم رئاسية، وكان القضاء العسكرى « يفصل ويحكم » فى انتهاكات هذه القوانين! غير أنه تجدر الإشارة إلى أن القضاء أصبح يمارس مهمة جديدة حيث أضحت مؤسسة لجمع الأموال وتحقيق المنافع المادية للعاملين فيه فالتهم الذى يلقي القبض عليه يمكن الإفراج عنه مقابل دفع رشوه، حتى أن حياة الإنسان أصبحت توازى دفع مبلغ من المال.

(هـ) فساد المؤسسة العسكرية

من المعروف أن أحد الأسباب الرئيسية لتدخل العسكرين فى السياسة الأفريقية وسيطرتهم على السلطة بشكل مباشر فى كثير من الدول إنما يرجع إلى انتشار الفساد فى الحكم والإدارة فكثيراً ما تبنى النظم العسكرية شرعيتها على فساد النظم السياسية السابقة التى أطاحت

بها، وتدعى أنها ما جاءت إلى السلطة الا لتخليص المجتمع من شرور الفساد، فهي تسعى إلى
"تنظيف البيت". (٢٢)

على أن الممارسة الواقعية أثبتت أن النظم العسكرية ليست أقل فسادا من النظم المدنية، وأن
الفساد أضحي واقعا معاشا في العديد من الدول الأفريقية بغض النظر عن طبيعة النخبة الحاكمة.
سواء أكانت مدنية أو عسكرية.

وغنى عن البيان أن المؤسسة العسكرية تمتعت بوضع متميز في الدولة الأفريقية في مرحلة
مابعد الاستقلال نظرا لسيطرتها على وسائل القهر المادي. فقد افتقدت نظم الحكم الوطنية
التأييد الشعبي وأصبحت تعتمد في وجودها واستمرارها في السلطة على أجهزة القمع المملوكة
لها. ومن ثم ازدادت قيمة أدوات الاكراه المادي في المجتمع الأفريقي، وهو ما أعطى المؤسسة
العسكرية - بحكم احتكارها لهذه الأدوات - هذا الوضع المتميز.

وتشهد المؤسسة العسكرية في افريقيا صورا متنوعة من الفساد تتراوح بين حصول ضابط
مرور على رشوة من سائق شاحنة وبين تورط بعض كبار الضباط في الجيش في عقد صفقات
أسلحة والحصول على عمولات ضخمة.

ففي كثير من الدول الأفريقية مثل زانير ونيجيريا وليبيريا عادة ماتجد رجالا في زى
عسكرى ومسلحين بأسلحة آليه يقفون على جانب الطريق يفرضون دفع مبالغ مالية على كل
سيارة أو دراجه بخارية تمر من الطريق. ويلاحظ أنه في بعض الأحيان لا يكون هؤلاء
بالضرورة من أفراد الجيش. ففي نيجيريا يسهل الحصول على الزى العسكرى للقيام بمثل هذه
العمليات بعد دفع رشوة للجنود المعدمين في الجيش. (٢٣)

وقد يشارك حرس الحدود في عمليات التهريب أو الحصول على رشاوى مقابل التغاضى
عن آيه أعمال غير قانونية تتم عبر الحدود. ويمكن معرفة أهمية ذلك في دولة مثل زانير حيث
تتأخر رواتب هؤلاء الجنود لأشهر طويلة وعليه فان مواطنى زامبيا الذين يعبرون الحدود مع
زانير يدفعون رشوة لحرس الحدود الزانيرى. أما اذا توقف انتقال الزامبيين من منطقة حزام
النحاس إلى المقاطعة الشمالية عبر الاراضى الزانيرية فان أفراد حرس الحدود الزانيرى يقومون
بغارات مسلحة للسطو والسرقة داخل الاراضى الزامبية. (٢٤)

ومن الملاحظ أن قوات الشرطة أكثر حظا في الحصول على رشاوى والدخول في
ممارسات فاسده بالنسبة لقوات الجيش نظر لاحتكاكها المباشر بالجماهير. وهناك فئات من الناس
على استعداد دائم لدفع وتقديم الرشاوى أو على الأقل تقبل تحصيل مبالغ مالية منهم على سبيل

الرشوة، ومن هؤلاء الأفراد، المجرمون، والذين يعملون بشكل يتجاوز اللوائح والقوانين كالمقامرين والداعرات وأصحاب الحانات والملاهي الليلية إذ أنهم أكثر عرضة من غيرهم لمدهامات الشرطة.

٣ - الفساد الصغير Petty Corruption

من الملاحظ أن الفساد الصغير على نطاق محدود يعد ظاهرة يومية في معظم الدول الأفريقية. فمن الشائع أن يقوم أحد أفراد الشرطة يتقاضى رشاوى من الباعة المتجولين وسائقي الشاحنات، كما أن موظفي الإدارة يطلبون مقابلًا لاصدار تراخيص أو تصريحات أو جوازات سفر، ويقوم كبار السياسيين ورجال الدولة باستخدام السيارات الحكومية في تنقلاتهم الخاصة، ويستغلون خطوط الطيران الوطنية في السفر إلى الخارج طلبًا للراحة والاستجمام. (٢٥)

وليس بخاف أن هذا النمط من أنماط الفساد يرتبط ارتباطًا مباشرًا بوضعية المجتمع الأفريقي في مرحلته الانتقالية بعد الاستقلال. فتزداد الأوضاع الاقتصادية وانخفاض المستويات المعيشية للجماهير في ذات الوقت الذي تمتعت فيه المستويات القيادية بنمط حياتي ترفي ومرتفع دفع إلى انتشار الفساد في المستويات الدنيا والمتوسطة التي سعت إلى تحسين مستوياتها المعيشية من خلال استغلال الوظيفة العامة.

ولاشك أن طبيعة الثقافة السياسية السائدة واستبداد السلطة، وعدم الثقة بين الحاكم والمحكوم، وكذلك عدم العدالة أو المساواة في التوزيع قد تدفع بدورها إلى انتشار نمط الفساد الصغير في المجتمعات الأفريقية. ومن الأمثلة على ذلك قيام المواطن ببيع صوته في الانتخابات مقابل الحصول على مزايا معينة. وقد يمثل ذلك اتجاهًا عامًا فيصعب التمييز بين الفساد الصغير والفساد الكبير. ففي الانتخابات التي أجريت في زامبيا عام ١٩٨٢ قام بعض المرشحين بتوزيع السلع الاستهلاكية غير المتوفرة في الأسواق مثل الزيت والصابون، كما قاموا بتوفير كميات كبيرة من اللحوم والجعة. ومن ثم كان شهر الانتخابات بمثابة حفلة طويلة اشترك فيها الناخبون. (٢٦)

وتعتبر الرشوة أكثر أنماط الفساد الصغير شيوعًا في إفريقيا. وهي على الرغم من إدانتها من قبل الرأي العام في المجتمع إلا أنه يتوقعها، فالموظف المكلف بالاشراف على الخدمات العامة التي تمس حياة المواطنين يتوقع الحصول على رشوة مقابل عمله، وكذلك يتوقع المتعاملون معه من الجماهير أن يدفعوا مثل هذه الرشوة.

ومن الملاحظ أن أهم الفئات التي تحصل على رشوة ضمن نمط الفساد الصغير تتمثل في

موظفى الاداره المحليه والخدمه المدنيه الذين يتعاملون بشكل مباشر مع الجمهور وقوات الشرطه والجيش وحرس الحدود. بيد ان أكثر العناصر أرتباطا بقضايا الرشوة فى اطار البيروقراطيه الحكوميه يمكن حصرها فى :

(أ) - موظفى الجمارك الذين يمتلكون حق رفض دخول أو خروج الأشخاص او السلع ولديهم سلطات مطلقة فى تقدير الضرائب والالتزامات المستحقة.

(ب) مسئولى التراخيص والتجارة الداخليه حيث تكون الطلبات على التراخيص أقل من المعروض منها. فلو أن امرأة أرادت أن تنضم إلى « نسوة السوق» فى أكرا وتحصل على تصريح يعطيها حق اقامة حانوت فى السوق فان عليها أن تقدم رشوة مناسبة للمسئولين عن اصدار التراخيص. ونظرا لأن تراخيص العمل فى سوق النساء محدوده فانها لا تلبي كافة الطلبات ومن ثم تكون هناك منافسة فى تقديم الرشاوى. غير ان البديل الآخر للنسوة اللاتى لا يحصلن على تصريح العمل هو فتح حانوت بدون ترخيص والسيطرة عليه بوضع اليد والقيام بالدفاع عنه من خلال رشوة كبيرة سيدات السوق queen Mother ومفتش السوق، ورجال الشرطه حتى لاتتخذ اجراءات قانونيه بحقهن. (٢٧)

ويختلف نمط الرشوة البسيطه عن نمط الفساد المؤسسى المنظم الذى قد يأخذ شكل سرقة الأموال العامه. فثروة الدوله يتم نهبها بشكل منظم من قبل الحاكم وأعوانه. ولاشك ان الثروات الضخمه التى حققها قادة من أمثال موبوتو فى زانير، واتشيمونج فى غانا وجان بيدل بوكاسا فى افريقيا الوسطى تعطى مثالا واضحا على هذه الظاهره. وعادة ماتركز عمليه سرقة اموال الدوله على شبكه من المنتفعين تحظى بالتأييد الرسمى وتزاوّل أعمالها فى التهريب والإكتناز والإتجار فى السوق السوداء.

٤ - الفساد الكبير large scale corruption

إذا كانت عمليات الفساد الصغير تدور حول مبالغ ماليه محدوده قد لاتتعدى دولاراً واحداً فان الرشاوى والعمولات الضخمه التى يتضمنها الفساد الكبير قد تتعدى ملايين أو ربما بلايين الدولارات.

وتتضمن عمليات الفساد الكبير شبكه معقده من الترتيبات والاجراءات التى يصعب اكتشافها، وهى تضم عادة كبار المسئولين فى الدوله وربما رئيس الدوله نفسه وهو الأمر الذى يضغى عليها طابع السريه والكتمان.

وثمة عناصر وسيطه وأطراف خارجيه فاعلة فى عمليه الفساد الكبير فى الدول الافريقيه

وهو ما يزيد من تعقيد اجراءات هذا النمط من انماط الفساد. وحتى يمكن فهم خصائص وآليات عمليات الفساد الكبير وتمييزها عن أعمال الرشوة المحدودة أو أعمال التهريب محدودة النطاق نطرح مثالا بارزا من الخبرة النيجيرية فى السبعينات وهى فضيحة استيراد الأسمنت عام ١٩٧٥. (٢٨)

وتعد هذه القضية مثالا واضحا على عمليات الفساد الكبير فى أفريقيا بصفة عامة وفى الساحة النيجيرية بصفة خاصة. وقد سبقت أحداث هذه القضية فترة من القلق بشأن امدادات الأسمنت اللازمة لمشروعات التنمية فى نيجيريا، حيث تنبأ أحد التقارير أن نيجيريا سوف تشهد نقصاً حاداً فى الأسمنت، وعليه فإن الحكومة العسكرية النيجيرية أصدرت أوامرها باستيراد مايربو على عشرين مليون طن من الأسمنت وهو ما يزيد عشرات المرات عن الرقم الذى تم تحديده فى خطة التنمية الثالثة، بل تتعدى كذلك الطاقة التصديرية للأسمنت لكل من أوروبا الغربية والاتحاد السوفيتى.

ويمكن أن نتبين مدى ضخامة الطلب النيجيرى من أن نحو نصف السفن التجارية فى العالم الصالحة لنقل الأسمنت أصبحت مرتبطة بهذه العملية. فضلا عن ذلك فإن هذه الكمية الضخمة تتعدى بكثير الطاقة الاستيعابية لميناء لاجوس.

ومن الملاحظ ان قضية الأسمنت شأنها شأن عمليات الفساد واسعة النطاق تتضمن شبكة معقدة من التفاعلات والعلاقات الفاسدة التى يكون من الصعب حقابعد ذلك إكتشاف كافة أبعادها ومراميها. انها تختلف عن عمليات الفساد محدودة النطاق مثل تقديم رشوة لموظف عام مقابل الحصول على امتياز ليس من حق مقدمها. فعلاقات الفساد فى هذه الحالة محدودة ويمكن من خلال التحقيق تتبع وحصر كافة أطرافها.

ان تعقد وتشابك قضية الأسمنت تظهر كذلك من وجود أطراف وسيطه متورطة بها. فلا يخفى أن عمليات الاستيراد الحكومية فى نيجيريا كانت تتم عادة من خلال مجموعة من الوسطاء وهم يمثلون فئة قوية من التجار ورجال الأعمال المحليين الذين يقومون بدور حلقة الوصل بين الموردين الأجانب والسلطات الحكومية. وقد دأب هؤلاء الوسطاء على ممارسة ضغوط قوية على الحكومة النيجيرية لانهاء الصفقات التجارية المباشرة بين مؤسسات الاستيراد التابعة للدولة والشركات الأجنبية.

وفى إطار علاقات الفساد التى شابت قضية استيراد الأسمنت فى نيجيريا يمكن التمييز بين مرحلتين :

الأول : مرحلة توزيع عقود الأسمنت والتي بلغت في مجموعها (٨١) عقدا على مجموعة من الوسطاء النيجيريين الذين كانوا يعملون نيابة عن الموردين الأجانب. وقد حدد التعاقد سعر طن الأسمنت بخمسة عشر دولاراً وهو ما يفوق السعر السائد آنذاك. وليس بخاف ان ذلك السعر المرتفع لطن الأسمنت يحقق المصالح الشخصية المتبادلة لكل من طرفي العقد بغض النظر عن المصلحة العامة للشعب النيجيرى.

الثانية : مرحلة تفريغ شحنات الأسمنت حيث اضطرت السلطات النيجيرية لدفع غرامات تأخير لفشلها فى تفريغ حمولات السفن فى المواعيد المقرره. ومن الجدير بالذكر ان الأمر لم يقتصر فقط على تكبيد الخزانه النيجيرية مبالغ طائلة من جراء تأخير تفريغ شحنات الأسمنت ولكن نظرا لارتفاع نسبة الرطوبة فى منطقة ميناء لاجوس وهو ما يتعارض مع ضرورة ان يظل الاسمنت جافا - فان طول مدة الانتظار يعنى تزايد احتمالات فساد الأسمنت حيث لا يرجى فائدة منه البتة عند تفريغه.

وتجدر الإشارة إلى ان فضيحة الأسمنت النيجيرى أدت إلى ظهور ما أطلق عليه الشبكة الخفية للفساد. والتي تعنى أنه كلما ازداد حجم الاستيراد النيجيرى من الأسمنت كلما ازداد الطلب على السفن اللازمة لشحنة ونقله، وازداد تأخير تفريغ هذه الشحنات فى لاجوس، وازدادت كذلك الغرامات المستحقة على هذا التأخير. وهو ما يعنى فى المحصلة النهائية تحقيق أقصى استفادة ممكنة لمختلف أطراف شبكة الفساد.

وعلى الرغم من تعقد الأطراف والعلاقات المتداخلة المرتبطة بقضية الأسمنت والتي تضم حلقة متصلة من المسؤولين والوسطاء وموردى الأسمنت وملاك السفن أو مستأجريها وأنها قد تضم أكثر من علاقة فاسدة فان ذلك لا يعنى بالضرورة ان كافة الأطراف المشتركة متهمة بالفساد. ولاشك ان ذلك أمر يزيد من صعوبة تعقيد عمليات الفساد متسعة النطاق ففى حالة الأسمنت النيجيرى فان أكثر الفئات استفادة تحقيقا للمنفعة من خلال الممارسات الفاسدة هم بعض كبار موظفى وزارات الدفاع والخارجية والاسكان والمالية وبعض كبار ضابط الجيش ومسؤولين من البنك المركزى. ومن المستفيدين خارج الدوائر والحكومية نجد « الخمسة الكبار » من متعهدى الأسمنت النيجيرى وملاك السفن أو مستأجريها وموردى الأسمنت الأجانب. وطبقاً للتقديرات الرسمية فان تكلفة فضيحة الأسمنت بلغت نحو بليون دولار أمريكى وإن كان الاعتقاد الشائع يرى أن هذا الرقم يجافى الحقيقة تماما، فاذا أخذنا كافة جوانب القضية فان التكلفة ربما تصل إلى بليونين من الدولارات أى ضعف التقدير الحكومى. واذا صح التقدير الأخير فإن فضيحة

الأسمنت تكون قد أودت بنحو ربع عوائد النفط النيجيرى لعام ١٩٧٥ .

خلاصة القول ان عمليات الفساد متسعة النطاق تشمل أطرافا وسيطة تحاول تحقيق الالتقاء بين موظفين فاسدين أو على استعداد للدخول فى ممارسات فاسدة وبين هؤلاء الذين يأملون فى الاستفادة من الاموال والنفقات الحكومية . كما انها تتضمن كذلك خبرات وموارد تقدمها عادة شركات ومؤسسات دولية . ومن جهة اخرى فان التأثيرات السلبية لهذه العمليات الفاسدة ليست فى حاجة إلى تأكيد والواضح ان قضية الأسمنت فى نيجيريا تركت آثارا اقتصادية سيئة إذ بددت جانبا كبيرا من الدخل القومى وقد تكون السمعة السيئة التى تترتبت على هذه الفضيحة إحدى العوامل الرئيسية التى أفضت إلى الإطاحة بنظام يعقوب جوارى العسكرى بعد ذلك .

المبحث الثالث

الفساد السياسي في افريقيا : محاولة للتفسير

ثمة اتجاهات دراسية مختلفة تناولت قضايا الفساد السياسي في افريقيا، وهي باختلافها قد تبدو في كثير من الأحيان متناقضة وغير مترابطة . فالاتجاه الأخلاقي في تفسير الفساد يرى أن الشراهة وحب المال، وليس العوامل السياسية أو الاقتصادية، هي المسنولة عن انتشار الفساد كما أنها تمثل الهدف الصحيح الذي ينبغي توجيه الاهتمام اليه عند البدء في أية محاولة لاقتلاع جذور الفساد (٢٩)

وعليه فإن وجهة النظر الأخلاقية في تفسير الفساد تؤكد على أن تدنى القيم والمبادئ الأخلاقية يؤدي إلى الفساد . وفي المقابل فإن الارتقاء بهذه القيم والمبادئ يمثل المدخل الصحيح للتخلص من امراض الفساد والوقاية منها . أي أن علاج الفساد الادراى على سبيل المثال يمكن ان يكون أمراً يسير التحقيق من خلال تجنيد وتدريب موظفين عموميين غير فاسدين ؛ بيد أن المشكلة الأساسية ترجع الى صعوبة ملاحظة ومراقبة النسيج الأخلاقي للفرد نظرا لارتباطه أساسا بالنوايا غير الظاهرة والسلوكيات غير المعلنة . فهؤلاء الذين تثار بشأن أخلاقياتهم الشكوك والشبهات ليسوا مسؤولين بعلامات مميزة وهو ما يجعل اكتشافهم بشكل مبكر أمراً صعباً ومعقداً . (٤٠)

وبإيجاز فإن النظرة الأخلاقية لتفسير الفساد في المجتمع تشير إلى الأنهيـار الأخلاقي للأفراد كسبب رئيسي . ومن ثم فإن العلاج الناجع لهذا المرض الاجتماعي يتمثل في الاهتمام والتركيز على هذا الجانب الأخلاقي .

أما الاتجاه الوظيفي في دراسة الفساد فإنه يركز على وظيفية الفساد بالأساس . ولاشك أن الوظيفية تحاول طرح نظرية عامة للمجتمع . وقد انتقلت الوظيفية من العلوم الطبيعية ، حيث أن المفهوم يحمل أساسا دلالة عضوية بيولوجية ، ومن ثم فإنه قد اجتذب بعض دارسي الفساد الذين راحوا يستخدمون مفاهيم الوظيفية لتقديم نظرية عامة للفساد .

وقد إرتبطت المحاولات المبكرة لاستخدام الوظيفية في العلوم الاجتماعية بجهود عدد

من علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية فى أعوام العشرينيات . وعلى الرغم من تعدد التحليلات الوظيفية إلا أنها كانت تتفق على بعض المقولات النظرية الحاكمة . فعند دراسة نظام مياسى أو اجتماعى معين فإن المنظور الوظيفى لايهتم بالتساؤل عن كيفية نشأة نمط معين من أنماط السلوك قدر اهتمامه بالتساؤل عن الدور الذى يلعبه هذا النمط السلوكى فى المحافظة على النظام ككل (٤١)

وعليه فإن الفساد السياسى فى افريقيا يمكن أن يودى وظيفة معينة من حيث.. (٤٢) (١) أنه يحمى النظام السياسى الذى يظهر فيه حيث يخلق جماعة من المنتفعين تعمل على حماية النظام الفاسد بما يودى الى تحقيق الاستقرار اللازم لدفع عملية التنمية والتحديث فى هذه المجتمعات .

(٢) أنه يرفع كفاءة الأداء الحكومى حيث أنه يودى الى تبسيط الاجراءات وتيسير المعاملات مع البيروقراطية . إذ يترتب عليه تحسين معاملة البيروقراطية للمواطنين . (٣) أنه قد يساعد على إعادة توزيع الثروة وخلق طبقة جديدة صاحبة مال ومن ثم صاحبة نفوذ وسلطان سياسى لازم لتحقيق توازن سياسى فى المجتمع .

ويدافع عدد كبير من الباحثين عن الآثار النافعة للفساد فى الدول النامية فيرى : نأى ان الفساد يمكن ان يودى دورا وظيفيا فى عملية تكامل النخبة الحاكمة فى الدول الأفريقية . وعلى سبيل المثال فإن انتشار الفساد فى دول غرب افريقيا ساعد على إقامة روابط تجمع بين النخبة الحاكمة التى تتربع على عرش السلطة السياسية والنخبة الاقتصادية التى تتحكم فى مصادر الثروة والدخل فى المجتمع . اذ انه بفضل الفساد استطاعت كل من الجماعتين استيعاب الجماعة الأخرى بحيث نشأت نخبة حاكمة واحدة تربطها مصالح مشتركة . (٤٣)

وليس بخاف ان هناك انتقادات عديدة يمكن توجيهها للاتجاهات السابقة فى تفسير ودراسة الفساد فى الدول النامية . بيد أنه من المفيد حقا عوضا عن ذلك، الاستفادة من الجدل واسع النطاق المتعلق باشكاليات التنمية والتخلف وطبيعة الدولة مابعد الاستعمارية فى افريقيا ومحاولة إقامة دوائر وعلاقات ارتباطيه بينه وبين الجدل الأدنى منه سواء من حيث الحدة أو النطاق والذى يدور حول طبيعة وأنماط الفساد السياسى فى افريقيا . ولاشك ان إقامة مثل هذه العالائق

الارتباطية تمكننا من فهم الفساد السياسى فهماً صحيحاً وأن نضعه فى إطاره المرجعى السليم. وتفريراً على ذلك فإنه يمكن التمييز بين اتجاهين فكريين رئيسيين لتفسير الفساد السياسى فى افريقيا وهما:

* الاتجاه الأول

وهو يستند على المقولات النظرية لمدرسة التبعية كإطار مرجعى. فالتقوى الاقتصادية هى التى تشكل أوحى تحدد طبيعة الدولة وكذلك توزيع المنافع السياسية. ويعد مفهوم «التخلف» مفهوماً محورياً فى هذا الإتجاه، كما أن التوجه العام للتحليل يركز على عملية التطور العالمى للرأسمالية وموضع افريقيا فى هذه العملية التاريخية. وطبقاً لمدرسة التبعية فإن الدولة ما بعد الاستعمارية تقوم بحماية المصالح الاقتصادية الأجنبية. بل ان بعض الاتجاهات الفكرية داخل هذه المدرسة ترى فى الجماعات الحاكمة الأفريقية مجرد « عملاء للهيمنة الأجنبية » (٤٤)

ويفترض مفهوم التخلف أن الاقتصادات الأفريقية تعيش أسيرة منتجاتها الأولية، ومن ثم تعتمد إيرادات الدولة بشكل كبير على تنظيم التجارة وتصبح هذه العملية هى الشاغل الأساسى للحكومة. وفى هذا السياق تأخذ العمليات السياسية والإدارية طابعاً جديداً طبقاً لمفاهيم الدولة المركزية الجديدة. وعليه فإن الدولة الأفريقية فى مرحلة ما بعد الاستعمار ينظر إليها دائماً كما لو كانت مؤسسة استيراد وتصدير.

وإذا نظرنا إلى الحكومات الأفريقية وارتباطها الوثيق بالنظام الرأسمالى العالمى لا يكون من المستغرب تفسير الفساد السياسى على أنه نتاج طبيعى لتلك العلاقة الوثيقة. فعندما تكون الأسواق الداخلية صغيرة ومحدودة النطاق فإن التجارة الخارجية تقدم فرصاً ثمينة لاكتساب الثروة والعملات الأجنبية. وعليه فإن المسؤولين عن تنظيم عمليات التجارة يحتلون مكاناً استراتيجياً يمكنهم من الحصول على ثروات طائلة. (٤٥)

ويمكن تفسير عمليات الفساد واسعة النطاق – استناداً إلى التحليل السابق – بالرجوع إلى أنشطته البرجوازية الكمبرادورية التى تتعاون مع الشركات متعددة الجنسيات وغيرها من آليات النظام الرأسمالى العالمى (٤٦) ويلاحظ ان هذه البرجوازية لديها مكنة الوصول إلى السلطة

السياسية المحلية والتمتع بمزايا الوظائف العامة .

صفوة القول أن الاتجاه السابق فى تفسير الفساد السياسى فى افريقيا يعول بشكل كبير على أهمية العوامل الاقتصادية الهيكلية . فطبيعة الاقتصاد فى الدولة الأفريقية ووضع هذا الاقتصاد فى النظام الاقتصادى العالمى يحددان بشكل اساسى طبيعة النشاط السياسى والادارى فى تلك الدولة .

* الاتجاه الثانى

وهو يعتمد على مفاهيم التنمية والتحديث كإطار مرجعى . كما أنه يركز على العوامل الداخلية وينظر الى الفساد باعتباره يمثل مرحلة انتقالية يمكن تجاوزها . وعليه فإن المظاهر الضارة والسلبية للفساد عادة ما يتم تشخيصها على أنها آلام متزايدة بدلا من كونها تعبر عن مرض مميت . ويشير هذا الاتجاه إلى أن المجتمعات الصناعية فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية قد مرت بحالة المجتمع الفاسد وتجاوزته . ومن المحتمل أن تحدد دول العالم الثالث حذو هذه المجتمعات . (٤٧)

وطبقا لهذا الاتجاه فى دراسة الفساد فإن الدولة الأفريقية وليس النظام الاقتصادى العالمى ، هى التى تشكل وحدة التحليل الأساسية . يعنى ذلك بعبارة أخرى أهمية العوامل والمتغيرات السياسية على العوامل الاقتصادية . فأصحاب هذا الاتجاه يعلون من شأن الخيارات السياسية والادارية أمام المحددات التى تفرضها طبيعة العوامل والأوضاع الاقتصادية . فهم يهتمون بكل ما هو داخلى ومحلى أمام كل ما هو خارجى وعالمى ، ويركزون على كل ما هو عارض وطارىء أمام كل ما هو نظامى وهيكلى .

أن التركيز الاساسى فى هذا الاتجاه يكون على المتغيرات الداخلية فى النظام السياسى وبصفة خاصة على ديناميات السياسات المحلية والاجراءات والترتيبات التى تخلق فرصاً مواتية لانتشار الفساد . وينكح فى هذا السياق الحديث عن بعض الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والنفسية التى تسهم فى تفسير انتشار الفساد . على أنه تجدر الإشارة إلى أن بعض الكتابات التى تعبر عن هذا الاتجاه قد تشير الى البعد الخارجى ودوره فى ظهور وانتشار الفساد وذلك باعتباره أحد العوامل المؤثرة وليس باعتباره السبب الرئيسى .

ولاشك أن هناك جدلاً فكرياً واسع النطاق بصدد طبيعة وتفاعلات التغير السياسى

والاقتصادى والاجتماعى فى دول العالم الثالث، وما الاختلاف الحاصل فى تفسير الفساد السياسى فى افريقيا إلا أحد الأمثلة الواضحة لهذا الجدل . وعليه فانه يلزم لفهم اتجاه معين فى دراسة الفساد السياسى القيام أولا بتحديد الفروض الأساسية والمحورية التى يقوم عليها هذا الاتجاه . ومع الاقرار بأهمية الاتجاهات الفكرية آنفة الذكر والمتعلقة بدراسة الفساد السياسى فإن الإقتراب الصحيح للدراسة إنما يكون بالربط بين ظاهرة الفساد السياسى والأزمة الحادة التى تواجه افريقيا منذ الستينيات . إذ يكاد يتفق معظم الباحثين والمحللين على أن تجربة التنمية فى الدول الأفريقية تعانى منذ الاستقلال من خلل بالغ وقصور شديد، وهو الأمر الذى يبرر وبحق تسميتها بمصطلح الأزمة . وتتميز الأزمة الأفريقية بعدة حقائق :

أولها : ترابط وتشابك مختلف جوانبها . وهذا يعنى أنه لا يمكن فهم جوهر اشكالية الأزمة فى افريقيا اذا اقتصرنا فى التعامل مع كل جانب من جوانبها على حدة . انه لا بد من النظرة التحليلية المتكاملة التى تؤكد على ترابط مختلف أبعاد الأزمة .

ثانيها : هذه الحقائق أنها ليست قاصرة على عدد محدود من الدول الأفريقية ولكنها تشمل جميع الدول بلا استثناء . إذ أنه بغض النظر عن التنوع والتعدد فى التجارب التنموية التى شهدتها افريقيا منذ الاستقلال إلا أنها جميعها قد عانت بشكل أو بآخر من تلك الأزمة . أضف إلى ذلك فإن عمومية الأزمة تبدو واضحة حتى داخل الدولة الواحدة حيث ان مظاهرها تكاد تعصف بمختلف قطاعات الدولة والمجتمع على السواء .

ثالثها : أن هناك عوامل متعددة ومتشابكة (داخلية وخارجية وطبيعية) يمكن ان تفسر طبيعة هذه الأزمة . وعليه فإن النظرة الأحادية لتفسير هذه الأزمة أمر لا يقبله المنطق ولا طبيعة الأزمة ذاتها . فلا يمكن القول مثلا أن السياسات غير الملائمة التى ينتهجها الحكام الأفارقة هى المتغير المستقل الوحيد الذى يقضى إلى فشل جهود التنمية . وبالمثل لا يمكن ان يعزى هذا التدهور إلى عوامل البيئة الخارجية أو موارد الدولة الطبيعية وحدها . حاصل القول أن البحث عن عوامل انتشار الفساد فى افريقيا إنما يكون فى إطار البحث عن المحددات العامة للأزمة الافريقية الراهنة . ومن ثم يمكن القول أن تفشى الفساد فى افريقيا يعزى إلى شبكة من العوامل الأساسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن العوامل الخارجية . وسوف نشير بشكل

موجز الى أهم هذه العوامل :

١ - غياب الديمقراطية وتدعيم التسلطية السياسية

تميزت السياسة الأفريقية بعد الاستقلال باحتكار السلطة السياسية على أيدي القلة وتحجيم مشاركة الجماهير الأفريقية، وهو الأمر الذي جعل الصراع على السلطة في معظم الأحوال عنيفاً حيث أخذ شكل الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية. وتؤكد الدراسة المسحية أن إفريقيا شهدت منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩١ سبعين (٧٠) انقلاباً عسكرياً ناجحاً. وبلغ عدد التغيرات العنيفة في القيادة السياسية الأفريقية منذ الاستقلال وحتى يونيو ١٩٩٢ نحو ثمانين حالة (انظر الملحق رقم ٢).

ان الدول الأفريقية تعيش أزمة مركبة ومتشابكة للديمقراطية تدور حول أسلوب التعامل بين الحاكم والمحكوم. وتتضمن تلك الأزمة عددا من الأزمات الفرعية التي تشكل النسيج العام لأزمة الديمقراطية في إفريقيا ومن ذلك :

(١) أزمة القيادة السياسية: فالرعيل الأول من الأباء المؤسسين أحاط نفسه بهالة من القدسية والكارزمية وبنى شرعيته في إطار العلاقة السياسية على هذا الأساس. فالرئيس جومو كينيا تا أطلق على نفسه (إمزي) أي رب العائلة، والرئيس نيريري (مواليمو) أي المعلم، والرئيس بورقيبة المجاهد الأكبر، والرئيس موبوتو (نجابندا وازابنجا) أي المقاتل المغوار الذي لا يهزم

لقد كان من المفترض أن تقوم هذه الزعامات الوطنية بدور وظيفي في عملية بناء الدولة القومية إلا أنها سعت إلى تكريس نمط من الحكم الشخصي حيث أضحي شخص الزعيم محور النظام السياسي في معظم الدول الأفريقية.

وقد ترتب على الاتجاه السابق في الحكم أن ظهرت منذ أوائل الثمانينيات نظرية الحكم الشخصي Personal Rule theory والتي أصل لها كل من جاكسون وروسبرج. وتعزى تلك النظرية جوهر اشكالية الأزمة السياسية الراهنة في إفريقيا إلى ديناميات سياسية داخلية ومحلية مرتبطة بالبيئة الأفريقية فالسياسات الأفريقية لاتحكمها أي مؤسسات أو قواعد عامة تحظى بالقبول العام.

ورغم اختلاف رؤية تلك النظرية لطبيعة الأزمة الراهنة في افريقيا ومحاولتها التأكيد على عوامل البيئة الأفريقية الداخلية، وذلك عن المنحى البنيوي التكاملى لجوهر الأزمة الأفريقية والذي تتبناه هذه الدراسة فانه - مع ذلك - يمكن الاعتماد على بعض المعايير النظرية التي تستند إليها نظرية الحكم الشخصى في تحديدها للنظم التسلطية في أفريقيا فى مرحلة مابعد الاستقلال .

فالتسلطية السياسية تعنى وفقا لهذه النظرية - وجود حكومات تعسفية تستخدم القانون وأدوات القهر المملوكة للدولة من أجل تحقيق أهدافها الخاصة باحتكار السلطة وحرمان الجماعات الأخرى فى المجتمع من مزاولة والتمتع بحقوقها السياسية (٤٨)

حاصل القول أن الزعيم السياسى فى النظم السياسية الأفريقية يمثل بؤرة النظام ومركز الثقل فيه، حيث يتمتع بسلطة مطلقة وتحيط به نخبة متميزة من الأتباع والمنتفعين من أهل الحضوة : وتتميز العلاقة الرئيسية بين القائد والنخبة المتميزة بأنها تسير فى اتجاه واحد من أعلى الى أسفل استنادا إلى الولاء الشخصى، أما العلاقات الأفقية بين أفراد النخبة فانها تتسم بالصراع والتنافس الشخصى بسبب محاولة كل منهم التقرب إلى القائد والتودد إليه . ولاشك ان هذا النمط (القائد - الأتباع) يؤدي إلى انتشار الفساد فى المجتمع سواء على مستوى القمة (وهو ما يعرف باسم فساد القمة) أو على مستوى النخبة (أى فساد النخبة) .

(ب) أزمة الحرية السياسية والحقوق المدنية : فالديمقراطية تعنى أن لكل مواطن مهما كانت درجته الاجتماعية حدا أدنى من الاحترام للكرامة الإنسانية، كما أنها . تتضمن حرية الفكر والاعتقاد وابداء رأى دون خوف من عقاب، وحرية التنقل والعمل وكذلك قدرة المعارضة على توصيل رأيها للسلطة الحاكمة فى اطار القنوات الشرعية المعترف بها، ويترتب على هذه الحرية السياسية تعدد الثقافات ومعايير الحكم على الأمور ولكن مع وجود حد أدنى للاتفاق القيمى . ولاشك ان السجل الأفريقى حافل بانتهاك هذه الحريات السياسية والحقوق المدنية الثابتة للمواطنين . ولنتذكر أنظمة الحكم التي قادها نجوما فى غينيا الاستوائية، وبوكاسا فى افريقيا الوسطى، وعابدى أمين فى أوغنده . وقد أشارت تقارير منظمة العفو الدولية إلى أن هناك انتهاكات مستمرة للحريات والحقوق السياسية فى جل الدول الأفريقية بما فيها دول الشمال الستة (٤٩)

وغنى عن البيان أن سيطرة نظام الحزب الواحد فى كثير من الدول الأفريقية خلال معظم سنوات مابعد الاستقلال قد أدى إلى تكريس النظم التسلطية والزعامات الشخصية وعدم السماح بظهور أية آراء معارضة . اذ بدأت الأحزاب الأفريقية فى استخدام القوة بدلا من الاستمالة فى تحقيق الولاء والطاعة للنظام الحاكم، مستخدمة فى ذلك القضاء على كافة أشكال المعارضة السياسية . لاغزو اذن ان يصبح الفساد واقعا معاشا فى النظم الأفريقية التى تسيطر عليها الأوضاع السابقة . فالموارد العامة تستخدم لتحقيق اغراض خاصة، وأضحت السيطرة على السلطة السياسية أو الوظيفة العامة تغنى تحقيق المزايا المادية والاقتصادية .

٢ - تردد الأوضاع الاقتصادية فى افريقيا

ثمة اعتقاد راسخ بين دارسى التنمية الأفريقية مفاده أن افريقيا تواجه أزمة تنموية خطيرة . وقد انعكس ذلك الاعتقاد بشكل واضح على تقارير ومنشورات اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا والبنك الدولى والعديد من المنظمات الدولية الأخرى . (٥٠)

وطبقا لتقديرات البنك الدولى فإن معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى للدول ذات الدخل المنخفضه التى تشكل غالبية دول افريقيا قد انخفض من (٢٥٪) سنويا . خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٢ إلى (١٤٪) سنويا خلال الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٠ . وقد استمر هذا الانخفاض حتى وصل الى (٥٪) سنويا خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٥ . (٥١)

ومما يعمق من خطورة الأزمة الاقتصادية فى افريقيا الارتفاع غير الطبيعى فى معدلات الديون الأفريقية وكذلك مدفوعات خدمة هذه الديون . وعلى سبيل المثال فإن تحليل تطور الديون وحجمها يشير إلى أن اجمالى ديون افريقيا الخارجيه قدزاد من نحو (١٦٧) مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى نحو (٢٥٧) مليار دولار عام ١٩٨٧ . (٥٢)

ومن الملاحظ ان معظم الدول الأفريقية تعمل وفقاً لبرامج التكيف الهيكلى التى يفرضها البنك الدولى . وفى عام ١٩٨٩ كان من المفترض ان تقوم الدول الأفريقية الأشد فقرا بدفع نحو (٤٢٪) من قيمة صادراتها خدمة لديونها الخارجيه ، بينما قامت الدول ذات الدخل العاليه فى افريقيا بدفع نحو (٥١٪) من قيمة صادراتها . (٥٣)

وتجدر الإشارة إلى أن برامج التكيف الهيكلي قد أجبرت معظم الدول الأفريقية على انتهاج سياسات تقشفية حادة مثل تخفيض النفقات الحكومية وتسريح كثير من موظفي الدولة وعمال القطاع الحكومي، وتقليص الإنفاق على الخدمات العامة كالصحة والتعليم والمياه النقية . ولاشك أن هذا التردى الاقتصادي قد أدى إلى كثير من الاضرابات والمظاهرات الجماهيرية التي شملت العديد من البلدان الأفريقية مثل كوت ديفوار والجابون والكاميرون ومالي وبنين والكونغو والنيجر وزامبيا وزائير وغيرها . وسرعان ما طالبت هذه الحركات الجماهيرية بتحقيق الإصلاحات السياسية بما يكفل للمواطنين حقوقهم وحررياتهم السياسية ويمنع احتكار السلطة على أيدي فئة قليلة من الحكام .

ومن المعروف أنه في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية وفي ظل غياب قواعد عامة ومتفق عليها، ومع ضعف النظام القانوني وانتفاء عنصر الجزاء، فإن الفساد يستشري في كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وتصبح الوظيفة العامة وسيلة لتحقيق المصالح والمآرب الخاصة، ومن ثم تنتشر عمليات الاختلاس والرشاوى والعمولات . ويلاحظ أن انخفاض المستوى المعيشي للأفراد مع قلة وعيهم السياسي - يساعد على انتشار أنماط معينة من الفساد السياسي مثل شراء أصوات الناخبين والفساد الحزبي . ومع التغيرات التي شهدتها النظام العالمي منذ أواخر الثمانينيات والتي فرضت ضغوطاً متزايدة للأخذ بنظام السوق الحر فإن كثيرا من الدول الأفريقية أعلنت عن تبنيها لمجموعة من السياسات التي تدعم المبادرات الخاصة والانفتاح على الخارج . ولاشك أن مثل هذه السياسات تساعد على انتشار الفساد ولاسيما في إدارات الدولة التي تمس أنشطه اقتصادية رئيسية مثل الجمارك والاستيراد والتصدير والضرائب والنقد الأجنبي وغيرها .

٣ - الإنقسامات الاجتماعية وسيادة وضعية عدم المساواة

ورثت الدول الأفريقية العديد من التناقضات والتعقيدات الاجتماعية الحادة والتي تركت أثارها على كافة الهياكل والأنشطة في مرحلة مابعد الاستقلال. ومن أبرز هذه التناقضات قوة الانتماءات الأولية الضيقة (القبلية والاثنية) وسيادتها على الانتماء القومي وهو ما يؤدي إلى غياب مفهوم المصلحة العامة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إنتشار الفساد ولاسيما ذلك النمط

المتعلق بمحاباة القبيلة التي ينتمى إليها القائد السياسى . وعلى سبيل المثال فانه بعد سيطرة عايدى أمين على السلطة فى أوغنده عام ١٩٧١ زالت سطوة ونفوذ قبيلتى الأتشولى واللانجا وبدلا من ذلك قام بمحاباة قبيلة الكاكوا والقبائل النوبية الأخرى الموالية له . (٥٤)

ولاشك أن الأوضاع الاجتماعية السائدة فى كثير من الدول الأفريقية تشجع على انتشار الفساد . فمن المتوقع ان يقوم الوزير الذى ينتمى إلى جماعة عرقية معينة بالتعجيل بمشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجماعة على حساب غيرها . ومن الأمثلة الطريفة على ذلك أن أحد المثقفين النيجيريين عين وزيرا للتعليم فى أواخر الستينيات فأتاه الأهل والأصدقاء طالبين منه العون والمساعدة فى مصالح خاصة بهم إلا أنه أبى فى البداية وأصر على تطبيق القوانين المعمول بها فما كان من أهله وعشيرته إلا أن أعلنوا استياءهم وتبرأهم منه ؛ وهو الأمر الذى دفع به فى النهاية لأن يزعم لمطالبهم . وعندما اكتشف أمره وقدم للمحاكمة بتهمة الفساد أكد أنه ليس فاسدا بطبيعته ولكن الظروف المحيطه به هى التى دفعته للفساد . (٥٥)

ومن جهة أخرى فان وجود أقليات غير أفريقية (ولا سيما الأقليات الآسيوية فى شرق أفريقيا) فى عدد من الدول الأفريقية ساعد على انتشار الفساد حيث أن هذه الأقليات استطاعت ان تحقق مركزا مهيمنيا فى عمليات التراكم الرأسمالى منذ العهد الاستعماري . ومن ثم عندما حاولت الحكومات الأفريقية المستقلة تقييد الأنشطة الاقتصادية لهذه الأقليات فان الأخيره عملت على المحافظة على مصالحها الاقتصادية من خلال إقامة علاقات خاصة مع القادة السياسيين والاداريين (مثل تقديم الرشاوى والعمولات) .

وجدير بالذكر ان التفاوت والانقسام الاجتماعى الحاد الذى تعاني منه معظم الدول الأفريقية يعد من أهم مسببات الفساد . فثمة انقسام حاد بين هؤلاء الذين يملكون (the haves) وهم نسبة ضئيلة ، وهؤلاء الذين لا يملكون (the have nots) وهم أغلبية السكان .

٤ - المؤثرات والقوى الخارجية

لقد نجم عن المواجهة بين افريقيا والدول الغربية - بما فى ذلك الخبرة الاستعمارية أن أضحت المجتمعات الأفريقية من أكثر مناطق العالم من حيث عدم المساواة وعدم العدالة فى التوزيع . وقد ظهرت أنماط ثلاثة لعدم المساواة :

أولها عدم المساواة في توزيع الدخول بين مختلف الشرائح الاجتماعية حيث ظهرت طبقه برجوازية صغيرة مهيمنة على مصادر الثروة والنفوذ وذلك في مقابل باقى أفراد المجتمع الذين يعانون مرارة الفاقة والحرمان .

ثانيها عدم المساواة في توزيع الخدمات والفرص التنموية الحكومية وهو ما أدى إلى ظهور تفاوت واضح بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية النائية .
ثالثها ويتمثل في عدم المساواة بين مختلف المناطق الريفية .

ومن الملاحظ ان الخبرة الاستعمارية أسهمت في خلق نخبة افريقية صغيرة ومثقفه طبقا للتعليم الغربى . وهذه النخبة هي التي مثلت في فترة مابعد الاستقلال محور البرجوازية الصغيرة والتي ملكت زمام القوة السياسية والاقتصادية في مجتمعاتها . كما قام النظام الاستعماري ايضا بتركيز خدمات التنمية كالطرق الممهدة والمستشفيات والمدارس حول المدن التي أنشأها لتكون مراكز ادارية في خدمته . أضف إلى ذلك فان الدول الاستعمارية حينما حاولت تنمية المناطق الريفية فانها اقتصرت على بعض المناطق التي كانت تمثل في حقيقه الأمر مراكز لإنتاج محاصيل التصدير النقدية . ولاشك ان انتشار مثل هذا التفاوت الاجتماعي والاقتصادي يؤدي إلى انتشار الفساد في المجتمع . ولأمراء في أن الحكومات الاستعمارية جميعها كانت مستغلة بالمعنى الذي قامت من خلاله باستقطاع جانب من دخول الفلاحين والعمال الأفارقة وذلك لتغطية نفقات الادارة على الأقل . وكانت هذه الحكومات تحقق هذا الهدف من خلال مجموعة من الآليات مثل أعمال السخرة ، وفرض الضرائب الباهظة ونزع ملكية الأراضي ، والتجنيد الإلزامى . (٥٦)

وبعد الاستقلال نلاحظ ان الدول الغربية لقيت دوراً أساسياً في نشر الفساد بأنماطه المختلفة في الدول الأفريقية . ويمكن في هذا الصدد ان نميز بين المسالك الثلاثة الآتية :

(١) توفير الدعم والحماية للعديد من القيادات الحاكمة الموالية للغرب بغض النظر عن طبيعة هذه القيادات . ولعل أبرز نموذج على ذلك الدعم الغربى وبصفه خاصه الأمريكى لنظام موبوتو في زانير منذ عام ١٩٦٥ . فعلى الرغم من أن هذا النظام يعد من أطول النظم في افريقيا من حيث بقائه في الحكم إلا أنه ظل دائما على شفا الانهيار . وهو يعتمد اعتمادا أساسيا في استمراره على الدعم الأمريكى . (٥٧)

(ب) محاولة الاطاحة بالقيادات الوطنية التي تمثل خطورة على المصالح الغربية . ولنتذكر أن السياسات التي انتهجها كوامي نكروما في غانا كانت ترمى إلى محاربة الاستعمار في صورته الجديد وتعمل على اعلاء وتأكيد الشخصية الافريقية وهو الأمر الذي جعل الغرب يعتقد اعتقاداً جازماً بأن النكرومية خطر داهم يهدد مصالحه الاستراتيجية في المنطقة . وعندما أطيح ينكروما في انقلاب عسكري عام ١٩٦٦ اتخذ مجلس التحرير الوطني كافة الاجراءات لطرد كافة الخبراء والفنيين الشيوعيين وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية . وهنا طالبت الولايات المتحدة الامريكية الدول الغربية الأخرى بضرورة تقديم كافة المساعدات المادية والفنية للحكومة العسكرية الجديدة في غانا وهي تلك المساعدات التي رفضت منحها لحكومة نكروما من قبل (٥٨)

(ج) محاولات اختراق المجتمعات الأفريقية بهدف تكريس علاقات التبعية للنموذج الغربي الرأسمالي . فقد يلجأ الغرب من خلال مؤسساته المختلفة إلى اقامة علاقات (خاصة) مع القوى المحلية صاحبه النفوذ (مثل كبار الملاك ورجال الأعمال والسياسيين والضباط وأصحاب الفكر والقلم) . وربما تقوم المؤسسات الغربية بتقديم الرشوة المباشرة لهذه القوى او تقوم بتنظيم بعض الرحلات الترفيهية أو تمويل بعض الأبحاث المشتركة مع مراكز البحوث العلمية والجامعات الأفريقية .

الفصل الثاني

أنماط وآليات الفساد السياسي في إفريقيا

ثمة آليات عدة تشهدها معظم الدول الافريقية تسهم بدور بارز في تسهيل ظهور وانتشار الفساد. وعليه فان معرفة هذه الآليات ضرورية وهامة عند صياغة أى استراتيجية للإصلاح. ومن جهة أخرى فان على الرغم من تعدد أنماط الفساد ومستويات انتشاره فى النظم السياسية الافريقية فانها تعاني جميعها من جملة مترابطة من المسببات والعوامل التى تسهم بشكل كبير فى انتشار الفساد. ويسعى هذا الفصل إلى طرح بعض الحالات التطبيقية للفساد السياسى فى ثلاثة من الدول الافريقية وهى زانير والتى تعد مثالا واضحا لنموذج الدولة القرصان، وكينيا التى تشهد انتشار الفساد فيها من خلال نموذج القائد / الاتباع، ونيجيريا التى تعبر بصورة واضحة عن نمط الفساد واسع النطاق. وسوف يتم دراسة هذه الحالات الثلاثة من خلال المباحث الثلاثة الآتية

المبحث الأول

الفساد السياسى فى زائير*

للفساد السياسى فى زائير خصوصية معينة، اذ انه أضحى قيمة فى حد ذاته، حتى هؤلاء الذين يحاولون البقاء متمسكين بقيمهم الأخلاقية التى تدين الفساد والانحراف لا يستطيعون الصمود طويلا أمام الضغوط والأعباء المجتمعية التى تمثل المناخ العام للملأمة لانتشار الفساد فى زائير. فثمة حالة من « حرية السطو » على الاقتصاد القومى من جانب المسئولين فى الدولة كافة. ويتمثل الفساد - فى المستوى الأعلى لجهاز الحكم - فى المحسوبية، والأبتزاز، والتلاعب فى الحسابات والأختلاس، والتحويل غير القانونى للأموال - الخ.

ولاشك أن الآليات المختلفة للفساد يشجعها ويحفزها قيام الرئيس موبوتو المتكرر بأحداث تغييرات فى كافة المناصب الحكومية الهامة وذلك بغية خلق تحالف حاكم يساعده فى الاحتفاظ بالسلطة أطول فترة ممكنة.

وقد أشار بعض الدارسين الى طبيعة النظام السياسى الذى أرسى دعائمه الرئيس موبوتو فى زائير بأنه يمثل نمطا من أنماط القيصرية السياسية Caesarism (١)

وتعنى القيصرية السياسية تولى الحكم (عادة بواسطة حاكم عسكرى) فى ظل مناخ عام من حالة الفوضى السياسية والأنهيار الدستورى وتفشى الفساد. ويتمثل القيصر فى الحاكم القوى الذى يخلص الدولة ممن يتطاولون عليها. وتعد هيمنة هذا الحاكم المطلقة من قبيل الضرورة الملحة لتحقيق نوع من النظام العام والقانون وعليه فإن أستبداد الحاكم القوى وفساده يعد أفضل بكثير من حالة الفوضى، والادولة. ومع ذلك فإن : القيصر : أو حاكم زائير القوى بعد نحو ربع قرن فى السلطة قد أقام وأرسى دعائم الاستبداد معتمداً على القمع والفساد. ولاشك

أن حالة الإستبداد والفساد الصارخة تميز الخبرة الزائيرية عما عاداها من نظم الحكم الفردية الأخرى فى أفريقيا. (٢) إن جهاز الدولة فى زائير أضحى مؤسسة للفساد ونهب الفائض الاقتصادى لصالح حفنة صغيرة من المنتفعين (٢) ولعل ذلك هو جوهر ومضمون نمط : الدولة القرصان : الذى سبقت الإشارة اليه. إذ أنه من الملاحظ أن المسئولين عادة ما يتجاهلون ويتحاملون

*نشر هذا المبحث فى د. اكرام بدر الدين (محرر)، الفساد السياسى : النظرية والتطبيق القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٩٢ .

على القوانين والقواعد التنظيمية. وثمة عدم اتفاق بشأن تطبيق السياسات والقوانين. أضف الى ذلك فإن موظفي الحكومة يدخلون في اتفاقات مشبوهة وسرية مع رجال السياسة وذوى النفوذ الذين يفترض فيهم مراقبة والإشراف على تنفيذ سياسات الحكومة. ويشيع الفساد فى ظل هذه الوضعية حتى يصير واقعا معاشا كى يؤمن الأغراض الحقيقية لممارسيه والتي تختلف فى مجملها عن الأهداف المعلنة رسميا.

ويمكن تحليل الدولة القرصان كما تبرزه الخبرة الزائرية طبقا لمحورين أساسيين:
أولهما: العوامل التى أدت الى ظهور وتدعيم نمط الدولة القرصان.
ثانيهما: الأنماط العامة للفساد التى تشيع فى ظل الدولة القرصان.

- العوامل التى أدت الى نشأة الدولة القرصان فى زانير :

ثمة مجموعة من العوامل أسهمت فى ظهور وتطور نمط الدولة القرصان التى يصبح فيها جهاز الدولة مطية لهياكل إدارية فاسدة وضعيفة وغير كفؤة ومن أبرز هذه العوامل:
[١] بيئة النظام السياسى التى سادت الكونغو فى أعقاب الاستقلال :
إن أحد الفرضيات التى تقوم عليها الدراسة تؤكد على أن ثمة علاقة ارتباطية بين بيئة النظام السياسى ودرجة انتشار الفساد وتتضح مصداقية هذه الفرضية بالنظر الى خبرة زانير (الكونغو كينشاسا سابقا) فى السنوات الخمس التى أعقبت الاستقلال (١٩٦٠ - ١٩٦٥). فقد حصلت على الاستقلال من بلجيكا فى ٣٠ يونيو ١٩٦٠. وأعقب هذا الاستقلال حالة من الفوضى والاضطراب السياسى حيث لم تشهد الدولة الحديثة قوة سياسية واحدة لديها المكنات الكافية لتولى مقاليد الحكم. وقد أسهمت العوامل الآتية فى خلق ما يمكن أن يطلق عليه حالة اللادولة فى زانير بعد الاستقلال: (٤)

- استخدام منصب كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء كوسيلة لتحقيق مارب شخصية وتدعيم سيطرة شاغليه.

- أضحت المناصب الحكومية والإدارية الأخرى عقبة أساسية أمام فعالية أجهزة الدولة وكفاءتها.

- تدهور الجيش بسبب أعمال التمرد وتنامى روح الصراع بين قياداته

- انتشار الحركات التى نادى بالحكم الذاتى أو الانفصال وهو ما مثل تحديا

للوحة الإقليمية للدولة.

- تنامى أعمال التمرد السياسى والدينى.

لقد بدا وكان هناك حالة من الحرب الأهلية فى زانير بين جماعات وسلطات متصارعة. واضحى جهاز الدولة نفسه مطية للصراع وممارسة الفساد. وهذا المناخ العام أدى الى قيام وتعزيد « القيصرية السياسية » كما ذكرنا انفا

فقد نشب خلاف ميامى كبير بين الرئيس جوزيف كاسا فوبو ورئيس الوزراء باتريس لومومبا أدى الى تدخل الجنرال موبوتو فى ١٤ سبتمبر ١٩٦٠ وأستيلائه على السلطة. وقد أظهرت الوثائق السياسية الدور النشط والهام الذى لعبته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية فى دعم الجنرال موبوتو والقضاء على الزعيم الوطنى باتريس لومومبا. فقد أمارط موبوتو اللثام عن توجهه السياسى الموالى للغرب من خلال طرده لجميع الدبلوماسيين السوفيت والتشيك وأعلانه عن تشكيل هيئة من طلبة الجامعة لإدارة شئون البلاد حتى نهاية عام ١٩٦٠.

وتبرز الأدلة أن وكالة الاستخبارات الأمريكية قد تولت عملية نقل لومومبا وأتباعه الى اليزابيث قيل فى ١٧ يناير ١٩٦١ بناء على تعليمات الجنرال موبوتو. (د)

وقد خلصت بعثة الأمم المتحدة لتقصى الحقائق فى الكونغو أن لومومبا ورفاقه قد قتلوا فى ظروف شنيعة وعلى أعين من السلطات المسنولة فى إقليم كاتنجا. أيا ما كان الأمر فإن الجنرال موبوتو مدين تماما سواء على المستوى الشخصى أو السياسى للاستخبارات الأمريكية التى ساعدته مرة أخرى فى السيطرة على السلطة عام ١٩٦٥. أذ أنه قبل تدخله الثانى نشب صراع سياسى بين رئيس كاتنجا السابق تشومبى والمعارضة الوطنية. أستطاع تشومبى أثناءها أقناع الدبلوماسيين الغربيين بأنه الشخص الوحيد الذى بمقدوره أن يحقق المصالحة الوطنية فى البلاد. بيد أنه عندما ولى منصب رئيس الوزراء أستبعد أى حوار مع معارضيه وهو الأمر الذى أدى الى اتساع نطاق المعارضة الشعبية عام ١٩٦٤. ١٩٦٥. وقد أضحت قاعدة : الفائز يحصل على كل شئ : هى المسيطرة مرة أخرى فى البلاد أثناء انتخابات ١٩٦٥ حينما أراد تشومبى أن يحل محل كاسافوبو كرئيس للبلاد. غير أن الجنرال موبوتو أنقذ الموقف بتدخله العسكرى الثانى عام ١٩٦٥. (٦)

وغنى عن البيان إن حالة الفوضى وعدم الاستقرار السياسى التى سادت الكونغو فى أعقاب الاستقلال مثلت بيئة مناسبة للقيصرية السياسية التى تعتمد على ظهور حاكم قوى (القيصر) ينقذ الدولة من الانهيار التام ويؤسس نمط للحكم معتمدا على الاستبداد والفساد. وقد ظلت تلك الوضعية قائمة فى البلاد منذ الاستقلال حيث أعتبرت الدولة القرصان التى تكرس الفساد بمختلف ألياته وأنماطه خيرا من حالة اللادولة التى تكرس الفوضى والانهيار السياسى.

[٢] تأسيس وهيمنة نمط الحكم الشخصي

طبقا لتعاليم المكيافيلية فإن السمة الأولى للحاكم الصالح هي أن يعرف كيف يحتفظ بالسلطة. ومن المعروف أن مكيافلي في نصائحه للأmir كان يضع نصب عينه المشكلات الداخلية والخارجية العميقة التي أعتصرت بلاده. إذ أنها خلقت حالة من الفراغ السياسى العام وأضحت السلطة تنتظر من يستولى عليها. ولعل ذلك يماثل تماما الوضع الذى كان سائدا فى زائير عندما تدخل موبوتو وأستولى على السلطة. (٧)

ففى نوفمبر ١٩٦٥ عندما أعلن موبوتو عن استيلائه على السلطة وعزل الرئيس كاسافوبو ورئيس وزرائه كمبرا أكد على أن حركته لا تمثل انقلابا عسكريا وإنما هي حركة وطنية لأنقاذ الدولة من الفوضى والانهيار. ولقد عمد هذا : القيصر : الى اتخاذ سلسلة من القرارات السياسية والإدارية استهدفت تركيز السلطة فى يده. (٨)

وقد بدأ موبوتو منذ توليه السلطة الحكم من خلال مراسيم جمهورية حيث التى الوظيفة التشريعية للجمعية الوطنية المنتخبة والتي أصبح دورها استشارى فقط الى أن تم حلها قبل إصدار الدستور الجديد. الى جانب ذلك تم إلغاء منصب رئيس الوزراء بحجة أنه أصبح معرقلا لتصريف أمور الدولة وأصبح موبوتو رئيسا للدولة والحكومة فى آن واحد.

وحتى يتسنى للحكومة المركزية السيطرة على كافة أجهزة الدولة تم إلغاء الأحزاب السياسية وأستبدل نظام المجلسين بنظام المجلس الواحد وذلك طبقا للدستور الجديد المعدل عام ١٩٦٧. وفى مايو من نفس العام تم إنشاء الحركة الوطنية للثورة ويلاحظ أن هذه الحركة ليست حزبا سياسيا بالمعنى المتعارف عليه فهى ليست أداة للمشاركة الجماهيرية أو أداة للدولة من أجل التحريك والتأييد السياسى. بل أنها فى حقيقة الأمر أداة سياسية شخصية للحاكم. وقد أعلنت فى عام ١٩٧٠ كحزب سياسى وحيد فى البلاد. وقبل المؤتمر العام للحركة عام ١٩٧٠ قام موبوتو بتغيير كافة القوانين الانتخابية لضمان تبعية ممثلى ومسئولى الحزب له بصورة شخصية. وقد أعلنت الحركة الشعبية للثورة أنها سوف تلتزم بالتوجه السياسى لرئيس الدولة وليس العكس. ويلاحظ أن مسئولى الحركة أكدوا دائما على أن موبوتو هو المرشح الوحيد لمنصب الرئيس. كما أكدوا على أنه لا توجد حدود فاصلة بين الحزب والحكومة.

ومن الملاحظ أن الرئيس موبوتو كان يبذل قصارى جهده لكى يتحول من مفهوم البطولة العسكرية الى مفهوم الزعامة الكارزمية فقد أستغل حالة الفوضى والصراع التى سادت البلاد قبل توليه السلطة فى تشبيه الدور الذى قام به من أجل إعادة النظام والقانون فى زائير بدور أصحاب

الرسالات السماوية . فما فتى فى مقارنة رسالته التى تهدف الى تحقيق الوحدة السياسية لبلاده برسالة كل من موسى وعيسى عليهما السلام . وفى هذا السياق تبنى الرئيس موبوتو استراتيجيتين هامتين لتدعيم سلطته الشخصية :

أولهما : الدعوة الى مياسة الأصالة الحضارية . إذ أنه فى ظل الحكم الاستعماري اضطر الشعب الكونغولي الى التخلي عن عاداته وتقاليده المحلية اعتقادا بأنه من الأفضل له استيعاب القيم البلجيكية أو الغربية . فجاءت مياسة الرئيس موبوتو هادفة الى إحياء الرموز والممارسات التقليدية للشعب الكونغولي فأعترفت الأمة بتقاليدها الخاصة ورفضت الأفكار والرموز الغربية . وبناء على ما سبق تم الإعلان فى أكتوبر ١٩٧١ عن تغيير اسم الكونغو كينشاسا لتصبح زائير . وعليه فإن نهر الكونغو أضحي يعرف بالتبعية باسم نهر الكونغو . وفى نفس السياق قام الرئيس جوزيف موبوتو بتغيير اسمه الذى أضحي : (٩)

« موبوتو سيسى سيكو كوكو نجيندو وازا بانجا » وهو يعنى المحارب المغوار الذى ينتصر دائما بسبب جلده وصلابته وهو ينتقل من نصر الى نصر مخلقا النار وراءه . ولعل ذلك يوضح بجلاء مدى هيمنة فكرة عبادة الشخص الحاكم فى النظام السياسى الذى أرسى دعائمه الجنرال موبوتو منذ عام ١٩٦٥ فى زائير . (١٠)

وطبقا لبرنامج الأصالة قامت الحكومة بالأجراءات الآتية :

- (أ) إلزام كافة موظفى زائير بتغيير أسمائهم الأوربية (مثل جوزيف وجون وسيمون .. الخ) واختيار أسماء تشير الى أجدادهم وأصالتهم الحضارية
- (ب) تغير أسماء المدن والشوارع والجبال والمنتزهات العامة للتخلص من الأسماء الأوربية .
- (ج) إزالة كافة النصب والتماثيل الأجنبية ولا سيما تماثيل ستانلى والملك ليوبولد الثانى والملكة اليزابث .
- (د) الغاء الزى الأوربى وأرتداء زى أفريقى (وهو بالنسبة للرجال يتمثل فى الأباكو Abaco وهو زى من قطعتين يتم ارتداؤه مع ياقة مفتوحة ووشاح للعنق .
- (هـ) تحية رؤساء الدول فى زائير بأستخدام الطبل الأفريقى بدلا من إطلاق ٢١ طلقة فى الهواء وهى تحية إستعمارية .
- (و) تشجيع كافة الأعمال الفنية على العودة الى الأصالة التقليدية كمصدر للألهام الفنى .

ثانيهما: إعلان الموبوتيه كأيدولوجية رسمية للدولة في يوليو ١٩٧٤. وتعنى الموبوتية ببساطة: كافة أفكار وتعاليم وأفعال الرئيس المؤسس. ومن مظاهر تلك العقيدة الجديدة أن يقسم كافة المسنولين بولانهم للرئيس موبوتو، كما أن أسم الرئيس عادة ما يقرن بكلمات الإطراء والتبجيل مثل المرشد، المسيح، الرئيس المؤسس، الراعى الأكبر .. الخ. (١١)

ويلاحظ أن الحكومة قد تبنت برنامجاً عاماً لنشر وشرح الموبوتيه ومن ذلك أغاني المدح والرقصات الفلكلورية وتعليق صور الرئيس في كل مكان (وعادة ما تسبق نشرات الأخبار المصورة صورة للرئيس كما لو كان هابطاً من السماء مع تسجيل صوتي للرئيس مبشراً برسالة الأمل). وقد تم إنشاء معهد حزبي لتدريس العقيدة الجديدة التي أضحت العقيدة الرسمية للدولة منذ ١٩٧٤ .

وقد دخل الرئيس في صدام مع الكنيسة الكاثوليكية وذلك عندما قررت الحكومة عام ١٩٧٥ وضع كافة المدارس الإرسالية تحت سيطرة الحكومة. وفي حالة معارضة تلك المدارس يتم إغلاقها. أضف الى ذلك فإنه تم إلغاء تدريس التعاليم الدينية في المدارس وتدريس تعاليم الموبوتيه بدلا منها. بيد أن الحكومة اضطرت الى إعلان سياسة المصالحة والحوار مع الكنيسة الكاثوليكية عام ١٩٧٦. وهو ما أدى الى إعادة المدارس التي كانت تحت إشراف الإرساليات التبشيرية مرة أخرى.

وغنى عن البيان أن النخبة الحاكمة المستفيدة من نظام حكم الفرد وأستمراره في زانير قد سعت الى تكريس الموبوتية وبثها في أذهان المواطنين. فقد أعلن وزير الداخلية أنجولو Engulu أن « في الأديان كافة وفي كل العصور يوجد أنبياء فلماذا لا يصدق الأمر اليوم؟ لقد أرسل الله نبيا عظيما إنه المرشد الجليل موبوتو. هذا النبي هو محررنا ومسيحنا، والحركة الشعبية للثورة هي كنيستنا ورئيسها هو موبوتو الذي نكن له كل احترام تماما كما يحترم المرء البابا. إن الموبوتيه هي أنجيلنا المقدس ولهذا ينبغي أن تحل صورة مسيحنا وبجواره صاحبة المجد الوالد ماما يامو محل صورة الصليب المقدس » (١٢)

على أن الرئيس موبوتو قد أستخدم قبضة حديدية في السيطرة على مقاليد السلطة في زانير منذ نوفمبر ١٩٦٥. وعليه فقد قام بالتخلص من معارضية بكافة السبل. ويعتمد الرئيس بشكل كبير على القوات المسلحة الزانيرية (والتي يبلغ حجمها نحو ٤٠.٠٠٠ فرد)، وهي واحدة من أكثر المؤسسات العسكرية في العالم من حيث الفساد والتسيب.

٣ - الأوضاع الاقتصادية

تآنى زانير . على الرغم من مواردها الطبيعية الهائلة : من نقص شديد فى كافة السلع وعلى رأسها الغذاء والطاقة . كما أنها تشهد تردى متزايدا فى الإنتاج الزراعى والصناعى وكذلك الخدمات العامة كالصحة والتعليم . وقد بلغ معدل التضخم نحو ١٠٠ ٪ ووصلت الديون الخارجية نحو خمسة بليارات دولار أمريكى عام ١٩٨٦ (أنظر الجدول التالى) :
عدد من المؤشرات الأساسية عن زانير ١٩٨٦ . (١٣)

الباب	المؤشر
- عدد السكان (بالمليون فى منتصف ١٩٨٦)	٣١.٧
- نصيب الفرد من الناتج القومى الأجمالى	
بالدولار عام ١٩٨٦	١٦٠
- الزراعة كنسبة مئوية من الناتج القومى الأجمالى	٢٩
- نسبة الصادرات الزراعية من أجمالى الصادرات	٤٥ ٪
- الدين العام الخارجى القائم والمنصرف	
بملايين الدولارات	٥٤٣٠
- كنسبة مئوية من الناتج القومى الأجمالى	٩٦.٨ ٪

وثمة علاقة ارتباطية بين هذه الأزمة الاقتصادية التى تعاني منها زانير وبين نقص التبادل الأجنبى وانخفاض أسعار النحاس منذ عام ١٩٧٤ وكذلك سوء الإدارة الاقتصادية بعد إجراءات أعضاء الطابع المحلى على الاقتصاد الزانيرى عام ١٩٧٣ . أضف الى ذلك فأن السياسات الحكومية الفاسدة وأنشطة النهب والابتزاز التى تمارسها النخبة الساسية والإدارية الحاكمة تلعب دورا كبيرا فى توضيح هذه الأزمة . وقد أظهرت إحدى الدراسات أن نحو (٦٠ ٪) من عائدات الدولة يتم تحويلها الى أغراض غير رسمية وهى تمثل فى واقع الأمر الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية مثل الابتزاز والتدليس والغش والتحايل الضريبى والتى أضحت تشكل قطاعا اقتصاديا آخر يوازى القطاع الاقتصادى الرسمى فى زانير (١٤)
لقد أسهمت الظروف والأوضاع الاقتصادية التى سادت فى زانير منذ الاستقلال استخدام

الوظيفة العامة والمنصب السياسي كوسيلة أساسية للحصول على منافع وأمتيازات مادية. ولعل ذلك يمثل السبب الرئيسى وراء قيام ما أطلق عليه بعض الدارسين اسم الأقتصاد الثانى غير الرسمى فى زانير.

ولتوضيح ما سبق نستشهد بالحادثة التالية. (١٥) فى ديسمبر ١٩٨٠ قدم ثلاثة عشر برلمانيا خطابا مفتوحا للرئيس موبوتو يطالبونه برفع الأجور والمرتبات التى أضحت لا تتلاءم بأى حال من الأحوال مع الأسعار المرتفعة لتكاليف الحياة. وطبقا للخطاب فإن تكلفه وجبتين سريعتين يوميا (عبارة عن كوب من الشاي وبعضا من السكر والخبز) بالإضافة الى وجبة واحدة رئيسية (تتألف من الكاسافا والذرة والخضروات والزيت والثوم والطماطم وقطعة من اللحم) تساوى نحو (٩٢٢) زانيرى شهريا مع العلم بأن مرتب وكيل الوزارة يساوى نحو (٨٥٥) زانيرى شهريا فقط. ومرتب رئيس قسم فى مصلحة حكومية نحو (٢٨٤) زانيرى شهريا فقط أما الموظف الحكومى البسيط فإن مرتبه يبلغ (١٠٩) زانيرى شهريا!!* فكيف يستطيع هؤلاء إطعام أنفسهم؟ ناهيك عن دفع تكاليف الأسكان والخدمات الأخرى كالملبس والصحة والتعليم .. الخ ولاشك أن الأجابة على الأوضاع السابقة تمثلت فى الاشتراك والأنغماس فى الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية مثل التهريب والغش فى التصدير والسرقة والسمرة والرشوة والاختلاس. وعلى سبيل المثال فإن الحاكم الأقليمى لشابا أستطاع أن يحصل على (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دولار شهريا عام ١٩٧٥ بينما يقل مرتبه الشهرى عن (٢ ٪) من جملة هذا المبلغ. (١٦).

لقد أستطاع كثير من الناس فى زانير أن يحققوا ثروات طائلة عندما أرتفعت الأسعار العالمية للبن بشكل مفاجئ عام ١٩٧٦. فقد أرتفعت أسعار الكيلو الواحد من (٤٠) فرانك بلجيكى عام ١٩٧٥ الى ٩٢ فرانك عام ١٩٧٦، ٢٤٠ فرانك عام ١٩٧٧. ومن ثم أنتشرت على نطاق كبير عمليات تهريب البن عبر الحدود. وعلى سبيل المثال فإن تجار البن كانوا يشترون الكيلو الواحد من البن عام ١٩٧٨ بنحو زانيرى واحد من منطقة ايسيرو Isiro وهى منطقة لزراعة البن فى زانير، ثم يقومون بتهريبه وبيعه بحوالى (١٠) زانيرى للكيلو الواحد فى

* وحدة العملة الرئيسية هى : الزانير : الذى ينقسم الى ١٠٠ ماكوتس وطبقا لتقديرات ١٩٨٠ فإن الزانير يعادل ٣٤ من الدولار الأمريكى

السودان. وعليه فقد ضاعت على الدولة أموالا طائلة من عائدات البن نتيجة التجارة غير المشروعة فيه

والتي شارك فيها أفراد من كافة مستويات المجتمع. مياميون وبيروقراط ومالكي المزارع ورجال الأعمال وحتى صفار المزارعين. وبالإضافة إلى عمليات التهريب انتشرت وسائل أخرى مثل التزوير في وثائق التصدير مثل تسجيل الأنواع الجيدة من المحصول على أنها أقل جودة وهو يعني دفع ضرائب أقل وبالتالي بيعها بسعر أعلى في أسواق التصدير. لقد قدرت -مبارة زانير من جراء التجارة غير المشروعة في البن بنحو ٢٨٠ مليون دولار عام ١٩٧٧. وتجدر الإشارة إلى أن الإحصاءات الرسمية لأجمالي صادرات البن عام ١٩٧٨ بلغت (٩٠٠٠٠) طن في حين أكدت التقديرات أن نحو (٦٠٠٠٠) طن أخرى قد تم تصديرها من خلال وسائل الغش والتدليس ويصدق ما سبق أيضا على تجارة العاج والذهب وغيرها من الصادرات. (١٧)

لقد أعلنت زانير مرات عديدة عن افلاسها وأنها لا تقوى على سداد ديونها. صحيح أن جانبا من مشكلات الاقتصاد الزانيري تعزى إلى تذبذب الأسعار العالمية لمنتجات التصدير الأساسية مثل النحاس. غير أن السبب الجوهرى يعزى إلى الفساد وسوء الإدارة. وقد أرسل صندوق النقد الدولي مرات عديدة مندوبين عنه للإشراف على الخزانه العامة ووزارة المالية في زانير من أجل تحقيق قدر من النظام والكفاءة غير أنهم كانوا يرجعون في كل مرة ملتجئين صندوق النقد الدولي مرات عديدة مندوبين عنه للإشراف على الخزانه العامة ووزارة المالية في زانير من أجل تحقيق قدر من النظام والكفاءة غير أنهم كانوا يرجعون في كل مرة ملتجئين بمشاعر الاحباط وخيبة الأمل. وقد جاء على سبيل المثال في تقرير قدمه أحد مبعوثي صندوق النقد الدولي (أروين بلو منثال) : أنه لا تلوح في الأفق على الإطلاق أى بادرة تدل على قدرة زانير على سداد ديونها والعائق الأساسى كان وسيظل متمثلا في فساد النخبة الحاكمة : (١٨)

٤ - العوامل الخارجية

يعتبر نظام حكم الرئيس موبوتو من أكثر نظم الحكم فى إفريقيا الحديثة استمراراً فى السلطة - غير ان النظام كان فى مرات عديدة قاب قوسين أو أدنى من الانهيار والأطاحة به. ويعزى استمرار موبوتو فى السلطة بصورة أساسية إلى الدعم الخارجى ولاسيما الدعم الأمريكى . وتعد زانير واحدة من أكبر الدول المتلقية للمعونة الاقتصادية الأمريكية فى إفريقيا . كما انها تمثل ثانى أكبر دولة فى إفريقيا جنوب الصحراء من حيث اعتمادها على الأسلحة

الأمريكية . وعلى الرغم من سجله الحافل بانتهاك حقوق الانسان وسوء الادارة الاقتصادية فان الولايات المتحدة تنظر إلى موبوتو على انه صديق حميم يدافع عن المصالح الغربية فى المنطقة .

ويمكن القول بأنه من غير المحتمل ان تتغير السياسة الأمريكية تجاه زانير وذلك لأمرين هامين أولها حاجة أمريكا للمواد الخام التى تنتجها زانير مثل النحاس والكوبالت والماس والبن وثانيها خوف أمريكا من امكانية تولى الحكم بعد موبوتو أشخاص معادين لها وللغرب عموما . ويرى بعض الدارسين أن الدول الغربية المانحة للمعونة تتغاضى عن فساد النظام الحاكم فى زانير طالما انه يبقى على التوجه الزانيرى الموالى للغرب . ومنذ ان تولى موبوتو السلطة عام ١٩٦٥ وهو يدعم من علاقات بلاده مع الغرب وبصفة اسامية بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية . وان كان يستطيع المناورة فى علاقاته مع كل دولة على حساب الأخرى . وقد تعرض نظام موبوتو لهذه كبيرة خلال عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ عندما نشبت الاضطرابات المسلحة فى اقليم شابا . ففى مارس ١٩٧٧ تدفقت القوات المعارضة لنظام موبوتو إلى اقليم شابا وهددت المركز التعدينى الهام فى كولويزى kolwezi غير ان كلا من فرنسا وبلجيكا استجابتا على الفور لدعوة الرئيسى موبوتو بتقديم العون المادى والعسكرى . ويلاحظ ان الولايات المتحدة اكتفت فقط بتقديم الدعم غير العسكرى . ويلاحظ ان المغرب ساندت موبوتو بخيلها ورجالها . فقد نقلت المقننات الفرنسية نحو (١٥٠٠) جندي مغربى إلى اقليم شابا فى ابريل ١٩٧٧ وذلك لدحر المتمردين . (١٩)

وفى ١٥ مايو ١٩٧٨ حدث هجوم آخر على اقليم شابا حيث سيطر المتمردون على كولويزى وقتلوا العديد من الأوربيين والزائريين . وفى هذا المرة تدخلت كل من فرنسا وبلجيكا بشكل مباشر فى الحرب . واسهمت الولايات المتحدة بتوفير (١٨) مقاتلة للمساهمة فى تحرير شابا من القوات المعارضة لموبوتو .

وجدير بالذكر أن الرئيس موبوتو يقوم من وقت لآخر بشن حملات قومية ضد الفساد وذلك بهدف تحسين صورته لدى الغرب والدول المانحة للمعونة . بيد أن كبش الفداء دائما يتمثل فى صغار الموظفين والبروقراطيه ، أما فساد القمة فهو فوق القانون وذاته مصونة لاتمس . ولا أدل على ذلك من تصرف الرئيس موبوتو عام ١٩٨٤ حنينا استجاب لمطالب صندوق النقد الدولى بضرورة تحقيق الكفاءة الاقتصادية وذلك من خلال فصل ما يقرب من مائة ألف من مدرسى الجامعات والمدارس الثانوية تاركا الحالات الأكثر فسادا . (٢٠)

وقد قام موبوتو فى هذا السياق بترتيب زيارة للبابا جان بول الثانى لزائير خلال جولته الأفريقية (وقد تمت هذه الزيارة عشيه زواج موبوتو من احدى صديقاته وذلك فى احتفال كاثوليكي مهيب) . وردا على الانتقادات التى وجهت لسياساته فى الكونجرس الأمريكى والتهديد بقطع المعونات الأمريكية قام موبوتو باعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، وعليه فقد اكتسب مصدرا جديدا للمعونه العسكرية كما ان تصريحاته المعادية للاتحاد السوفيتى أكسبته ود وثقة الصين التى تغاضت عن سلوكه الداخلى . (٢١)

وعلى الصعيد الاقليمى الافريقى قام الرئيس موبوتو بتدعيم علاقاته بعدد من الدول والتنظيمات الإقليمية فى إفريقيا وتعد زائير عضوا بمنظمة التضامن الأفرو ملاجاشى (أوكام) وهى أداة لتحقيق الروابط بين الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية ودول الغرب . كما ان زائير تعد احدى الدول المؤسسة لمنظمة الأندوجو وهى تنظيم سياسى يجمع بين دول حوض النيل ويسعى لتحقيق كافة أوجه التعاون الاقليمى بين هذه الدول .

الأنماط العامة للفساد التى تميز نمط الدولة القرصان

يمكن التمييز بين نمطين عامين للفساد فى ظل الدولة القرصان كما توضحها الخبرة الزائيرية فى ظل حكم الرئيس موبوتو :
أولهما « يتعلق بفساد القمة » الرئيس والنخبة الحاكمة » وثانيهما يتعلق بالفساد كحقيقته حياتية وهو يتمثل فى فساد المؤسسات والأعمال الحكومية وكذلك الفساد المرتبط بتنفيذ السياسات والبرامج الحكومية . ويمكن ان نطلق على هذا النمط بصفة عامة اسم الفساد البيروقراطى .

فساد القمة فى زائير

يشير فساد القمة إلى أنماط السلوك المختلفة التى يأتى بها رئيس الدولة والمستويات العليا من النخبة السياسية والإدارية الحاكمة بغرض الحصول على مزايا ومنافع مادية أو معنوية وبغض النظر عن مقتضيات المصلحة العامة . ومن ثم فان فساد القمة ينطوى على نمطين فرعيين رئيسيين هما الفساد الرئاسى وفساد النخبة :

(١) الفساد الرئاسى :

لقد أكدت العديد من المصادر أن الرئيس موبوتو صاحب السلطة المطلقة فى زائير يستخدم كافة الوسائل الممكنة ، سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة ، للحفاظ على بقائه فى السلطة . ويحصل الرئيس على نحو (١٧ ٪) من اجمالى الميزانية القومية للدولة نظير خدماته الرئاسية .

بالإضافة إلى استثمارات الدولة التي يسيطر عليها بنفسه. وهو يستخدم أموال الدولة لرشوة العناصر المعارضة وخلق جماعة من المنتفعين لتدعيم وتأييد نظام حكمه. وتظهر الأدلة أن الرئيس موبوتو يقوم بتحويل الأموال العامة لحسابه الشخصي في الخارج، بصفة أساسية في سويسرا حتى أنه أضحي واحدا من أغنى أغنياء العالم. (٢٢)

لقد اتهم جون ستوكول John Stackwall المدير السابق لوحدة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية العاملة في أنجولا الرئيس موبوتو بأنه استطاع أن يسيطر بطريق غير مشروع على نحو (١٤ر) مليون دولار من الأموال المقدمة للجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (FNLA). وإن كانت بعض المصادر الدبلوماسية في كينشاسا قد أكدت أن الأموال الحقيقية التي تم الاستيلاء عليها من جانب موبوتو بلغت نحو (٢٥ر) مليون دولار. (٢٢)

إنه مما لا يدع مجالا للشك أن الرئيس موبوتو قد استطاع أن يحيا حياة ملاذ بالأبهة والفساد دعامتها الرغبة الجارفة في الحصول على أكبر قدر ممكن من الممتلكات والمزايا المادية. وتتضمن ممتلكات الرئيس قصورا منيفة ليس فقط في فرنسا وبلجيكا وسويسرا ولكن أيضا في كافة الأقاليم الثمانية لزائير بما في ذلك قلعة حصينة في نسيلى Nselle على بعد أربعين ميلا من كينشاسا والتي تحوي أكبر وأضخم حمام سباحة في إفريقيا قاطبة.

أضف إلى ذلك فإن الرئيس موبوتو عادة ما يستخدم شركة الطيران الوطنية : طيران زائير : على أنها بمثابة ملكية خاصة له.

وجدير بالذكر أن الرئيس موبوتو يسيطر على معظم الأسهم في أكبر شركة لسيارات الأجرة في البلاد، وبنك كينشاسا، وناطحات السحاب في كوت ديفوار. كما أن له نصيب الأسد في كل من تجارة الجملة والتجزئة في زائير مثل شركة السلع الترفيهية والكمالية، زائيرلوكس Zaire lux. (٢٤)

ومن المعلوم إضافة لكل ما سبق أنه في عام ١٩٧٤ استطاع الرئيس موبوتو أن يحصل على نحو (٤٠٪) من جملة إيرادات مباراة الملاكمة العالمية التي أقيمت في كينشاسا بين محمد علي كلاي وجورج فورمان. إن البعض قد يحتاج بأن مهام السلطة ومسئولياتها قد تتطلب مثل هذا النمط الترفي من الحياة لشخص الرئيس. وإنه في إطار المناخ السياسى السائد في دولة مثل زائير والتي تكرر من وضعية « شخصية » الحكم فإن نمط الفساد الرئاسى أمر لا مفر منه. وطبقاً لأحد الدارسين في زائير فإنه « إذا لم يكن موبوتو فسوف يكون شخص آخر » أى إن البديل في

ظل الأوضاع الراهنة والتي سبقت الإشارة إليها، سوف لا يكون بأفضل أو أحسن حالا من الرئيس

موبوتو . غير ان المشكلة الحقيقية فى نظر البعض ان الرئيس موبوتو استطاع ان يخلق حوله نخبة حاكمة فاسده تتألف من افراد عائلته وكبار البيروقراط والضباط وغيرهم والذين يسهمون مع شركائهم فى الخارج من خلال الممارسات الفاسدة فى استغلال جماهير الشعب الزائيرى . ويعترف الرئيس موبوتو بالفساد كحقيقة واقعية فى مجتمعه . وهو ما ظهر فى خطابه امام جمع من بنى وطنه فى ٢٠ مايو ١٩٧٦ . اذ يقول لهم ناصحا :

« اذا أردتم السرقة والنهب فليكن ذلك بأسلوب هادىء ومهذب وفى حدود المعقول . أما اذا أردتم السرقة بغية تحقيق الثراء الفاحش بين عشية وضحاها فإن مآلكم إلى السجن لامحالة وايا ما كان الامر اذا استطعتم الافلات بمسروقاتكم فأرجو ان تعيدوا استثمارها فى بلدنا . ان كل من يحاول تهريب هذه الأموال المسروقة إلى الخارج سوف ينظر إليه على انه عدو لهذه الأمة » (٢٥)

وبعد مضى نحو عام (أى فى عام ١٩٧٧) على تلك النصيحة غير المعقولة التى وجهها موبوتو إلى كل من يقدر على سرقة الأموال العامة واستغلال الجماهير فى بلده اعترف مرة أخرى فى خطابه امام الحركة الشعبية للثورة بفساد النخبة الحاكمة ووصفها بأنها شرذمة تجمع بين الفساد والخيلاء اذ أكد الرئيس على ان كل شئ يباع ويشترى فى زائير . وفى هذا السياق يمثل الحصول على الوظيفة العامة أداة اساسية للتبادل من أجل الحصول على الأموال والسلع المختلفة . وأن المجتمع الزائيرى مهدد بفقدان طابعه السياسى ليصبح سوقا واسعة تحكمها القوانين الأساسية للاستغلال والتجارة المحرمة . (٢٦) . واقع الأمر أن الدولة بكافة أجهزتها وهيئاتها تبدو وكأنها معتمدة تماما على الرئيس وأعوانه وهى تستخدم بصورة اساسية لتحقيق الاثراء الشخصى لشاغلى المناصب العامة : لقد وجد الرئيس نفسه على قمة كافة المؤسسات السياسية الهامة فى الدولة . ويتعامل مع الدولة كما لو كانت اقطاعية خاصة له . فكافة العوائد والحوافز والتعينات تعتمد فى التحليل الأخير على الحالة المزاجية للرئيس . ان كل شئ يحتاج إلى قرار من الرئيس موبوتو : إن الرئيس موبوتو يعتمد كغيرة من الحكام الأفارقة إلى تعيين أصحاب الخطوة من الموالين له والمعتدين عليه سياسيا فى المناصب الحكومية المختلفة بغض النظر عن معايير الكفاءة والانجاز . وعلية فانه فى اطار وضعية تتسم بالاستغلال المطلق من جانب الحكومة لمواطنيها يصعب الحديث عن المعايير الموضوعية فى التجنيد السياسى . لقد أضحى الفساد حقيقة موضوعية وهيكلية فى زائير ومن ثم فإن القضاء عليه يقتضى تغيير الاطار السياسى والاقتصادى والاجتماعى السائد فى البلاد وما يترتب على ذلك من تغيير الشكل العام لممارسة

السلطة .

وغنى عن البيان أن الرئيس موبوتو يعتمد في تدعيم سلطته السياسية على استيعاب بعض الجماعات العرقية الكبرى في زانير . فتعيين أحد أعضاء جماعة عرقية معينة في مؤسسة حكومية كبرى كفيل بإقناع بقية أعضاء الجماعة بأنهم سوف يحصلون على منافع مادية كبيرة من وراء هذا التعيين وعلية فإن التكامل السياسى فى زانير ينظر اليه على أنه تكامل بين جماعة النخبة الحاكمة ومختلف القطاعات الإثنية والعرقية . إن القيصرية السياسية السائدة فى زانير تشير إلى أن الرئيس موبوتو ينطلق دائما من هدف واحد أساسى يتمثل فى ضرورة الاحتفاظ بالسلطة مهما كان الثمن . ويتضح ذلك مثلا فى عمليات الانتخابات الرئاسية التى تأخذ شكل الاستفتاءات نظراً لأن الرئيس هو المرشح الوحيد للحزب الحاكم . وفى انتخابات ١٩٨٤ فاز الرئيس موبوتو بنسبة (٩٩ر١٦٪) ويلاحظ أن الناخبين كان بإمكانهم ولو نظرياً التصويت ضد موبوتو باستخدام بطاقات حمراء غير أن معظم أماكن التصويت كانت خلواً من هذه البطاقات (٢٧)

(٢) فساد النخبة الحاكمة :

إن سلطة الرئيس فى زانير كما ذكرنا آنفا مطلقة ولا تحدها حدود أو ضوابط وعلية فإن تولى أى منصب سياسى أو المشاركة فى المكانة والثروة يرتبط بشخص الرئيس مباشرة . وقد استطاع موبوتو أن يؤسس تحالفاً حاكماً يعتمد عليه . وهو يتكون بالأساس من نحو خمسين شخصاً يتولون أرفع المناصب السياسية والإدارية والاقتصادية فى الدولة . ومعظم هؤلاء من أقارب الرئيس . ثم هناك بضعة مئات من الأفراد يتولون بقية المناصب الهامة فى الدولة . أضف إلى ذلك فهناك فئة المتطلعين للمشاركة فى النخبة الحاكمة . ويرى بعض الدارسين أن النخبة الحاكمة بمعناها الواسع فى زانير والتى تتمتع بمزايا مادية وأدبية كبيرة تتألف من مجموعات ثلاثة أساسية : (٢٨)

المجموعة الأولى : وهى تضم أفراد عائلته موبوتو الممتدة . ويطلق عليها المواطنون فى زانير اسم « عائلة القدس Jerusalem clan »

المجموعة الثانية : وهى تضم الرؤساء التقليديين وكبار السياسة والبيروقراط والذين يتمثل دورهم فى تجنيد خريجي الجامعات من مناطقهم الإقليميه وتقديم قائمة بأسماء نخبة مختاره منهم للرئيس موبوتو الذى يحرص منذ عام ١٩٧١ على تعيين موظفى الدولة فى كافة المؤسسات بنفسه .

المجموعة الثالثة : تتألف من أفراد المؤسسه العسكرية الذين ينحصر دورهم فى حماية موبوتو من

اية محاولة للتمرد ومراقبة اى تحركات مريبه داخل النسق العسكرى .

ولاشك أن هذه الجماعات الثلاثة تؤلف تحالفا حاكما يضمه نسيج واحد من المصالح المنظمة ونظام القرابة ولا يخفى أن هذا التحالف الذى أسسه موبوتو يمثل عقبة أساسية أمام تنفيذ سياسات التنمية فى كافة المجالات . وجدير بالذكر أن النخبة الحاكمة قد اعتمدت فى قوتها منذ الاستقلال على سيطرتها على جهاز الدولة وليس من خلال سيطرتها على أدوات الإنتاج التى ظلت إلى حد كبير فى أيدي أجنبية . وقد استخدم أعضاء هذه النخبة مراكزهم السياسية للحصول على مزايا مادية وتحقيق السيطرة على الاقتصاد القومى . ويستخدم أفراد النخبة الحاكمة نمطا من العلاقات الشخصية فيما بينهم للسيطرة على الموارد الاقتصادية . فالروابط الشخصية مع مديرى تجارة الجملة أو مع مدير مصنع للبيرة أو مع أى مسؤول يتحكم فى حصص الوقود تكاد تكون المنفذ الوحيد للحصول على السلع غير المتوافره فى السوق المحلى وتخزينها ثم بيعها بأضعاف السعر الرسمى وعاده ماتكون أساس هذه الروابط الشخصية متمثلا فى القرابة أو الزواج أو الانتماء لقبيلة واحدة أو منطقة إقليمية معينة أو زملاء الدراسة القدامى . وتمثل العضوية فى نوادى اللوينز والروتارى مصدرا آخر لتدعيم الروابط الشخصية بين أفراد النخبة الحاكمة . وعلى سبيل المثال فإن قائمة عضوية نادى اللوينز يأتى على رأسها مسؤولى البنوك ومصانع البيرة ومديرى شركة الطيران الوطنية ووكالة الشحن (أونتارا ONTARA) ، وشركة السكك الحديدية وكذلك كبار تجار الجملة الأجانب ، وأعضاء من مكتب تسويق البن الزائيرى . ولاشك ان اقامة مثل هذه العلاقات الشخصية مع هؤلاء تمثل مدخلا هاما للحصول على السلع المختلفة وعلى العملة الأجنبية وغيرها من الخدمات .

على أن هناك صراعا ومنافسة شديدة بين أعضاء النخبة الحاكمة التى تلتف حول الرئيس وبقية أفراد النخبة المسيطرة ، إذ تتمتع النخبة الحاكمة بسلطة سياسية مطلقة تمكنهم من السيطرة على القطاع الاقتصادى غير الرسمى وتحقيق ثروات اقتصادية طائلة ولاسيما من خلال التجارة غير المشروعة فى الكوبالت والماس والبن والعاج ، إضافة إلى استغلال مناصبهم السياسية فى ممارسات فاسده . ويقوم الرئيس موبوتو بصفة مستمرة بتغيير طبيعة التحالف الحاكم وهو مايعنى استبعاد كثير من أفراد النخبة الحاكمة الأمر الذى يؤدى إلى خلق حالة من عدم الاستقرار وعدم الأمان الشخصى بين فئات النخبة . ولاشك أن ذلك يوضح حقيقة لماذا أضحي الاستغلال والفساد يمثل جزء لا يتجزء من الحياة فى زائير . فهؤلاء الذين يتقلدون مناصب السلطة العليا يسعون جاهدين لاستغلالها فى تحقيق منافع خاصة قدر المستطاع وذلك لخشيتهم الدائمة من فقدان مناصبهم فيقومون باستغلال الموارد الخاصة ممن يلونهم فى السلم الطبقي . ومن الملاحظ أن الرئيس موبوتو يتخلص من الادارة اليومية لشئون الدولة تاركا إياها للنخبة الحاكمة المعتمدة عليه . وهو الأمر الذى يمكنه من توجيه النقد اللاذع الخاص بسوء الادارة وفساد الممارسة وهو ما يحسن من صورته أمام منتقديه فى الخارج . وعلى سبيل المثال ففى يونيو ١٩٩٠ أصدر الرئيس أوامره بالقاء القبض على الحاكم الأقليمى لشابا وعدد من كبار المسؤولين من بينهم

رئيس الجامعة هناك وذلك بعد اتهامهم بقتل عدد من طلاب الجامعة .

الفساد البيروقراطي

إذا كان الاسكيو يعبرون عن « الجليد » بنحو خمسين كلمة مترادفه يصعب على غيرهم ان يدركوا حقيقة الاختلافات الدقيقة بينها، فإن شعب زانير يعبر عن الفساد بأكثر من كلمة في لهجتهم الفرنسية. ويلاحظ أن الفساد البيروقراطي أكثر أهمية في الخبرة الزانيرية نظرا لارتباطه بمصالح الجماهير وحياتهم اليومية. ويميز ديفيد جولد GOLD بين نمطين أساسيين للفساد البيروقراطي وهما : فساد المؤسسات والأعمال الحكومية، والفساد المرتبط بتنفيذ البرامج الحكومية الهامة.

أولاً : فساد المؤسسات والأعمال الحكومية ومن أبرز الأمثلة على ذلك مايلم :
- التلاعب والعبث بالوثائق : ويتضمن ذلك الأسلوب دفع رشاوى للتخلص من الوثائق الهامة والخطيرة من الملفات الحكومية . وقد انتشر هذا الأسلوب في البيئة السياسية والإدارية الزانيرية التي تتسم بغلبة الشك وعدم الثقة المتبادلة . ويلاحظ أنه طبقاً لتقاليد ما بعد الاستقلال في زانير فإن أى مكتب حكومي يقوم بتعيين « سكرتير » خاص تكون وظيفته الأساسية هي استلام وفتح الرسائل البريدية وتصنيفها قبل عرضها على رئيس المكتب . وأى خطاب لا يتم تسجيله بواسطة السكرتير المختص لا يمكن عرضه إطلاقاً على رئيس المكتب . ومن هنا اكتسب هذا السكرتير أهمية استراتيجية بالغة بغض النظر عن مرتبه الشهري المحدود . فالمسؤولين الذين يعملون في دائرة اختصاص المكتب يستطيعون رشوة هذا السكرتير لاختفاء أى وثائق قد تعرضهم للخطر . وتتحدد قيمة الرشوة طبقاً لمدى خطورة مثل هذه الوثائق .

- إساءة استخدام الأختام والأوراق الحكومية : ويشيع هذا الأسلوب في زانير منذ عام ١٩٦٠ عندما تم التأكيد على استخدام الأختام الحكومية في كافة المعاملات الرسمية . فأى خطاب من أى مسؤول مهما علا شأنه يصبح عديم القيمة ما لم يتم ختمه بخاتم المصلحة المعتمد . ومن ثم أضحت التحكم في مثل هذا الخاتم أمراً عظيم النفع من الناحية المادية . وعلى سبيل المثال رأت مجموعة من رجال الأعمال الذين يحصلون على حصصهم من الدقيق من الطاحونه التي تديرها الحكومة انه بإمكانهم تحقيق أرباح طائلة إذا قاموا برشوة المسؤول المختص بالاشراف على هذه الطاحونه . فبإمكان هذا المسؤول ان يعطيهم خطاب توجيه مختوم ومعتمد لإدارة الطاحونه وذلك من اجل زيادة مخصصاتهم من الدقيق . ونظراً لسوء إدارة السجلات والحفظ في الطاحونه فان مثل هذه العمليات يصعب اكتشافها . ويلاحظ انه في ظل هذه البيئة الفاسدة راجت وانتشرت صناعة الأختام والأوراق الحكومية المزيفة لتسيير الأعمال والتخلص من عنت الموظفين حاملي الأختام .

- استخدام الرشوة لمقابلة المسؤولين الحكوميين : على الرغم من أن الموظفين البيروقراطيين يتقاضون مرتبات شهرية محدودة إلا أنهم في كثير من الأحوال يسيطرون على مواقع استراتيجية هامة تؤدي إلى أصحاب السلطة والنفوذ من كبار رجال الدولة . فللحصول على مقابلة مع أي مسئول حكومي كبير يتعين ملء استمارة بذلك لدى السكرتير المختص . ويستطيع هذا الموظف تسهيل اتمام المقابلة أو عرقلتها . اذ بمقدوره أن يهمل كثيرا من الطلبات أو يرد باقضا ب أن المدير أو المسئول الكبير « مشغول هذا اليوم » أو « انه لا يتلقى أي مكالمات اليوم » أو « فوت علينا بكرة » وما شاكل ذلك . ومن ثم أضحت الرشوة هي السبيل الوحيد لتسهيل اجراء المقابلات مع المسئولين الحكوميين .

-إساءة استخدام التوصيات من ذوي النفوذ : إن خطاب توصية من شخصية ذات نفوذ كبير - وإن كانت لا تحتل سلطة مباشرة - يعد أمرا بالغ القيمة في كثير من المواقف مثل الحصول على الموافقة للقبول في مدرسة أو جامعة أو للتعيين والترقي لدرجات أعلى في السلم الوظيفي، أو للحصول على مزايا مهنية أو تجارية . وتعد « التوصية » بهذا المعنى في التقاليد البيروقراطية الزائرية أمرا مؤكدا ، ولا سيما إذا كان صاحبها ذا نفوذ كبير . ومع ذلك فإن الحصول على التوصية ليس أمرا يسيرا فلا بد أن يكون هناك مقابل . ويتحدد هذا المقابل طبقا لعدد من الاعتبارات والمواقف . فإذا كان طالب التوصية رجلا يمكن أن يكون المقابل في صورة أموال تدفع على سبيل الرشوة . أما إذا كان طالب التوصية امرأة فإن المقابل تكون عادة في صورة علاقات جنسية غير مشروعة .

- بيع الوظائف العامة وتراخيص إقامة الحوانيت : يتمتع المسئول الذي يمتلك سلطة التعيين في الوظائف الحكومية بأهمية بالغة وذلك بالنظر لكساد سوق العمل ولا سيما في المدن الكبرى ، ووجود نسبة كبيرة من البطالة بين صفوف قوة العمل في زائير .

وطبقاً لأحد الدراسات فإنه في عام ١٩٧٧ قام أحد المسئولين عن التوظيف الحكومي في زائير بجمع ما بين ٢٥ . ٥٠ زائيرى من كل مرشح لوظيفته لم تكن متاحه بعد .

وتجدر الإشارة إلى أن الاعتبارات الشخصية والعائلية والقبلية تلعب دورا حاسما في عملية الوظائف العامة في زائير . وعند الحصول على الوظيفة فإن هذا الأمر يعد مغنما كبيرا لصاحبها ومن ثم فإنه يسعى لتحقيق هدفين أساسيين :

أولهما يتمثل في الحصول على أكبر قدر من المزايا المادية ، ويتمثل ثانيهما في تأمين بقائه في هذه الوظيفة أطول وقت ممكن .

-التلاعب في وثائق السفر والانتقال : ثمة تسابق محموم للفوز بالرحلات الحكومية . ويتمتع كبار المسئولين بحرية واسعة في اختيار الموالين لهم للاشتراك في الوفود الحكومية . وبعد الحصول على التصريح بالسفر يشيع التلاعب في وثائق السفر مثل زيادة عدد أيام الرحلات في الخارج للحصول على عائد مادي كبير . ومن الملاحظ أن تصاريح السفر تحتاج إلى توقيع بعض مسئولى العلاقات العامة في الهيئات الحكومية وذلك للحصول على بدلات السفر مقدما . وليس

ضروريا ان يتم القيام بهذه الرحلات فى الواقع .
أضف إلى ذلك فإن المسؤولين الحكوميين عادة ما ينزلون أثناء تنقلاتهم الرسمية فى دور الضيافة الحكومية أو فى فنادق مدفوعة الأجر سلفا . وهذا يعنى أن الحكومة تقوم بدفع تكلفة هذه الرحلات مرتين نظرا لحصول المسئول على بدل سفر نقدى مقدماً .

وتعتبر الرحلات الخارجية الرسمية أكثر افادة من الرحلات الداخلية . فالشخص الذى يسافر إلى خارج البلاد فى مهمة رسمية يحصل على مائة دولار يوميا (وفقاً لتقديرات عام ١٩٧٦) وإن كان قد ارتفع بعد ذلك تدريجياً ليصل إلى مائتى دولار فى اليوم الواحد . وإذا كان هذا الشخص حريصاً واستطاع أن يدبر أماكن إقامته لدى أحد اصدقائه أو أقاربه فى الخارج فان بمقدوره ان يوفر مبلغا لا بأس به بالعمله الصعبة .

ثانياً : أساءة استخدام مزايا الخدمة المدنية :

ويتضمن هذا النمط من انماط الفساد الحكومى فى زانير الاستيلاء على أموال عامة . اذ انه من مزايا الوظيفة العامة أن تقوم الدولة بتوفير المسكن الملائم بالمجان للموظفين الذين نزحوا من أقاليم اخرى ويتمثل ذلك فى :

* اعطاء الموظف أحد المساكن الحكومية

* انزاله فى احد دور الضيافة الحكومية أو الفنادق التجارية .

* تأجير مكان مناسب له من طرف ثالث

* اعطائه بدل سكن وترك حرية الاختيار أمامه كاملة ليقوم بكافة الترتيبات اللازمة بنفسه .

ومن هنا يمتلك المسئول الحكومى المكلف باجراءات الاسكان فرصة كبيرة للتلاعب فى الاجراءات سواء بتسهيلها أو بعرقلتها وذلك طبقا لقيمة الرشاوى التى يتلقاها من طالب المسكن الحكومى .

ومن الملاحظ انه يحق للموظف الحكومى ان يحتفظ بمنزله الحكومى حتى بعد تركه لوظيفته أو الانتقال لوظيفة أخرى وذلك مقابل دفع مبلغ شهرى لمسئول الاسكان . وعلى سبيل المثال فإن مسئولاً ادارياً كبيراً بأحد المؤسسات الحكومية عام ١٩٧٨ قد احتفظ لنفسه بمنزل حكومى واسع انفق على تزيينه وتحسينه نحو (٢٥) ألف دولار وذلك بعد تركه لوظيفة . ولا يخفى ان كثيراً من المسؤولين الحكوميين قاموا ببناء منازل خاصة بهم وذلك باستخدام الأموال التى استولوا عليها عن طريق الوظيفة العامة .

وعادة ما يتم تأجير هذه المنازل المشيدة على الطراز الغربى للأجانب والحصول على ايجار شهرى بالعمله الصعبة .

- القيام بأعمال غير قانونية اثناء تولم الوظيفة العامة : يحرم قانون الخدمة المدنية فى زانير

على الموظف الحكومي ان يقوم بأى نشاط تجارى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . وتشمل أوجه التحريم (أ) أى نشاط تجارى يزاوله الموظف بنفسه أو من خلال طرف آخر (ب) أى نشاط مهني (ج) وأى عمل خاص يدر ربحاً . على ان القانون السابق أضحي مجرد « حبر على ورق » ولاسيما منذ إعلان اجراءات زائرية الإقتصاد Zairianization حيث سيطر بضعة مئات من كبار الموظفين الحكوميين واسرهم على تجارة الجملة والتجزئة والمزارع وغيرها من المشروعات الاقتصادية التى كانت مملوكة للأجانب . (٢٠) ومنذ ذلك الوقت اضحت مزاوله أعمال خاصة بالإضافة إلى الوظيفة العامة أمراً شائعاً على كافة المستويات الوظيفية . فالرئيس موبوتو نفسه يعمل كرئيس تنفيذى لمجموعة صناعية وزراعية يطلق عليها اسم ميلزا CELZA وتغضى أنشطتها الاقتصادية معظم انحاء شمال زائير . وعلى المستوى الأدنى فى السلم الوظيفى فإن الموظف الحكومى عادة ما يدير مشروعاً خاصاً وذلك عن طريق زوجته . ومن ثم فإنه عادة ما يتغيب لساعات طويلة عن عمله الحكومى لمباشرة أعماله الخاصة .

- الابتزاز والاختلاس : يكتسب الابتزاز فى التقاليد البيروقراطية الزائرية معنى جديداً إذ يتعين على طالب الوظيفة بعد أن يتمكن منها أن يخصص نسبة من راتبه الشهرى وكذلك جزءاً من الرشاوى والمزايا الأخرى التى توفرها له للشخص الذى قام بتعيينه .

وعلى صعيد آخر فإن الاختلاس والإستيلاء على الأموال والممتلكات العامة فى زائير أضحي أمراً شائعاً . فمعظم المؤسسات الحكومية تخصص جانباً من مواردها المالية تحت بند نفقات عامه : أو : متنوعات : ويمتلك رئيس المؤسسة السلطة المطلقة لتحديد هذه النفقات بما يحقق أعلى مصلحة كما يراها . وعادة ما يتم تقديم تقرير مكتوب عن هذه المصروفات مرفقاً بفواتير وكشوف تفصيلية تحدد الأوجه التى تم فيها الانفاق . على أن عملية تزوير هذه الفواتير فى البيئة الزائرية تعد أمراً سهلاً ميسوراً .

ومن الملاحظ ان طبيعة الوظيفة العامة تيسر على شاغلها عملية الاستيلاء على الأموال العامة ، وربما تتم عملية التحويل تلك لصالح كبار الموظفين بتأييد من الرئيس موبوتو نفسه . وقد كشف احد الدارسين النقاب عن خطاب أرسله وزير الشؤون السياسية فى زائير عام ١٩٧٢ إلى مأمورى الأقاليم متضمناً موافقه الرئيس على زيادة مخصصاتهم المالية بشكل كبير . (٢١)

- فساد النظام البريدى : من مألوف الظواهر اذا كنت فى أحد المطارات الزائرية حيث يكون المسافرون بصحبة اصدقائهم وعشيرتهم أن يتم تسليم الرسائل يدأ بيد ولاسيما إذا كان المسافر قاصدا كنيشاسا . أما اذا كان متوجهاً إلى أوروبا فيطلب منه أن يأخذ هذه الرسائل معه ويرسلها بالبريد فى الدولة الأوربية التى يتوجه إليها . ولايعزى السبب وراء إرسال الخطابات باليد بدلا من النظام البريدى فى زائير إلى الرغبة فى توفير مصاريف ونفقات البريد أو اختصار الوقت ولكنه يرجع إلى اعتبارات الأمن والضمان . فليس هناك ما يضمن وصول الرسائل إلى الجهات المرسله إليها دون فتحها أو العبث بها أو حتى سرقتها . وعادة مايكون السبب فى فتح الرسائل البريدية هو اعتبارات الأمن القومى ومنع تسرب المعلومات الهامة إلى الخارج . أما

السبب الثانى لفتح الرسائل فيتمثل في الرغبة في سرقة محتوياتها ويصدق ذلك بصفة أساسية على الطرود والمظاريف الضخمة . أما السبب الثالث فيرجع إلى سرقة الطوابع البريدية وإعادة استخدامها .

- فساد النظام القضائي : على الرغم من شعارات المساواة أمام القانون : وأن المواطنين سواسية في زانير : فإن عدوى الفساد إنتقلت إلى النظام القضائي وأضحى رفع دعوى مدنية أو حتى جنائية أمراً مكلفاً لا يقوى عليه كثير من الأفراد . وداخل قاعات المحاكم ذاتها فإن كل شئ يباع ويشترى . والذين يدفعون مبالغ مالية أكثر من غيرهم أو أنهم على صلة بأصحاب النفوذ والسلطان هم فقط القادرين على حسم القضايا لصالحهم .

تجاوزات المؤسسة العسكرية : يتمتع أفراد المؤسسة العسكرية (الجيش والشرطة أساساً) بسلطات واسعة فيما استطاعة أى حملة من رجال الجيش أو الشرطة أن تستوقف المواطنين وتوجه لهم الاتهامات مثل «السير في وقت متأخر من الليل» أو «عدم حمل بطاقة هوية أو» عدم حمل تصريح العمل « . ولا ينجو من هذه الحملات إلا أصحاب الحظوة الذين تربطهم علاقة ما بأصحاب النفوذ . كما أن القادرين على دفع مبالغ مالية على سبيل الرشوة لهؤلاء العساكر يخلو سبيلهم فوراً .

وتجدر الإشارة إلى أن المواطنين في معظم مقاطعات زانير ينظرون إلى الجنود على أنهم عصابة من قاطعي الطرق وليس باعتبارهم حماة النظام العام والمدافعون عن ثغور الأمة . فكثيراً ما تعجز الحكومة عن دفع رواتب الجنود وهو الأمر الذي يدفعهم إلى السرقة والاختلاس وغيرها من الممارسات الفاسدة . وعلى سبيل المثال فإنه عندما قامت قوات المتمردين بالهجوم على مدينة كولويزي KaiWezi بإقليم شابا كان الخطر المحدق بمعظم أهالي المنطقة يعزى بالأساس إلى الجنود النظاميين وليس إلى المتمردين . لقد أضحى الجيش الزانيري متورطاً دائماً في جرائم الابتزاز والنهب والإغتصاب والقتل وذلك بغض النظر عن وظائف حماية الأرواح والممتلكات .

إن الفساد السياسي في زانير يعد أمراً وظيفياً من وجهة نظر البرجوازية المحلية لتدعيم سيطرتها على جهاز الدولة والحصول على التأييد السياسي اللازم وعلى مزايا إقتصادية كبيرة .

ويؤكد التحليل السابق أن الفساد بكافة صورته أضحى طريقته حياثيه مسيطرة في زانير . فلا يستطيع المرء أن يحصل على علاج طبي مناسب أو رخصة استيراد أو درجة علمية أو مكان لطفله في المدرسة أو حتى على مقعد في الطائرة دون أن يدفع رشوة في المقابل .

وطبقاً لروتين الحياة اليومية في زانير إذا كنت في المطار فعليك أن تدفع رشوة حتى تحصل على أمتعتك، وإذا أردت أن تجرى مكالمة دولية فعليك أن تدفع رشوة لعامل التليفون . وحتى مكاتب البريد يقوم موظفيها بنزع الطوابع من على الرسائل ويعيدون بيعها مرة أخرى بينما يلتقون هذه الرسائل في سلة المهملات . وفي شوارع كنيشاسا يلاحظ الرائي العديد من مشروعات البناء غير المكتملة إما بسبب نقص التمويل أو سرقة مواد البناء أو احباط المستثمرين واستلامهم . وفي ذات الوقت يجد المباني الشاهقة والتي تحوى المكاتب الضخمة والمكيفة

لمسنولى الحكومة ورجال الأعمال والذين يستفيدون بشكل مباشر من نظام موبوتو .
ويمكن القول إجمالاً أن الخبرة الزائرية فى ظل حكم الرئيس موبوتو تبرز بشكل واضح
العديد من ملامح الدولة القرصان التى تكرر من وضعية الفساد السياسى فى المجتمع وأبرز تلك
اللامح مايلى :

(١) هيمنة نظام حكم الفرد وهو ماأطلقت عليه الدراسة ظاهرة القيصريّة السياسية . حيث اراده
الحاكم فوق كل اعتبار . وقد ابرزت الدراسة نموذج : الموبوتية : وسماح الرئيس موبوتو بل
وتشجيعه لكثير من مظاهر الفساد بغية الحصول على التأييد السياسى اللازم لنظام حكمه .

(٢) السيطرة على جهاز الدولة تضمن الحصول على مزايا اقتصادية عديدة . فقد استخدمت
البرجوازية المحليه الحاكمة بزعامه موبوتو سلطاتها السياسية فى الحصول على الموارد
الاقتصادية ومحاولة منع الآخرين من الوصول الى هذه الموارد . ومن ثم أضحي جهاز الدولة أداة
لنهب وسلب الموارد الإقتصادية لصالح أفراد النخبة الحاكمة .

(٣) أضحي الفساد قيمة فى حد ذاته واسلوباً حياتياً مميزاً للمجتمع الزائيرى . فثمة تحالف
مصلحي قائم بين أفراد النخبة الحاكمة يدفع ويدعم من نظام « قرصنة » الدولة حتى على
المستويات الدنيا وهو ما أدى إلى أثار سلبية بالغة السوء على تنفيذ برامج التنمية الوطنيه
ووضع زائير على حافة الإفلاس الأقتصادى .

ونحنى عن البيان أن استمرار نظام موبوتو فى السلطة رهن باستمرار الدعم والتأييد
الغريبى . ومن ثم فإن المتغيرات الخارجية بما فى ذلك المؤسسات الماليه المانحة للمعونه تمثل
مدخلاً هاماً لفهم طبيعة النظام السياسى السائد فى زائير .

المبحث الثاني

الفساد السياسي في كينيا

عادة ما كان يتردد في كينيا في أواخر الستينيات أن التكوين العرقي في البلاد أصبح يضم بين جنباته جماعة عرقية جديدة أطلق عليها اسم wabenzi ملمحها الاساسى أن كل فرد من أفرادها يمتلك سيارة أو سيارتين ماركة مرسيدس بنز (١) ولاشك ان المواطن الكينى الذى ردد ذلك القول على سبيل التندر كان على وعى تام بأن الممارسات الفاسدة لنظام الحكم فى فترة مابعد الاستقلال أدت الى زيادة الفجوة بين الاثرياء والفقراء وتكريس وضعية عدم المساوة فى المجتمع الكينى. وقد إزداد قلق البرلمان الكينى بشأن الفساد فى عمليات توزيع المزارع والمشروعات الاقتصادية التى سيطرت عليها الدولة بعد رحيل ملاكها من غير المواطنين. وفى عام ١٩٧١ تم تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق فى قضايا الفساد والمحسوبية والقبلية ولاسيما قيام بعض الافراد بامتلاك وإدارة عدد من المشروعات الاقتصادية فى وقت قصير (٢)

ولاشك ان تشكيل هذه اللجنة انما يعكس الاهتمام الجماهيرى بالممارسات غير المشروعة فى القطاعين العام والخاص. على أن الجدل البرلمانى الذى سبق الاعلان عن تشكيل اللجنة أكد على أن السبب الرئيسى للتفكير فى مثل هذه اللجنة يعزى الى المخاوف الحقيقية من قيام بعض الافراد الذين ينتمون الى عدد من القبائل الرئيسية فى كينيا بتحقيق مزايا ومكاسب مادية طائلة على حساب الآخرين (٣)

ويمكن القول أن الفهم الصحيح لاشكالية الفساد السياسى فى كينيا خلال فترة حكم كينيا، يتطلب دراسة وتحليل عاملين أساسيين أولهما طبيعة الخبرة الاستعمارية ثانيهما طبيعة نظام الحكم الشخصى لكينيا، خلال فترة امتدت لنحو خمسة عشر عاما، لقد أعتبرت كينيا مركزا للاستيطان الأوروبى، ومن ثم تلقت استثمارات أكثر من غيرها من المستعمرات غير الإستيطانية. كما تمتعت بنسبة عالية من الانفاق الحكومى فى مجال الطرق والمواصلات والتعليم والصحة. وفى عام ١٩٠١ تم أستكمال الخط الحديدى الذى يربط بين مومباسا وبحيرة فكتوريا. وكان التوسع فى زراعة المحاصيل النقدية ومحاولات تدعيم الاقتصاد الكينى يستهدف ليس فقط تغطية النفقات الادارية الاستعمارية ولكن أيضا مداد القروض المستخدمة فى إقامة مشروعات البنية الاساسية اللازمة لعملية التنمية (٤)

ومن الملاحظ أن الادارة الاستعمارية قامت بتشجيع وتدعيم المزارع التى يمتلكها

المستوطنون البيض في ذات الوقت الذي حرم فيه المواطنون الأفارقة من أرضهم ودفعوا دفعاً للعمل الأجير في مزارع البيض. لقد كان المستوطن الأوربي يحصل على حاجته من العمالة الأفريقية الرخيصة إما غصبا أي باستخدام القوة وأما من خلال الضرائب الباهظة التي تفرضها عليهم الإدارة الاستعمارية.. وأما من خلال منع هؤلاء الفلاحين من زراعة المحاصيل المربحة حتى لا يتمكنوا من سداد الضرائب المقررة عليهم. نجم عن ذلك كله تزايد عدد الأفارقة الذين تركوا أرضهم وراحوا يعملون بأجر في المزارع الأوربية. وفي منتصف العشرينيات كان هناك مايربو على نصف عدد رجال الكيكيويو واللوو يعملون في المزارع الأوربية. (٥) ومن الجدير بالذكر أن الكيكيويو تأثروا تأثيراً بالغاً برأسمالية الاستيطان المركزية التي أقامها المستعمر الأوربي. صحيح أن أرضهم التي أنتزعت منهم غصبا لمصلحة مزارع البيض كانت أقل من تلك الأراضي التي فقدتها قبائل الماساي الجاورة، إلا أن عظيم الضرر الذي لحق أساساً بالكيكيويو يعزى أساساً إلى سببين أساسيين أولها ارتفاع الكثافة السكانية لأفرادها ثانياً اعتمادهم الكبير على الزراعة باعتبارها أهم قطاع اقتصادي.

في هذا السياق برز دور الكيكيويو في قيادة الحركة الوطنية - نظراً لتأثرهم كذلك بمظاهر المدنية والتعليم الأوربي - وأشارت حركة الماوماو Mau Mau في أوائل الخمسينيات إلى عداة الكيكيويو السافر للمستعمر، إلا أنها أبرزت مع ذلك الإنقسام الاقتصادي في صفوف الكيكيويو حيث أن غالبية مقاتلي هذه الحركة كانوا ينتمون إلى جماعات إلى العاطلين عن العمل وغير الملاك (٦) وقد تمثلت قيادة الكيكيويو للحركة الوطنية في تزعمها : لاتحاد كينيا الوطني الإفريقي : الذي عرف باسم « كانو » وأضحى الحزب الحاكم - والوحيد منذ عام ١٩٦٦ - في البلاد. وقد حمل كانوا تبعة أنتفاضة الماوماو ولاسيما زعيمه جومو كنيانا الذي لقبه الأوربيون بقائد الظلمة والموت.

ورغم هزيمة مقاتلي الغابات إلا أن حركتهم الاجتماعية اعتبرت بمثابة لطمة قاسية لوضع المستوطنين البيض الاستعلائي، ومن ثم كانت الظروف السياسية تقضى ضرورة الوصول إلى حل توفيقى لاشباع التعطش إلى الأراضي في مناطق الكيكيويو. وكانت الخطوة الأولى على هذا الطريق تتمثل في خطة سونيرتون. swynaerton Plan التي أعطت الأفراد الحق في تسجيل الأراضي وتملكها وقد ترتب على هذه الخطة وغيرها من الخطط الخاصة بترتيبات الاستقلال ظهور طبقة رأسمالية محلية في أراضي الكيكيويو. (٧)

وبعد الاستقلال الذي تحقق عام ١٩٦٣ أعلنت الحكومة الكينية خياراتها الخاصة بتشجيع

المبادرات الخاصة والاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال تحقيق الاستقرار السياسى والتجانس الاجتماعى الكينى. وفى هذا السباق لعبت شخصية الرئيس جومو كينياتا دورا مؤثرا ومسيطرا فى الحياة الكينية على وجه العموم. وهو الأمر الذى يستلزم شئ من التفصيل والتحليل.

كينياتا : ونمط الحكم الشخصى

لقد بدت السنوات الأولى جومو كينياتا أنها ذات طابع دستورى وقانونى حيث رفعت شعارات تؤكد على الحكم وفقا للقانون. غير أنه بعد تمكينه فى السلطة واستتاب الأمور له ظهر نظام غير رسمى يقوم على المحاباة والمحسوبية ويوازى فى ذات الوقت النظام القانونى. فسلطة الرئيس وعائلته « الملكية » أضحت أمرا لا يمكن تحديه أو مناقشته فى ذلك الوقت. (٨)

لقد إنتشرت خلال فترة حكم كينياتا مفاهيم وقيم المشروع الخاص والملكية الخاصة وأضحت السياسة بالنسبة للنخبة فى كينيا هى طريق الرخاء المادى سواء كان ذلك بشكل شرعى أو غير شرعى. وبالنسبة للطبقات الدنيا والوسطى كانت الفرصة تعتمد على الإرتباطات الشخصية والمهارات الخاصة والمشاركة فى نمط العلاقات الاجتماعية القائمة.

لقد استطاع كينياتا تركيز السلطة فى يديه من خلال تغير إجراء تغييرات وتعديلات فى هياكل جهاز الدولة الرئيسية وذلك على النحو التالى. (٩)

(أ) على المستوى الدستورى تم إلغاء نظام المجلسين عام ١٩٦٦ وشكلت جمعية وطنية واحدة، إضافة لإلغاء الإقليمية لصالح تدعيم السلطة المركزية، وقد صدر فى نفس العام؛ قانون « التحفظ الوقائى » الذى اعطى الحكومة حق تقييد تحركات بعض الأشخاص اذا رأت أن ذلك ضرورى للأمن العام . ويلاحظ أن الصورة الجديدة للدستور الكينى التى صدرت عام ١٩٦٩ قد عكست التغيرات القانونية التى أخذ بها كينياتا منذ عام ١٩٦٥ .

(ب) على المستوى التنفيذى : استطاع كينياتا بمهارة فائقة أن يستخدم رموز السلطة والهالة التى تحيط بمنصب الرئيس فى أن يطوع الجهاز التنفيذى لخدمة أهدافه السياسية ولحماية نظامه السياسى . فقد خول القانون منصب الرئيس سلطات واسعة فهو رأس الدولة والحكومة المركزية والجهاز البيروقراطى والقائد الأعلى للقوات المسلحة وزعيم الحزب الحاكم ومرشحه الأوحد. وكان من حق كينياتا اختيار مجلس وزرائه الذى يضم نائب الرئيس والمدعى العام والوزراء المعينين لتولى الوزارات الحكومية. وكان هؤلاء الوزراء يختارون من بين الأعضاء المنتخبين فى البرلمان ومن خلال عمليات التعيين والاختيار استطاع كينياتا ان يسيطر على الجهاز التنفيذى والبرلمان معا.

ج - على مستوى جهاز الخدمة المدنية : ابتغى كينيا في السنوات الأولى من حكمه أن يجعل الخدمة المدنية جهازاً محترفاً يدين له بالولاء ويساعده على تركيز السلطة في يديه . ومن ثم احتفظ بسلطات واسعة من خلال رئاسته : للجنة الخدمة العامة : التي كان من حقها التعيين في الوظائف العامة . ووضع معايير للأجور وقواعد لنظام العمل وفصل بعض الأشخاص إذا كان ذلك لازماً وضرورياً .

(د) على مستوى الحزب الحاكم : استغل كينيا حزباً كانو لتحقيق وظيفتين أساسيتين : الأولى هي جذب التأييد لبعض السياسات الوطنية أو الاستجابة لبعض الأزمات التي تواجه النظام الثانية هي توجيه السياسيين صوب نيروبي بغرض سحب النشاط السياسي من أيدي الساسة المحليين ووضعه تحت رقابة الحكومة المركزية . فيما عدا ذلك لم يتم حزباً كانو بأي دور فعال في السياسة الكينية .

أنماط الفساد السياسي في كينيا

شهدت كينيا خلال فترة حكم كينيا أنماطاً متعددة من الفساد السياسي كان أبرزها وأشدها خطورة ذلك النمط الذي يرتبط بالرئيس وحاشيته « والبارونات » من رجال السياسة المقربين . كما أن عملية التراكم الرأسمالي الذي لعب جهاز الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال دوراً رئيسياً في أحداثها قد شابها نمط واضح من الفساد الذي أدى إلى إثراء مجموعة محدودة من الأفراد وذلك على حساب الجماهير الكينية التي عانت مرارة الفاقة وسوء التوزيع .

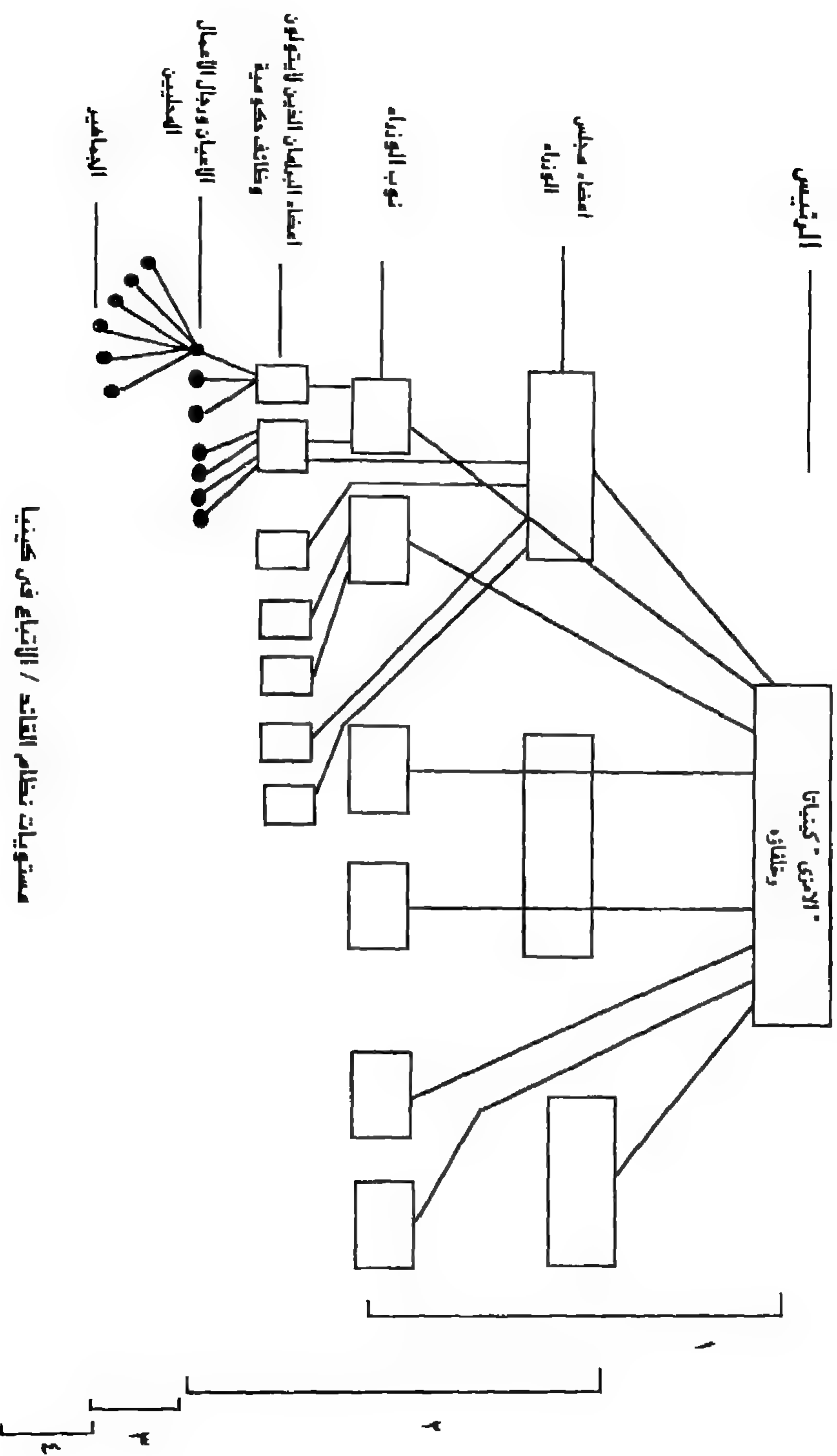
(أ) فساد القمة

كان كينيا بمثابة محور النظام السياسي في كينيا والوصول إليه أصبح شرطاً لازماً لجميع السياسيين ورجال الأعمال والإدارة . لقد تربع الرئيس على قمة الهرم السياسي والاجتماعي في كينيا وأصبح كما لو كان ملكاً متوجاً . فأضحى يعقد المجالس مثل غيره من الملوك الأفارقة يستقبل فيها كبار رجال الدولة والوفود والرسل وأصحاب الحاجات والالتزمات الذين يأتون من كل حدب وصوب ومن مختلف المهن والوظائف والتبائل والأمصار . ومعظم هؤلاء الوفود كانوا يأتون بأعداد غفيرة تصاحبهم فرق الرقص المحلية وتسبقهم صيحات تلاميذ المدارس . وكان قادة هؤلاء الوفود يعربون عن إحترامهم وتأييدهم للامزى كينيا . ويقومون بتقديم مساهمة مالية في أحد المشروعات التي تخضع لرعايته . ثم بعد ذلك يعرضون عليه حاجتهم . وفي المقابل فإن الرئيس يشكر لهم مساهمهم ويعرب لهم عن أمتنانه لتأييدهم . ثم يناقش بعد ذلك مطالبهم فيشرح لهم

استحالة تحقيق بعضها، ويؤكد في نفس الوقت أنه سوف يلبي بقية هذه المطالب. (١٠)

ومن الجدير بالذكر أن كينياتا كان لا يشجع ظهور قيادات شعبية على الصعيد القومى وإنما كان ينظر إلى القادة المحليين على أنهم بمثابة ممثلين لأقاليمهم أو جماعاتهم العرقية لدى الحكومة المركزية / وذلك في نفس الوقت الذى يقومون فيه بدور السفراء حيث يشرحون وجهة نظر الحكومة لمواطنيهم فى دوائريهم المحلية. هذا الدور ثنائى الوظيفة الذى كان يقوم به القادة المحليين تم تكريسه من خلال نظام القائد / الأتباع الذى يعتمد بشكل أساسى على العلاقات الشخصية وغير الرسمية. (١١) وكان يأتى على قمة هذا النظام غير الرسمى من علاقات القائد / الأتباع رئيس الجمهورية، والذى أصبحت مهمته بأعباءه القائد الأعلى التنسيق والموازنة بين المطالب المتنافسة لاتباعه. وباعتباره رئيسا للحكومة، فإن كينياتا كان يقوم بتوزيع المناصب الوزارية فى حكومته على كبار السياسيين الذين يتعدى سلطانهم ونفوذهم السياسى دوائريهم الانتخابية المحلية، أو على هؤلاء القادة الذين، أظهروا مقدرة فى تشكيل قاعدة إقليمية أو قبلية مؤيدة للحكومة. يعنى ذلك أن المناصب الوزارية فى الحكومة المركزية وما يستتبعها من سيطرة على بعض الموارد القومية فى حدود الاختصاص كانت تعد ثمناً تستوعب من خلاله القيادات السياسية الطامحة والتي قد تمثل تحدياً لسلطة كينياتا. ومن جهة أخرى فإن عملية توزيع المناصب الوزارية كانت ترمى أيضاً إلى خلق قواعد شعبية لتأييد سياسات الحكومة المركزية.

وأذا نظرنا إلى هؤلاء القادة الذين تولوا مناصب وزارية على أنهم أتباع للرئيس فإنهم يمثلون من جهة أخرى قادة لصغار السياسيين الطامحين، ولأعضاء البرلمان الذين لا يتولون مناصب حكومية. ويعد هؤلاء الآخرون - صغار السياسيين من أعضاء البرلمان - قادة للأعيان ورجال الأعمال فى دوائريهم الانتخابية. ثم تأتى المرتبة الأخيرة من نظام القائد / الأتباع حينما ينظر بعض الأعيان الذين يشغلون مناصب محلية منتخبة مثل، مجالس المدن والمجالس البلدية، إلى أنفسهم باعتبارهم قادة لجانب محدود من عموم المواطنين، وعليه فإن نظام القائد / الأتباع وكما يتضح من الشكل ٢-١.



مستويات نظام القاعد / الاتباع في كينيا
شكل ٢-١

يقوم على أربعة مراتب، يأتي على قمة المرتبة الأولى الأمزى كينيا تا ثم يليه الوزراء ونوابهم فى الحكومة المركزية. أما المرتبة الثانية فأنها تضم الوزراء ونوابهم، وباقى أعضاء البرلمان وتشمل المرتبة الثالثة كلا من صغار السياسيين أعضاء البرلمان وبعض الأعيان ورجال الأعمال المحليين. أما المرتبة الرابعة والأخيرة فأنها تضم بعض الأعيان الذين يمثلون قطاعا من المواطنين المحليين فى بعض المؤسسات المحلية التى يكون التجنيد اليها بالانتخاب.

ومن الملاحظ أن النظام السابق لم يشمل بالضرورة كل أعضاء البرلمان لأنه يقوم أساسا. وكما سبق ذكره، على العلاقات الشخصية وغير الرسمية. وعلى سبيل المثال فإن نواب الوزراء على عهد كينيا تا وعددهم (٢٥) نائبا ليسوا بالتبعية (وكلاء) لوزراء الحكومة أو للرئيس كينيا تا نفسه. إذ أن معظمهم كان من السياسيين النشطين الذين يرتبطون بمراكزهم الانتخابية. ومن ثم نظر اليهم على أنهم مصدر تهديد خطير للنظام. ومن هنا يأتى قرار الرئيس باستيعاب هؤلاء القادة فى نظامه الحاكم من خلال إعطائهم وظائف حكومية هامة (نواب وزراء). ومن ناحية أخرى فإن هذه المراتب الأربعة سالفة الذكر التى كان يقوم عليها نظام القائد / الاتباع لم تكن قائمة بالضرورة فى كل أنحاء كينيا، ففى بعض المناطق لم يوجد هذا النظام أصلا وفى مناطق أخرى كان الوزراء الحكوميين يلجأون مباشرة الى جماهيرهم الانتخابية دون المرور بالقادة المحليين من نواب الوزراء أو أعضاء البرلمان. (١٢)

وقد أفرزت الممارسة السياسية فى كينيا، إضافة لما سبق، نمطا من القادة السياسيين الذين رفضوا هذا النظام من العلاقات الشخصية وقاموا بتأسيس قاعدة تأييد شعبية خاصة بهم، وهو ما مثل تحدياً خطيراً للنظام. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك قضية عضو البرلمان البارز كاريوكى والذى اغتيل فى ظروف غامضة عام ١٩٧٥. فقد أسهم كاريوكى إسهاماً واضحاً وملموساً فى مشروعات التنمية المحلية. التى كانت تعرف باسم مشروعات هارمبى harambee - كما قدم العون اللازم للعديد من القادة المحليين، وهو ما ساعده على تكوين قاعدة سياسية له على الصعيد القومى. واستند كاريوكى على هذا الدعم الشعبى فأضحى من أبرز المعارضين والمنتقدين لسياسات الحكومة، الأمر الذى دفع نظام كينيا تا الى اللجوء الى أسلوب التصفية الجسدية للتخلص منها بصفة نهائية .

وإذا كان نظام القائد / الاتباع من النماذج المعروفة لانتشار الفساد حيث أن القائد يمثل القدوة ويعطى المثل، فقد أنطبق ذلك بشكل كبير على الواقع الكينى. وساعد على ذلك سيادة قيم المشروع الخاص وتشجيع أجهزة الدولة لعمليات التراكم الرأسمالى، كما أضحت النقود تمثل :

البقرة الحلوب للممارسة السياسية. ولا يخفى أن المسؤولين السياسيين والحكوميين فى كينيا لم يعانون من قيود تذكر على أنشطتهم الاقتصادية كذلك التى عانى منها نظراؤهم فى تنزانيا، فنجد أن المسئول الكينى يحصل عادة على رواتب أخرى غير راتبه الرسمى، كما أنه يدير مشروعات اقتصادية أخرى، بل الأكثر من ذلك فقد يسرت له الدولة عملية التراكم الرأسمالى. وكان يعطى على سبيل المثال الأولوية على المواطن العادى فى الحصول على القروض الحكومية وبفوائد ميسرة.

وقد دأب كينيا على تكريس النظام السابق فأحاط نفسه بحاشية من الأتباع والمقربين وكانت مثل بلاط الملوك ترافقه دائما فى حلة وترحالة. وكان أقرب أفراد الحاشية ينتمون الى الكيكويو وبلدته جاتندو التى تبعد عن نيروبي نحو ٢٥ ميلا. ونادرا ما كان كينيا يظهر فى مكان عام دون مرافقه أى من الثلاثة المقربين أو جميعهم أكونيا نجى وزير الدولة برئاسة الجمهورية (صهر الرئيس)، مونجاي، وزير الشؤون الخارجية (أبن عم الرئيس)، ونجونجو الذى كان يشغل منصب النائب العام.

أما باقى أفراد الحاشية فكانوا يتألفون من جماعتين أساسيتين تتمثل الأولى فى قادة الكيكويو الذين سيطروا على معظم الوزارات الهامة الباقية مثل الدفاع والمالية والتخطيط، والحكم المحلى، والزراعة، والأراضى والتوطين، وتتمثل الثانية فى قادة أكبر ثلاث قبائل متحالفة مع الكيكويو وهم موى، زعيم الكالنجين وشغل منصب نائب الرئيس ووزير الشؤون الداخلية، وأونجاي وهو زعيم الكامبا وشغل منصب وزير الأسكان، ونجالا وهو زعيم المقاطعة الساحلية وشغل منصب وزير الطاقة والمواصلات. (١٢)

وقد أعتمد كينيا فى بسط هيمنته السياسية على إستراتيجية القمع والقهر وذلك بغية تحقيق نمط من الاستقرار السياسى الظاهرى. ويتضح ذلك بجلاء من قيام النظام بإنشاء « وحدة الخدمة العامة » تحت قيادة الكيكويو. وتمتعت بوضع مستقل عن كل من جهاز الشرطة والجيش. وتمثل الغرض الأساسى من إنشاء هذه الوحدة فى تحقيق الأستقرار السياسى أثناء المواقف التى يستحيل إستخدام الجيش فيها دون أن تكون له وصاية على القرارات السياسية. وعلى سبيل المثال فقد إستخدمت هذه الوحدة فى قمع مظاهرات طلاب الجامعة عامى ١٩٧٠، ١٩٧١ على التوالى، وطرد واضعى اليد على المزارع الكبيرة، وإظهار القوة فى الحالات التى تستدعى ذلك.

وقد تم التأكيد على هذا الجهاز القمعى من خلال الصلاحيات التى أعطيت له فأضحى من حقه

الاعتقال دون محاكمه، ومراقبة كافة الاجتماعات السياسية، ورفض التصريح بأى اجتماع سياسى الأمر الذى يضى عليه صفة اللامشروعية حالة إنعقاده.

وقد وصلت سيطرة الكيكيويو على جهاز الخدمة العامة مدى كبيراً عام ١٩٧١ حينما تمت محاكمة. ثلاثة عشر رجلاً بتهمة التخطيط لانقلاب عسكري وأجبارهم على الاعتراف. وقد استخدم نظام حكم كينيا دانيا تهمة التآمر عليه ذريعة لقمع المعارضة. (١٤)

ولم يتورع كينيا من التخلص من معارضة داخل البرلمان. ففى أعقاب اغتيال كاريوكى - وهو من أبرز المعارضين البرلمانيين لنظام كينيا - عام ١٩٧٤ اشتدت حدة المعارضة البرلمانية لكينيا فقام باعتقال نائب رئيس البرلمان وأحد الأعضاء فى وضع النهار، بل وأثناء انعقاد جلسة البرلمان.

لقد كانت رابطة الدم هى المعيار الأهم الذى يحدد الولاء للرئيس ومن ثم تمتعت أسرته بمكانة عالية. وكلما أصبح النظام أقرب الى الملكية ازدادت وانتشرت المحسوبية وإستغلال النفوذ وتفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة. لقد إشتملت تعاملات عائلة كينيا الفاسدة على استخدام النفوذ والسلطة فى الحصول على عقود للقطاع الخاص، ومزايا فى ميدان الأعمال التجارية. وقد تم التوفيق بين أنشطة الدولة من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وأنشطة التجارة المحلية فى الأراضى وأمتلاك المزارع والفنادق وشركات التأمين والنقل وتجارة السلع والمنتجات البرية ولاسيما العاج منها.

ومن الملاحظ أن الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٨ تميزت بظهور عائلة كينيا كقوة سياسية فعالة. فبعد إطلاق سراحه من المعتقل تزوج كينيا مرة أخرى. وكانت زوجته ماما نجينا قد حققت من قبل مركزاً اقتصادياً رصينا عملت باستمرار على التوسع فيه بحيث أصبح يشتمل على مساحات كبيرة من المزارع والأراضى غير المنزرعة، والصيد البرى والتعدين بالإضافة الى تجارة العاج والنقل البرى. وعليه فإن هذه الفترة شهدت أيضاً أنتقاداً علنياً وصريحاً لأسلوب أداء كينيا الذى تمثل فى المحاباة والمحسوبية والفساد الجماعى ولاسيما مع اشتداد وتنامي الصعوبات الاقتصادية التى عصفت بكينيا آنذاك من جراء الجفاف وارتفاع أسعار البترول. (١٥)

(ب) الفساد المؤسسى

شهدت كينيا خلال حقبة جومو كينيا أنماطاً متعددة من الفساد المؤسسى حيث أن جهاز الدولة ما بعد الاستعمارية استخدم فى تدعيم وسيطرة نخبة برجوازية محلية. وقد قامت النخبة

الحاكمة بتركيز سلطة جهاز الدولة فى قبضتها من خلال تقوية وتعزيز السلطة التنفيذية . فمئذ عام ١٩٦٥ سعت الحكومة الكينية الى تدعيم سيطرتها الادارية الكاملة على كافة أنحاء الدولة واستخدمت فى ذلك الجهاز البيروقراطى بدلا من الحزب الذى أضحى مركزه يتدهور كقوة سياسية .

وتعتبر سياسات الأراضى بأعتبارها أحد المكونات الهامة لمرحلة تصفية الاستعمار فى كينيا مثالا واضحا على مدى فساد مؤسسات جهاز الدولة ما بعد الاستعمارية واستخدمها فى تركيز السلطة فى أيدي النخبة الحاكمة . فقد كانت الأراضى الزراعية الخاضعة لسيطرة المستوطنين البيض (نحو سبعة ملايين فدان) محور المظالم التى طالبت الحركة الوطنية برفعها . ومن ثم لم يكن هناك تصور لوجود صياغة لنظام حكم يتمتع بالأغلبية دون أن يكون هناك بالمقابل سعى ملموس صوب تفكيك عرى هذا القطاع . وعليه فقد كانت خطط التوطين تمثل مرحلة رمزية لتحويل السلطة من أيدي المستوطنين البيض الى الدولة الأفريقية . وإذا كانت الأنظار قد جذبت الى عمليات تبدل الأدوار بين الفاعلين الا أن وضعية إقتصاد السوق ظلت بلا تبدل أو تغير . ولاشك أن استفادة الفلاحين البسطاء من سياسة الأراضى فى عهد كينيا كانت محدودة للغاية ، إذ حصلت النخبة البرجوازية الأفريقية الجديدة على معظم عوائد سياسة نقل الأراضى وتمليكها للأفارقة .

فمن المعروف أن الجناح المتشدد فى حزب كانو (والذى يضم معظم مقاتلى الغابات القداماء الذين أشتركوا فى حركة الماوماو) كان يتبنى إستراتيجية اصلاحية تقوم على أساس مصادرة الدولة لأراضى الأوربيين وتقسيمها الى مساحات صغيرة ثم توزيعها بعد ذلك بالمجان على غير الملاك من المواطنين . غير أن الحكومة الكينية رفضت هذه الاستراتيجية وذلك للأعتبارات التالية :

– أن عبء التعويض الناجم عن عمليات المصادرة لو تمت سوف يلقى عل كاهل الدولة بالكامل وهو الأمر الذى يقوض من مشاركتها فى أسواق رأس المال الخارجية ، أو يؤدى الى تفاقم عبء الديون نتيجة تحملها المسئولية كاملة .

– تحويل الوحدات الرأسمالية الواسعة الى ممتلكات صغيرة قد يؤثر سلبا على إجمالى الناتج القومى فى ذات الوقت الذى يزداد فيه الاستهلاك المحلى وهو الأمر الذى يؤدى الى إنخفاض الفائض القومى الذى تحصل الدولة على جزء من قيمته .

– على أن الأعتبار الأكثر أهمية يتمثل فى أنه اذا ما تم توزيع الأراضى على غير الملاك ، لكنت

بالاماس من نصيب الجماعة العرقية التى تنتمى الى الاقليم الذى توجد به هذه الاراضى . وعلى سبيل المثال كان قادة الكيكويو يخشون من تطبيق مثل هذه الاستراتيجية لأنه اذا تم تقسيم اراضى الرفت فالى بين القبائل فإن أفراد الكيكويو سوف يحصلون على نسبة محدودة جدا منها . فقبائل الماساى سوف تحصل على كل المساحات الواقعة غرب كيجالى . أما جماعات الكالنجين فسوف تحصل على معظم المساحات الباقية . ومن ثم أقتنع قادة الكيكويو بضرورة أن يتم بيع هذه الاراضى لمن يقدر على الشراء من المواطنين . (١٦)

ومما يؤكد الاتجاه النخبوى لنظام الحكم فى كينيا بعد الاستقلال قرار كينيا بالابقاء على نحو (١.٦ مليون فدان) من الاراضى الخاصة بالمزارع الكبرى كما هى وتحويلها الى الاثرياء من المواطنين . وقد أثار هذا القرار العديد من الانتقادات التى اتهمت الحكومة بالمحسوبية وتكريس النخبويه فى المجتمع الكينى . ومن المعروف أن المزارع الكبرى لا توفر فرص العمل أو التملك لغير الملاك وهو ما أكدته دراسة منظمة العمل الدولية عام ١٩٧٢ حول التوظيف والدخل والمساواة فى كينيا . (١٧)

ويمكن القول أنه اذا كانت النخبة الحاكمة قد استغلت جهاز الدولة بمؤسساته المختلفة فى تقوية وتعزيز سلطاتها ومكانتها فى المجتمع فإنها سلكت أيضا مسالك غير قانونية أسهمت بشكل كبير فى تركيز السلطة وتكريس وضعية عدم المساواة فى المجتمع الكينى ومن بين هذه المسالك . (١٨)

١ - الاستيلاء على الاراضى بشكل غير قانونى :

فمن المعروف أنه خلال الفترة الأخيرة من حكم كينيا أضحت الاستيلاء على اراضى صغار الملاك عملا شائعا . فتخصيص الاراضى بواسطة مجموعة من ذوى النفوذ أدى الى أن تذهب الاراضى الحكومية الى أيدي النخبة بدلا من صغار الملاك المستهدفين أصلا .

٢ - الاستيلاء على الموارد الطبيعية :

فقد تم الاستيلاء على منتجات الغابات من أجل صناعة الفحم النباتى ، والاستيلاء على الثروة الحيوانية لاستغلالها فى تجارة العاج والجلود والفراء . وقد شارك فى هذه العمليات غير القانونية كبار أفراد النخبة الحاكمة وعلى رأسهم أسرة الرئيس كينيا نفسه .

٣ - أنشطة التهريب :

وقد اشتملت هذه الأنشطة على عمليات تهريب البن الأوغندى والعديد من السلع المصنعة

والمنتجات البرية (وعلى رأسها تجارة العاج). وفى أثناء فترة الجفاف والتي امتدت طيلة النصف الأول من أعوام السبعينيات تم تهريب مواد الإغاثة الدولية لتجد طريقها خارج كينيا الى كل من أثيوبيا والصومال والسودان وتنزانيا وهو ما أدى الى خلق أزمة شديدة فى الغذاء داخل كينيا.

(ج) الفساد البروقراطى

اعتمدت النخبة الحاكمة فى كينيا على جهاز بيروقراطى قوى لبسط سيطرتها على كافة أنحاء الدولة. ومن ثم اكتسبت البيروقراطية مركزاً متميزاً فى الهرم الاجتماعى. فقد حصل أفرادها على رواتب ومزايا مادية تفوق كثيراً ما يحصل عليه نظراؤهم فى دول أفريقية أخرى مثل تنزانيا. فضلاً عن ذلك فإنه لم يوجد فى كينيا أى قيد على حركة موظفى الجهاز الإدارى والسياسيين فى الحصول على مصادر إضافية للدخل. (١٩) ومن الملاحظ أن قطاع الإدارة الإقليمية قد اكتسب أهمية خاصة نظراً لإعتماد كينياتا الشديد عليه. فمثلاً كان الوضع خلال الحقبة الاستعمارية فقد أضحت كينياتا يقوم بدور الحاكم الاستعمارى معتمداً على الادارة الاقليمية ومتمتعاً بثقة وولاء كبار موظفيها الذين اكتسبوا سلطات سياسية واسعة. وكان حكام الأقاليم على وجه الخصوص يتمتعون بمكانة سياسية رصينة حيث اعتبروا أنفسهم موظفين ملكيين يمثلون الحاكم (الملك) فى أقاليمهم ، ولايسأل هؤلاء الحكام إلا أمام مكتب الرئيس مباشرة حيث تولى صهر الرئيس كينياتا مراقبة أمور الإدارة اليومية لحكام الأقاليم الكينية المختلفة. وقد اعتبر بعض الحكام الثقة المرجع الأخير فى أمور الإدارة الخاصة بمجتمعهم المحلى طالما كانوا يعملون فى إطار توجيهات الرئيس كينياتا. ولا مراء فى أن موظفى الإدارة المحلية احتلوا مكانة سياسية مرموقة وذلك فى مواجهة مسئولى الحزب المحلىين وكذلك ممثلى الوزارات المحلية وأعضاء البرلمان المنتخبين، وحتى فى مواجهة الوزراء الحكوميين اذا ما تدخلوا بأنفسهم فى أمور تخص المجتمع المحلى. (٢٠) ومن الأمثلة البارزة التى تؤكد استغلال موظفى الخدمة المدنية والادارة الإقليمية لمناصبهم قضية تخصيص وتوزيع المساكن العامة فى مدينة نيروبي (٢١) فالنفوذ والعلاقات والإرتباطات الشخصية كانت تمثل المدخل الأساسى لعملية توزيع هذه المساكن. فعلى الرغم من إلزام الحكومة المعلن بتوفير الإسكان الإقتصادى منخفض التكاليف فإن الموارد المخصصة للإسكان قد تم توجيهها من الناحية الواقعية لتلبية احتياجات الأحياء الراقية فى نيروبي. وربما يعزى فشل الادارة فى توفير الإسكان الإقتصادى منخفض التكاليف الى أن

موظفى جهاز المدينة كانوا يمثلون جماعة صاعدة من الطبقة الوسطى وتشترك مع نخبة نيروبي فى تطلعاتها الإستهلاكية . ومن ثم فقد أستفادوا سياسيا من توزيع المساكن العامة على بعض أفراد هذه النخبة .

صحيح أن عملية تخصيص وتوزيع المساكن العامة أدت الى تدعيم شبكة من العلاقات والارتباطات الشخصية بين أفراد النخبة وكبار موظفى الجهاز الادارى إلا أنها أستخدمت كذلك فى مكافأة الأتباع والمؤيدين من الاهل والاصدقاء .

أضف الى ما سبق فقد استخدم مشروع المساكن العامة فى نيروبي للحصول على مزيد من مصادر الدخل حيث كان يقوم بعض المنتفعين بتأجير المساكن المخصصة لهم من الباطن ومن ثم يحصلون على فارق سعر الإيجار الرسمى الذى يحدده مجلس المدينة وسعر الإيجار الحقيقى الذى يحدده سوق العرض والطلب فى نيروبي .

وتجدر الاشارة الى أن الفساد البيروقراطى قد أدين فى كثير من الدوائر داخل كينيا بما فى ذلك الدائرة الحكومية نفسها كما اتضح ذلك بجلاء من المؤتمر الذى عقد حول الخدمة المدنية بعنوان (كينيا التى نريدها) . ولاشك أن ذلك أمر منطقى بعد أن كثرت الانحرافات غير القانونية فى قطاع الخدمة المدنية والتى أخذت شكل الرشاوى وتوزيع العطايا « والبقيش » وأعطاء تسهيلات لتولى الوظائف وتوقيع العقود .

بعد الاستعراض السابق لاهم أنماط الفساد السياسى فى كينيا بعد الاستقلال وحتى نهاية حكم كينيا تا تبقى ملاحظتين أساسيتين الأولى تتعلق بالفساد الانتخابى - اذ أنه على الرغم من وجود حزب واحد (سواء بشكل واقعى أو قانونى) طيلة هذه الفترة ألا أنها شهدت انحرافات كبيرة فى الحملات الانتخابية ولاسيما فى عامى ١٩٦٩ ، ١٩٧٤ . حيث ظهرت بصورة ملحوظة عمليات شراء الأصوات الانتخابية واستخدام التهديد والقمع لاعطاء الأصوات لمرشح ما دون غيره (٢٢)

وأما الثانية فتتعلق بالفساد فى قطاع الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات . حيث أن ذلك النمط كان يأخذ دائماً شكل شراء النفوذ والدفع مقابل الحصول على الحماية . وتقديم الرشاوى من أجل الحصول على تراخيص الاستيراد أو تصاريح العمل ، وشراء ذمم البيروقراط للتجسس على الشركات المنافسة ، والتحايل على الضرائب من خلال التزوير فى الحسابات الخاصة بهذه الشركات . (٢٣)

يتضح مما سبق بيانه أن نمط الفساد السياسى الذى ساد فى كينيا خلال فترة حكم كينيا تا انها

يرجع بصورة أساسية الى غياب قواعد الحكم المؤسسي حيث لعبت شخصية الرئيس دوراً محورياً في الحياة العامة الكينية. وترسخ في العقل الجماعي للشعب الكيني شكل معين للعلاقة السيامية باعتبارها علاقة تربط بين الملك (كينيا تا) ورعيته (الشعب الكيني) ومن ثم كان القرب من الملك والحصول على ثقته هو مصدر النفوذ والمكانة في المجتمع.

ومن الواضح أن أنماط الفساد السياسي التي انتشرت في كينيا خلال عهد كينيا تا استمرت مسيطرة على الواقع الكيني وأضحت تمثل ملمحاً هاماً لنظام دانييل أراب موي وذلك مع تبدل في الأدوار واختلاف في بعض المواقف. ويمكن في هذا الصدد أن نشير على سبيل المثال إلى واقعتين ينطويان على فساد كبير وهما الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٨، وقضية مقتل الدكتور أوكو عام ١٩٩٠.

(أ) التزوير في انتخابات ١٩٨٨

أخذت الحكومة الكينية بنظام التصويت من خلال وقوف الناخبين في صفوف منتظمة خلف مرشحيهم (QUEUING ELECTIONS) وقد جاءت هذه الفكرة من اقتراح تقدم به للحكومة ماثيو مولي MATHEW MULI - الذي أضحى نائباً عاماً بعد ذلك - وزعمت الحكومة أن الهدف من وراء هذا الإجراء هو منع تزوير الانتخابات. (٢٤)

بيد أن المواطنين اعتقدوا اعتقاداً راسخاً أن تنظيم عملية التصويت بهذه الصورة أنها ينطوي على ترهيب ووعيد واضحين. إذ كان شباب حزب كانوا يطوفون بكل مكان كعمل من أعمال المراقبة وأظهار القوة، ومن ثم أضحى على الناخبين أن يقفوا وراء المرشح المفضل من قبل الحكومة والحزب وإلا تعرضوا للنتائج لا قبل لهم بها.

وقد أظهرت النتائج العامة للانتخابات نجاح بعض المرشحين الذين لم تكن لهم أي قاعدة سياسية على الإطلاق، إذا كان مؤهلهم الوحيد للتنافس هو خضوعهم المطلق لرغبات الحكومة والحزب، وعليه فقد اعتقد المواطنون الكينيون أن انتخابات ١٩٨٨ تم تزويرها على نطاق واسع.

ومن الملفت للنظر أن كينيث ماتيبا (K. MATIBA) - الذي أضحى بعد ذلك وزيراً للنقل والمواصلات - قاطع الانتخابات في دائرته الانتخابية بكيهارو على أساس أنها شهدت تزوير (١) واسع النطاق. وقد حاول أنصاره تنظيم مسيرة احتجاج إلى قصر الرئاسة. وعندما أتهم بعض أعضاء الحكومة ماتيبا بأنه لا يكتفي بأدنى احترام للرئيس موي، فإنه سارع بتقديم استقالته تعبيراً عن موقفه السياسي المنتقد لسياسات الحكومة. وبعيد ذلك أجمع المجلس القومي الحاكم

لحزب كانو وقرر طرد ماتيبا من الحزب.

وخلال هذه الانتخابات أيضا فقد تشارلز روبيا (CHARLES RUBIA) السياسى المحنك وأول عمدة أفريقى فى البلاد - مقعده الانتخابى عن ستار يهى (STAREHE). وقد أشتكى روبيا من التزوير والفسح فى الانتخابات.

ومن المعروف أنه كان من أشد المنتقدين لنظام : الصفوف : فى عملية التصويت وهو الأمر الذى أثار عليه حفيظة زملائه من أعضاء المجلس النيابى . وقد ترتب على الانتقادات العلنية التى أثارها روبيا ضد الأداء الحكومى والحزبى طرده من كانو عام ١٩٨٩ .

وتجدر الإشارة الى أنه طبقا لقاعدة ال ٧٠ ٪ فإن أى مرشح يحصل على أكثر من ٧٠ ٪ من جملة الأصوات من خلال الانتخابات الأولى يصبح بصورة تلقائية عضوا منتخبا فى البرلمان . وقد نجح (٦٤) عضوا بهذه الطريقة ، أما باقى المقاعد وعددها ١٢٢ مقعداً فقد تنافس عليها فى الانتخابات العامة مرشحين يحظون جميعهم بثقة كانو .

وعليه فإن البرلمان الكينى الذى أفرزته انتخابات ١٩٨٨ أضحى يعرف بأسم مجلس « أمين » نظرا لأنه لم يقدم أى انتقادات يعتد بها للأداء الحكومى . ونظرا لتصاعد الانتقادات من جانب المثقفين ورجال الكنيسة فقد استحوذ الرئيس على سلطات جديدة حيث صدر قانون جديد أصبح بمقتضاه من حق الرئيس عزل النائب العام وتم الغاء منصب « السكرتير الأعلى » كرئيس لجهاز الخدمة المدنية . غير أن موجة الاحتجاجات وأعمال الرفض ما فتئت تحدث فى كل مكان وهو ما دفع الرئيس موى الى اللجوء للمجلس التشريعى مرة أخرى للحصول على صلاحيات تنفيذية واسعة . وهو ما حصل عليه بالفعل اذ صدق المجلس النيابى على قانون يقضى بإعطاء الرئيس سلطات تنفيذية تصل الى حد اعتقال الأشخاص المشتبه فيهم لمدة أسبوعين بدلا من يوم واحد ، كما أنها تمكنه من عزل القضاء اذا لزم الأمر .

(ب) قضية مقتل الدكتور أوكو

لقد بات واضحا سواء داخل كينيا أو خارجها أن مقتل وزير الخارجية السابق الدكتور أوكو فى الرابع من فبراير ١٩٩٠ إنما يرجع أساسا الى انتقاده الحاد لقضايا الفساد المتفشية فى كينيا ، وقيامه المتكرر بفضح حسابات الوزراء وكبار المسؤولين فى الخارج . (٢٥)

ومن المعروف أن فساد الوزارة ومؤسسات الدولة الكينية أضحى واقعا ملموسا ومعاشا ، فالوزراء والمسؤولين يطالبون مثلا بأن يكون لهم أنصبة فى المشروعات الاستثمارية تصل فى بعض الأحيان الى (٥٠ ٪) من القيمة الاجمالية للمشروع . وقد هاجم الدكتور أوكو هذا النمط من

الفساد، بل أنه أعد ملفاً متكاملًا عن الفساد الحكومي ضمنه أسماء بعض الوزراء من بينهم بيووت biwott وزير الصناعة آنذاك. وقد توصل محققون من أسكوتلانديارد استدعتهم الحكومة الكينية للتحقيق في مقتل الدكتور أوكو إلى أن الباعث على القتل هو الفساد. كما أن لجنة التحقيق القضائية أظهرت وثائق حصلت عليها من شركة استثمار سويسرية تفيد بأن أحد أصحاب البنوك كشف النقاب عن شخصيات كبيرة كانت قد أبتزته بمبالغ تقدر في جملتها بنحو (٥٠%) من أجل إقامة مشروع صناعي في منطقة الوزير المقتول. وطبقاً لما ذكره صاحب البنك فإنه كان سيتم اقتسام مقدار التخفيض بين الرئيس موي، ونائبه جورج سيتوتى، ونيكولاس بيووت وزير الطاقة، وأثنين آخرين من كبار المسؤولين. (٢٦)

ومع أن الرئيس الكيني أعلن في نوفمبر ١٩٩١ بصورة مفاجئة عن وقف التحقيق القضائي في قضية مقتل الدكتور أوكو، ومطالبته جهاز الشرطة بتقديم تقرير شامل، فإن هذه القضية أسهمت بشكل واضح في الكشف عن طبيعة الأنماط المسيطرة للفساد السياسى فى كينيا، فثمة استمرار لنمط الحكم الشخصى الذى يتميز بوجود وتغلغل الفساد فى قمة الهرم السياسى، كما أن مؤسسات الدولة تصبح أدوات للنهب والاستغلال وتحقيق مكاسب مادية سريعة بشكل غير قانونى.

ونظراً لاعتماد كينيا المتزايد على المساعدات الأجنبية حيث حصلت خلال عامى ١٩٩٠، ١٩٩١ على قروض من الدول والمؤسسات الأجنبية بلغت (١,٦) بليون دولار وذلك لتعويض عجز ميزان المدفوعات - الذى بلغ عام ١٩٩٠ (٤٧٦) مليون دولار، ولتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الكينى الذى وصل تعدادة نحو ٢٧ مليون نسمة فإن الحكومة الكينية أقرت برنامجاً للأصلاح التدريجى وذلك اتفاقاً مع مطالب هذه الجهات المانحة. وفى محاولة لتحسين صورة نظام الرئيس موي تم التخلص من بعض الوزراء وكبار المتورطين فى قضايا الفساد وعلى رأس هؤلاء نيكولاس بيووت، وجوزيف أراب سكرتير مجلس الوزراء، وهزكياه أوجى السكرتير الدائم فى مكتب الرئيس، وتشارلز مبينو السكرتير الدائم لوزارة المالية، وقد حل محل هؤلاء مسئولون بعيدون عن أى شبهة. (٢٧)

المبحث الثالث

انماط الفساد السياسي في نيجيريا

تعد نيجيريا نموذجا صريحا لدراسة الفساد في افريقيا . ومن الأمور التي تبرهن على ذلك ولا يخلو ذكرها من مطابقة أنه في أواخر الثمانينيات قام أحد رجال الأعمال النيجيريين بتقديم تظلم لمفتش الضرائب بخصوص تقدير الضرائب المستحقة عليه وذلك بحجة أنه يعول زوجة وطفلين وثلاثة من موظفي الدولة . فما كان من مفتش الضرائب الا أن قبل التظلم على أساس أن الرجل أصبح الآن يعول بالاضافة إلى زوجته وطفليه أربعة من موظفي الدولة (١)

ولا يقتصر إنتشار الفساد في نيجيريا على فترة زمنية دون غيرها أو على شكل معين من أشكال الحكم دون غيره ففي عام ١٩٥٥ أمر رئيس وزراء الاقليم الشرقي بتشكيل لجنة قضائية للتحقيق في قضايا الفساد التي تتصل بكافة مناحي الحياة العامة في الاقليم . وفي عام ١٩٦١ منح «مكتب تنمية شرق نيجيريا» قرضاً بمليون جنية لإحدى الشركات الخاصة، على أنه لم يرد ذكر لهذا القرض في التقرير السنوي لمكتب التنمية وذلك لسبب بسيط هو أن رئيس المكتب هو نفس الشخص الذي يرأس الشركة الخاصة . (٢)

ومن الملاحظ بصفة عامة أن النظام الحاكم خلال فترة الجمهورية الأولى قد قام بامتصاص فائض الزراعة من خلال ما كان يسمى بمكاتب التسويق التي عملت على شراء التأييد السياسي حيث قامت بتوصيل المياه النقية والكهرباء إلى الجماعات التي تصوت في الاتجاه الصحيح أثناء الإنتخابات . وقد استخدم فائض الزراعة أيضا لاستيراد السلع الاستهلاكية اللازمة لتلبية مطالب النخبة المتعلمة الصاعدة من موظفي الادارة الحكومية . (٣)

وفي منتصف السبعينيات إرتبط الفساد في نيجيريا بنظام الجنرال يعقوب جيون، إن لم يكن بشخص جيون نفسه، وقد وصل في إنتشاره مدى بعيدا . فعمليات الفساد الكبيرة مثل قضية الأسمنت التي سبق أن تناولناها بالتحليل ، أكدت قناعات المواطن النيجيري بأن ثروات الإقتصاد النفطى قد إمتصتها نخبة طفيلية بمعدلات كبيرة . وطبقاً لأحد الدارسات فإن الطفرة النفطية أدت إلى تحويل صانعى القرار من السياسيين والعسكريين واعوانهم من البيروقراط الى طبقه مالكة جديدة تعمل بالتنسيق والتعاون مع المصالح الأجنبية من أجل تحقيق هدف واحد هو امتصاص فائض النفط واستغلاله لتحقيق منافعهم الخاصة والذاتية . (٤)

بل إن الجنرال جيون كان يتصرف في كثير من الأحيان . بروح ملكيه لا تفرق بين المال

العام والمال الخاص. ففي عام ١٩٧٥ قرر جوون الموافقة على دفع رواتب موظفي جزيرة جرينادا بعد زيارتها. وقد برر هذا القرار بأنه مجرد مساعدة لدولة صديقه على شفا الانهيار وذلك بالرغم من صعوبة تصديق أن جرينادا تقع ضمن قائمة الدول الصديقه لنيجيريا (٥) وأيا ما كان الأمر فإن هذا الكرم الشخصي للرئيس جوون يعتبر بمثابة سوء استخدام للأموال العامة في نيجيريا.

وغنى عن البيان أن الفهم الصحيح لظاهرة الفساد السياسى فى نيجيريا بعد الاستقلال يقتضى البحث أولاً فى الجذور التاريخية والمواريث الاستعمارية. فسياسات الحكم غير المباشر والفيدرالية الهشة التى تقوم على أساس أقاليم محددة عرقياً والتى طبقتها بريطانيا فى نيجيريا قد ترتبت عليها زيادة التوترات العرقية وتمهيد الطرق للمحاولات الانفصالية والحرب الأهلية.

وقد ساعد الاستعمار البريطانى على تكريس العرقية وتدعيم الاقليمية من خلال الإبقاء على البنى والهيكل الاجتماعية التقليدية. فالبنية الاقطاعية لامارات الشمال ظلت كما هى تحت الحكم البريطانى، بل أن ارسنقراطية الفولانى حظيت بتأييد البريطانيين. ولاشك أن البنية الاقطاعية للشمال تختلف عن التنظيمات القبلية للمجتمعات الجنوبية التى قبلت واستوعبت التعليم الغربى فى مرحلة مبكرة وهو الأمر الذى سهل لها عملية السيطرة على قطاع الاقتصاد الحديث. وعليه فقد ظهرت فجوة واسعة بين الشمال والجنوب، فالشماليون رغم تخلفهم الاقتصادى وقلة تأثرهم بالتعليم والثقافة الغربية كانت بأيديهم السلطة السياسية، أما الجنوبيون فكانت لهم قوة اقتصادية هائلة ولاسيما بعد ظهور النفط، وهو الأمر الذى شجعهم على المطالبة بقدر أكبر من السلطة فى مواجهة الشماليين. (٦)

وعليه فإن انهيار الجمهورية الأولى (١٩٦٠-١٩٦٦) يرجع إلى الميراث الاستعمارى والتنافس العدائى بين اعضاء النخبة الحاكمة التى سيطرت على مقاليد الأمور فى لاجوس وفى الأقاليم الثلاثة شبه المستقلة وهى الشمال والشرق والغرب. فقد كان النظام الفيدرالى هشاً بحيث أعطيت الأقاليم سلطات أكبر من المركز. وارتكزت كل من البرجوازية المسيطرة والأحزاب السياسية على أسس إقليمية للحصول على التأييد السياسى اللازم. (٧)

وعندما وقع انقلاب ١٥ يناير ١٩٦٦ فإنه كان تعبيراً عن الانقسام داخل الجيش النيجيرى نفسه، كما أنه عبر عن الشعور العام بعدم الرضا ازاء عملية تقسيم السلطة فى المجتمع النيجيرى. فقد عم انطباع عام بعدم الثقة فى الاداء السياسى للحكومة، إذ انتشر الفساد فى المستويات

الإدارية العليا سواء على المستوى الفيدرالي أو الإقليمي . وكان الشعور بعدم الرضا حادا في الأقليم الغربى بسبب تزوير انتخابات اكتوبر ١٩٦٥ فى الأقليم .

وعلى الرغم مما سبق فإن الانقلاب الأول فى تاريخ نيجيريا الحديث هو بكل المقاييس انقلابا فنويا ذا طابع عرقى حيث ان غالبية القانمين به من المتحدثين بالايبو . لذلك لم يكن غريبا ان يأتى الانقلاب الثانى فى يوليو من نفس العام كرد فعل من جانب العناصر الشمالية فى الجيش . وقد ترتب على الطريقة التى تم بها الانقلاب الثانى اعمال عنف دامية وجهت ضد ابناء الشعوب المتحدثه بالايبو . وهو الامر الذى أسهم فى اشعال حرب أهلية طاحنه استمرت نحو ثلاثين شهرا من يونيو ١٩٦٧ وحتى ١٥ يناير ١٩٧٠ . (٨)

وعلى صعيد آخر فإن الدور الذى لعبه النفط فى الحياه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية النيجيرية خلال حقبة ما بعد الحرب الأهلية يعد محوريا فى فهم ظاهرة الفساد السياسى التى ميزت كلا من النظم العسكرية والمدنية التى تعاقبت على الحكم بعد ذلك . (٩)

ومن الملاحظ أن الدولة النيجيرية تحولت منذ منتصف الستينيات من الاعتماد على المحاصيل النقدية إلى النفط . ومع حلول عام ١٩٧٢ أضحى النفط هو المصدر الأساسى للدخل القومى . ويعزى ذلك إلى ثلاثة عوامل أساسية :

أولها : أن نيجيريا تفتقر من الناحية التاريخية إلى وجود برجوازية محلية لديها تراكم رأسمالى فى قطاع الزراعة .

ثانيها طبيعة الدولة والبرجوازية الحاكمة . فنظرا لضعف جهاز الدولة وعدم قدرته على بسط هيمنته الكاملة على البلاد فإنه لم يتمكن من تدعيم ظهور طبقه برجوازية وطنية منتجة . وعليه فإن ارتفاع أسعار النفط بعد حرب ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل أدى إلى قيام الدولة النيجيرية بتحويل اهتمامها من مجال الزراعة والمناطق الريفية إلى ميدان النفط .

ثالثها : أنه نظراً للطبيعة الخاملة التى ميزت البرجوازية النيجيرية فإنها كانت غير قادرة على التحرك الايجابى إزاء تزايد العوائد من صادرات النفط . لقد اكتفت بالانضمام لمنظمة الأوبك عام ١٩٧١ ، وتبنت سياسات تهدف إلى زيادة مشاركة الدولة (وليس سيطرتها) فى صناعة النفط . وعلية فإن الدولة كانت تأمل باستمرار تحسن احوال سوق النفط الدولية حتى يمكن لشركات النفط الأجنبية زيادة أعمالها النفطية فى نيجيريا . وهو ما يعود بالنفع على الحكومة فى لاجوس .

لقد ازداد انتاج النفط النيجيرى بشكل ملحوظ فى السبعينيات : اذا ارتفع الانتاج من (٢١) مليون برميل يوميا عام ١٩٧٠ إلى (٢٣) مليون برميل يوميا عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٤ ، واستمر معدل الارتفاع فى الانتاج ليصل إلى (٢٤) مليون برميل يوميا عام ١٩٧٩ . بيد أنه مع

وفره النفط فى السوق الدوليه فى بداية اعوام الثمانينيات أصبح إنتاج النفط النيجيرى يقف عند معدل (٢٢) مليون برميل يوميا . (١٠)

وفى ذات الوقت فان عوائد الدوله من النفط ارتفعت من نحو (١٤) بليون نيرة عام ١٩٧٢ لتصل الى نحو (٦٤) بليون نيرة عام ١٩٧٧ . وقد وصلت هذه العوائد النفطية إلى نحو (١٠) بليون نيرة عام ١٩٧٩ .

وبدلاً من الاستفادة من هذه العوائد الضخمة فى تنفيذ برامج تنمويه حقيقيه فان الحكومة النيجيريه كرمست اعتمادها على الدول الغربيه حتى أنها بدأت تستورد كل ما يمكن استيراده . فارتفعت قيمة الواردات من نحو (١٧) بليون نيرة عام ١٩٧٤ لتصل إلى نحو (٨٧) بليون نيره فى منتصف عام ١٩٧٨ . ومن الملفت للنظر حقاقه فى نفس الوقت الذى اعلن فيه ايرل بوتز Earl Butz وزير الزراعة الأمريكى الأسبق عن استخدام الغذاء كأداة أساسية لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية . كانت نيجيريا توظف عوائدها النفطية فى استيراد المزيد من المواد الغذائية من الأسواق الغربيه . وفى عام ١٩٧٦ بلغت واردات الأسماك لنيجيريا نحو (٣٠) مليون نيرة ، إزدادت إلى (٧٧) مليون نيرة عام ١٩٧٧ ووصلت فى عام ١٩٧٨ إلى نحو (١٠١) مليون نيرة . وارتفعت قيمة واردات السكر من (٧٦٦) مليون نيرة عام ١٩٧٦ إلى (١٢٩) مليون نيرة عام ١٩٧٧ . وفى عام ١٩٧٥ قامت نيجيريا باستيراد (١٥) مليون كجم من الارز تم تضاعفت لتصل إلى (٤٥) مليون كجم عام ١٩٧٦ . وبنهاية عام ١٩٧٧ ارتفع معدل استيراد الارز ليصل إلى (٣٠٠) مليون كجم . وفى حقيقه الأمر فإنه خلال شهر ستمبر عام ١٩٨٣ استوردت نيجيريا (٤٩٢٩١) طن أرز من تايلاند بتكلفه (١٠٠) مليون نيرة . وفى اغسطس من نفس العام أنفقت نيجيريا (١١٤) مليون نيرة على استيراد الارز التايلاندى . (١١)

ولا مراء فى أن الطفرة النفطية فى نيجيريا أسهمت فى زيادة معدلات الفساد فى المجتمع النيجيرى . وطبقاً لقادة انقلاب يوليو ١٩٧٥ فإن الأسباب الحقيقية التى أدت الى الاطاحة بنظام حكم جوارى تتمثل فى سوء الادارة عقب إنتهاء الحرب الأهلية حيث انتشر الفساد الرسمى حتى فى أعلى المستويات الادارية الأمر الذى ترتب عليه حالة من السخط العام وعدم الرضا تجاه السلوك الشخص للحكام العسكريين السابقين الذين قاموا بادارة ولاياتهم كما لو كانت مقاطعات خاصة بهم . (١٢)

وعلى الرغم من ان نيجيريا خلال فترة مابعد الإستقلال شهدت أنماط متعددة من الفساد السيامى شاركت فيها كل من النظم المدنية والعسكرية على السواء فاننا سوف نشير بشئ من التفصيل إلى ثلاثة أنماط بارزه تتعلق بسوء استغلال الوظيفة العامة والعمليات الفاسده واسعة النطاق ، وتزوير الانتخابات العامة وفساد اجراءاتها .

١ - استغلال واهدار الأموال العامة

فى عام ١٩٨٢ بات واضحاً ان حكومة الحاج شيهو شاجارى غير قادرة على مواجهة

الآزمات الاقتصادية الحادة . وانتقدت الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى فى نيجيريا بشكل علنى سوء الإدارة الحكومية والفساد . بيد أن الحكومة - من قبيل حفظ ماء الوجه - أعلنت بأن الكساد الاقتصادى على الصعيد الدولى هو المسئول عن كافة المشكلات التى تواجهها، ودعت المواطنين إلى إنتهاج سلوك تقشفى . مع تقديم الوعود البراقه فى نفس الوقت بأن السلع والمواد الغذائية سوف تغمر الأسواق المحلية (١٢)

على أن نمط حياة السياسيين والنخبة الحاكمة لم يتفق وهذه الإجراءات التشفية التى طالبت الحكومة بإتباعها . فقد وجهت حكومة الرئيس شاجارى جانبا كبيرا من موارد الدولة لتدعيم الطبقة البرجوازية الحاكمة . فمن الملاحظ أن معظم السياسيين أصبحوا يعملون فى ميدان المقاولات الخاصة التى حققت لهم أرباحا طائلة . فكثير من العقود أسمى تنفيذها أو أنها لم تنفذ أصلا . ليس بمستغرب إذن أن يحصل هؤلاء المقاولون على أموال لتأثيث بيوت لم يتم بناؤها ، أو لتزويد فلاحين لوجود لهم بالأسمدة ، أو لإزالة الغابات والأحراش فى مناطق مجهولة . الخ ومن الأمثلة الصارخة على قيام مؤسسات الدولة بتبديد الأموال العامة انه فى عام ١٩٨٢ قامت وزارة الاسكان والبيئة بمنح عقد قيمته خمسين مليون نيرة لعدد من المقاولين تبين بعد ذلك أنهم أشخاص وهميون . وعليه فإنه لايمكن تقدير حجم الخسارة التى ترتبت على هذه العمليات . وحتى فى حالة وجود عقود حقيقية تم تنفيذها بالفعل فإن التكلفة عادة ماتكون مرتفعة ولا تتفق مع العائد الحقيقى المترتب على تنفيذ هذه العقود (١٤)

وقد اعترف شاجارى نفسه بظاهرة المغالاة فى تقدير ثمن العقود وأن ذلك يمثل أحد مصادر إهدار المال العام حيث أكد على ذلك بقوله :

« من الملاحظ حقا أنه منذ ما سمي بالطفرة النفطية فى بلدنا ساد إنطباع خاطئ مفاده أن الأموال لا تمثل أدنى مشكلة بالنسبة للحكومة . وعليه فإن تكاليف المشروعات المقترحة أضحت مبالغاً فيها بدرجة كبيرة كما أن تصميم هذه المشروعات لم يوضع ليتلاءم مع إحتياجات مجتمعنا ، بل ليرضى ببساطة أذواق المصممين والمهندسين العاملين فى هذه المشروعات وقد دفعنى ذلك كله لتشكيل لجنة علمية ناقشت هذه المشكلة وتوصلت الى نتيجة مؤداها أنه عادة ماتمنح العقود فى نيجيريا بأسعار باهظة . وقد قبلت الحكومة بتوصيات هذه اللجنة وسوف تنظر إليها بعين الاعتبار عند وضع خطة التنمية القومية الرابعة . وتتجه النية لتشكيل وحدة لحساب التكلفة الحقيقية تتألف من الخبراء المتخصصين فى هذا الميدان . (١٥)

على أن الرئيس لم يقم باتخاذ أى إجراءات ملموسة . بل أن نظام شاجارى كان يعتبر من

أكثر النظم التى عانت من سوء الادارة وإهدار المال العام . وعلى سبيل المثال فإن نحو (٥٥٠) نيرة على الأقل كانت تنفق لتنظيف ميدان مساحته عشرة آلاف متر مربع (مايعادل مساحة ملعب كرة قدم) . فى حين أن الفلاح الذى يعمل بفأسه يحصل على عشرة نيرة فقط وذلك على أقصى تقدير .

وعلى الرغم من أن الرئيس شاجارى وعد بعدم الدخول فى مشروعات ترفيه (غير ضرورية) تؤكد ملامح الأبهة والفخامة ، وأن الحكومة . عوضاً عن ذلك - سوف تهتم اهتماماً بالغاً بالمشروعات البسيطة الملحة مثل المستشفيات والمدارس والمباني السكنية ، فإن ذلك كله لم يتعد حدود التصريحات البيانية . فقد أضحت عملية بناء وحدات سكنية فيدرالية فى أبوجا . وكذلك إنشاء مصنع للحديد تمثل مشروعات مربحة لشركات المقاولات التى استطاعت ان تحصل على الملايين من جراء العقود الخاصة بها .

ولم يقتصر الفساد الخاص بإهدار الأموال الحكومية على العقود والمبالغة فى تقدير قيمتها . فالجمهورية الثانية شهدت صوراً صارخة للتزوير والغش حيث دفعت مبالغ مالية كبيرة لعمال لأوجود لهم ، وتم استيراد منتجات مغشوشة بغرض الحصول على العملة الصعبة . كما أن الاستيلاء على ممتلكات الدولة أضحت أمراً شائعاً . وقد قام كثير من كبار موظفى الدولة بتحويل الأموال العامة لحساباتهم الخاصة . ويحرص المتورطون فى مثل هذه العمليات الفاسدة على ألا يتم إفتراس أمرهم ، أما اذا ما ساورهم الشك فإنهم يعمدون إلى التخلص بشكل كامل من جميع الملفات والوثائق الرسمية .

ومن جهة أخرى فقد تبارت كافة مؤسسات الحكم فيما بينها لإنفاق وإهدار المزيد من الأموال العامة . فحكام الأقاليم التسعة عشر ورئيس الجمهورية حصلوا على أموال طائلة . اذ كان الرئيس يحصل على نحو (١٥٠) مليون نيرة سنوياً فيما عدا عام ١٩٨٢ حيث حصل على ضعف هذا المبلغ لأسباب لايعلمها إلا هو وكبار مساعديه المقربين . أما بالنسبة لأعضاء البرلمان فانهم عاشوا حياة رغدة حيث امتلكوا سيارات فاخرة ومنازل مجهزة تجهيزاً فائزاً . الخ (١٦)

أما أفراد النخبة السياسية فقد حصلوا على مرتبات مجزية ومنافع كثيرة وبرروا ذلك بقولهم أن النظام الرئاسى ذو تكلفة مرتفعة . وعلى سبيل المثال فإنه خلال تسعة أشهر فقط عام ١٩٨٠ حصل أعضاء البرلمان (٥٤٥ عضواً) على مرتبات وبدلات بلغت قيمتها مايربو على (٤٤) مليون نيرة (انظر الجدول ٢-٢) وقد ازدادت هذه القيمة فى العام التالى . وكان مرتب الرئيس ونائبه يصل الى (٧١) ألف نيرة سنوياً ، أما الموظفين العاملين معه فإنه يصعب تقدير

المرتبات والبدلات التى كانوا يحصلون عليها نظراً لكثرتهم العددية وعدم ثبات العدد الاجمالى لهم . فثمة عدد كبير ممن يعملون كمستشارين سياسيين وضباط اتصال لشؤون الرئاسة، وأعضاء مكتب الرئيس، والوزراء . الخ . ومن المعلوم أن هذه الوظائف كانت توجد على مستوى الولايات التسعة عشر أيضاً حيث قامت هذه الهيئات التشريعية والتنفيذية بها بتحديد المرتبات والبدلات الخاصة بأعضائها وفقاً لأهوائهم ورغباتهم الخاصة ونسى هؤلاء أن عامة المواطنين يعانون مرارة الفاقة والحرمان وأن قليلاً منهم يمكن أن يحصلوا على نحو (١٢٠٠) نيرة سنوياً .

لقد أثقلت النفقات السابقة كاهل الخزانه العامة النيجيرية التى أضحت بحلول عام ١٩٨١ على شفا الإفلاس . وكان على حكومة شاجارى أن تستجدى المؤسسات والدول المانحة فى العالم للحصول على قروض مناسبة . وكانت هذه القروض ضرورية ليس لإقامة مشروعات تنموية حقيقية وإنما لاستخدامها فى ترسيخ أقدام نظام شاجارى فى السلطة .

مرتبات وبدلات اعضاء البرلمان النيجرى (لمدته تسعة أشهر عام ١٩٨٠)

(جدول ٢-٢)

البنود	المصروفات المعتمدة (بالنيرة)
مرتبات	
رئيس مجلس الشيوخ	١٢٧٥٠
رئيسى مجلس النواب	١٢٧٥٠
نائب الرئيس	١١٢٥٠
زعيم مجلس الشيوخ	١٢٨٩٠
زعيم مجلس النواب	١٢٨٩٠
زعماء الأحزاب	١٠٢٠٩٠
الأعضاء	٦٠٥٢٢٧٠
مستحقات أخرى	
مرتبات وبدلات للمساعدة التشريعية	١٥٨٢٥٣٥٠
ايجار مكاتب فى الدوائر الانتخابية	٥١١٢٣٠٠
تأثيث مكاتب فى الدوائر الانتخابية	١٩٠٤٨٦٠

انتقال وسفر محلى	١٢٠٠٠٠
علاوات ثابتة	١٨٠٤٠٠٠
بدل تجهيز مكتب	٥٠٠٠٠٠
بدلات تمثيل	٦٢٠٠٠٠
بدلات زائرين : سفر وترفية	١٧٥٠٠٠
بدل اعباء تشريعية	٨٧٥٠٠٠
بدل ترفية	٢٢٥٥٠
الأجمالي	٤٤٢٠٩٢٠٠

حاصل القول أن نيجيريا عانت بعد ظهور الطفرة النفطية من تفاوت وانقسام اجتماعى حاد وعنيف. اذ أن قلة من النيجيريين استفادت بشكل كبير من هذه الطفرة على حساب الجماهير. لقد بنى الفقراء آمالهم وأحلامهم على أساس أن ينالوا حظا ولو يسيرا من أموال النفط، بيد أن هذه الآمال تبددت فى ظل حقيقة الأوضاع غير العادلة فى نيجيريا. ويعبر عن هذا المعنى بصدق مدير الأبحاث والتثقيف فى « الاتحاد الوطنى للعاملين بقطاع النفط والغاز الطبيعى » بقوله:

« لقد سبنا فقط عن الطفرة النفطية، ورأينا بأعيننا السيارات الفارهة، وحفلات الليل الممتدة حتى الصباح، والفنادق الفاخرة، والقصور المنيقة... الخ. وثمة نفر من أصدقائنا إنغمس فى هذا الترف الاستهلاكي الناتج عن أموال النفط بل الأكثر من ذلك أن بعض قادة العمال بدأ يتحدث عن مبدأ التعايش السلمى فى قطاع الصناعة. ومع ذلك كله فإن الطفرة النفطية بالنسبة للغالبية العظمى من الجماهير بما فى ذلك هؤلاء الذين يعملون فى ميادين انتاج وتكرير ونقل وتسويق النفط كانت تعنى قدراً مشنوفاً... (٢١)

ولم تقتصر عملية استغلال ونهب ثروة نيجيريا النفطية على مؤسسات الاستعمار الجديد متعددة الجنسيات، بل شارك فيها بدأب ونهم شديد فاعلون محليون، ومن أبرز هؤلاء، على سبيل المثال، رجل الأعمال النيجيرى عمرو ديكو. أدى ذلك كله إلى أن التحالف الحاكم الذى يضم التكنوقراط والبيروقراط والسياسيين والعسكريين، أضحى يعمل على تكريس التنمية غير المتوازنة والتراكم الرأسمالى غير العادل.

ومن الجدير بالذكر حقاً أنه لا يوجد فى نيجيريا حاكم ولاية أو وزير فيدرالى أو ضابط فى الجيش برتبة نقيب فصاعداً أحيل إلى التقاعد وهو لا يملك قصراً منيفاً وحسابات وأرصده فى الخارج. وكذلك مشروعات بملايين النيرات سواء داخل نيجيريا أو خارجها. وفى واقع الأمر فإن جميع جنرالات الجيش النيجيرى الذين أحيلوا للتقاعد ابتداء من الجنرال أوباسنجو ومرورا بشيهو يار دوا وحتى الجنرال دانجوما يمكن النظر اليهم باعتبارهم من ذوى الملايين. وقد عبر عن هذه الظاهرة بحق أحد الكتاب النيجيريين بقوله:

« إنى أعرف من الناس من خدم فى عمله طيلة ربع قرن أويزيد وتقاعد وهو يمتلك فى معصمه ساعة من الذهب ويتقاضى معاشاً شهرياً، إذا كان من المحظوظين، لا يتجاوز مائه نيرة. بيد أننى أتحدى أن أرى ضابطاً كبيراً متقاعداً لا يدخل فى عداد أصحاب الملايين. وربما تعزى سهولة الحصول على هذه الثروة بالنسبة لهؤلاء الضباط إلى الطريقة التى ينضمون من خلالها إلى الطبقة الحاكمة .. (٢٢)

ولا يخفى أن الظاهرة السابقة توضح أن ثروات نيجيريا القومية تم استنزافها بصورة منتظمة من خلال عمليات الغش والاحتيال وسوء الإدارة. وعلى الرغم من الطفرة النفطية فى ظل الجمهورية الثانية فإن كثيراً من حكومات الولايات أضحت غير قادرة على دفع رواتب الموظفين المدنيين أو شراء الأدوية والعقاقير اللازمة للمستشفيات. كل ذلك فى الوقت الذى ازدادت فيه الفجوة بين النخبة السياسية والحكومية المترفة وعامة المواطنين الذين يعانون من بؤس وشظف العيش. وهو ما أدى إلى تعقيد المشكله السياسية فى نيجيريا وأفضى إلى سقوط الجمهورية الثانية.

٢ - الفساد واسم النطاق large scale corraupcion

نظراً لطبيعة نشأة الدولة النيجيرية والتأثيرات السلبية التى خلفتها الخبرة الاستعمارية على مرحلة مابعد الاستقلال، بالإضافة إلى تعقد وتشابك الواقع السياسى والاجتماعى فى نيجيريا فإنها لم تستسلم لفساد حاكم ديكتاتور أو أقلية فاسدة كما هو شائع فى كثير من الدول الأفريقية الأخرى ولكنها شهدت عمليات فساد واسعة النطاق أسهمت فيها مؤسسات الدولة ومعظم أفراد النخبة الحاكمة سواء على المستوى المحلى أو الفيدرالى. كما أن الطفرة النفطية التى شهدتها نيجيريا أفضت إلى أن يصبح النفط عماد الإقتصاد النيجيرى فى الوقت الذى أوشكت فيه القطاعات الأخرى على الإنهيار (مثلما حدث فى قطاع الزراعة) أدى ذلك إلى أن الثروة النفطية وإن لم تخلق واقع الفساد فى نيجيريا فإنها أسهمت فى زيادة انتشار عملياته ووجود

أنماط معينة كالفساد واسع النطاق - أضحت ملمحا خاصا بالواقع النيجيرى .
ورغم أن الحكام العسكريين يعلنون دائما أنهم يسعون إلى تطهير بلدانهم من الفساد ويبرز ذلك واضحا من قراءة التصريحات الأولى التى يعلنوها فور استيلائهم على السلطة فإن كلا من النظم العسكرية والمدنية (باستثناء محدود) أسهمت أسهاماً كبيراً فى انتشار الفساد على نطاق واسع فى المجتمع النيجيرى . وقد سبق وان أشرنا إلى عمليات الفساد الكبيرة فى ظل حكم الجنرال جرون (فضيحة الأسمنت) . ولإبراز مدى فساد الجمهورية الثانية فى نيجيريا سوف نشير على سبيل المثال إلى قضيتين من قضايا الفساد واسع النطاق وهما الفساد فى قطاع النفط . وفضيحة الأرز .

(أ) الفساد فى قطاع النفط النيجيرى : (١٨)

لاشك ان اعتماد الدولة بشكل متزايد على عوائدها النفطية فى ظل واقع الفساد الذى امتشرى فى جنبات المجتمع النيجيرى حتى أنه أكتسى بصفه قيمية ومؤسسية قد أسهم فى انتشار عمليات الفساد واسعة النطاق فى كل مايتعلق بصناعة البترول وربما يعد ذلك أحد المقومات الأساسية التى أودت بحياة الجمهورية الثانية فى نيجيريا .

ففى ٢٣ نوفمبر ١٩٨٤ أعلن وزير النفط النيجيرى أن بلاده خسرت ما يربو على (١٦) بليون دولار من عوائد النفط خلال الفترة الثانية من حكم الحاج شيهو شاجارى . وأن هذا الرقم يمثل عشرين فى المئة من اجمالى العائدات الحكومية المتوقعة من صناعة النفط . وتمثل الفساد فى قطاع النفط خلال تلك الفترة أساسا فى عمليات التهريب ، وسرقة منتجات النفط ، والتحايل على تطبيق اللوائح المنظمه لصناعة وتجارة النفط .

لقد كانت الإجراءات الرسمية تقضى بأن تقوم « هيئة البترول القومية النيجيرية » ببيع منتجات النفط المستخدمه فى الصناعات الثقيلة ومحركات السفن بسعر محدد هو عشرة كويو للتر الواحد - عشرة من الموزعين المعتمدين ، على ان يقوم هؤلاء بتوزيع المنتجات للأستهلاك المحلى . غير ان هذه الإجراءات ضرب بها عرض الحائط اذ كانت تلك المنتجات تباع لموزعين غير معتمدين بشكل غير قانونى وبسعر أعلى من السعر الرسمى (١٤ كويو للتر الواحد) ثم يقوم هؤلاء الموزعين غير المعتمدين بالبيع لمجموعة من الوسطاء المزودين بمكنة النقل والشحن ، بعدئذ يتم نقل النفط ويباع إلى السفن الأجنبية فى المياه النيجيرية . وكان سعر اللتر الواحد يصل إلى نحو عشرين كويو .

ومن الملاحظ إن وسطاء النفط حققوا أرباحاً طائلة لأنهم كانوا يتلقون الثمن بالدولار

طبقاً للأسعار السائدة في السوق غير الرسمية (كان سعر الدولار بالعملة المحلية في ذلك الوقت اعلى مرتين ونصف من السعر الرسمي).

وطبقاً للتقديرات الرسمية فإن سرقة النفط النيجيري كانت تأخذ شكل الإستيلاء على حمولات ناقلات النفط وتغيير مسارها وبيع حمولاتها لعملاء أجنبى آخرين. وفي هذا السياق فإن نحو (١٨٩) ناقلة نفط فشلت في الوصول الى جهة التصدير المقصوده، حيث قام بعض ذوى النفوذ النيجيريين ببيع حمولة هذه الناقلات بأسعار مرتفعة لحسابهم الخاص. وقد بلغت قيمة الصادرات غير القانونيه من الجازولين والوقود المأخوذ من مصفاة (وارى) Warri نحو (٤٠٠) مليون دولار سنوياً. وتورط في هذه العمليات بعض مسئولى « الهيئة القومية للبترو ل » وموزعيهم المعتمدين، وكذلك بعض الوسطاء الممثلين لمصالح أجنبية.

وتجدر الإشارة إلى أن الحصول على تصاريح للتجارة في سلع استراتيجية يمثل في البلدان الأفريقية مصدراً في حد ذاته للحصول على المال والثروة. إذ يقوم معظم أصحاب هذه التصاريح ببيعها مقابل مبالغ مالية كبيرة. وعلى سبيل المثال فإن الحكومة النيجيرية أعطت اثنين وسبعين تصريحاً لبيع النفط الخام والمراجعة تبين أن اثنين منها فقط كانا يعملان في أعمال النفط بشكل حقيقى، أما باقى التصاريح فقد تم بيعها لآخرين.

ولاشك ان الفساد فى قطاع النفط قد ترك أثراً سيئاً على الاقتصاد النيجيرى فإذا نحينا جانباً الخسارة المالية التى تعدت بلايين الدولارات، فإن الاستيلاء على منتجات النفط بشكل غير شرعى أدى الى حدوث نقص خطير فى منتجات النفط اللازمه للإستهلاك المحلى. فنقص الوقود أدى إلى اغلاق العديد من المصانع بالإضافة الى زيادة أسعار وسائل النقل والمواصلات، ومن الطريف فى هذا الصدد أن شركة شل « لتنمية البترول المحدوده » وهى أكبر منتج للنفط الخام فى نيجيريا آنذاك لم تكن غير قادره فى عام ١٩٨٤ على ارسال قوارب امداد لمنشأتها النفطية فى المياه النيجيريه بسبب نقص الوقود.

(ب) فضيحة الأرز :

أوضحت كثير من المحاكمات التى أجريت فى نيجيريا بعد انهيار الجمهورية الثانية أن الوظيفة العامة تتيح لشاغليها فرصاً يصعب مقاومتها للتورط فى عمليات فساد واسعة النطاق. وعلى سبيل المثال فقد اعترف أحد رجال الأعمال المتهمين بالفساد - وهو ازيكو ابراهيم عضو اللجنة التنفيذية السابق للحزب الوطنى النيجيرى - بأنه بنى مركزه الاقتصادى على هدية عيد ميلاد قدمت له طوعاً من رجل أعمال فرنسى وبلغت قيمتها نحو ربع مليون دولار. كما أن عمرو

ديكو - المتهم الآخر فى قضايا فساد واسعة النطاق - قد أوضح أن الحقائق الممتلئة بالنقود السائلة التى سلمت لمنزله ما هى إلا مساهمات قانونية أعطيت له عن طيب خاطر . (١٩)

على أن الإتهام الرئيسى الذى وجه لعمر و ديكو كان يتعلق بما أطلق عليه اسم فضيحة الأرز خلال فترة رئاسته للجنة العمل الرئاسية بشأن الأرز . إذ كان الهدف من انشاء هذه اللجنة تتمثل فى العمل على تثبيت أسعار الأرز فى الأسواق النيجيرية . غير أنه من الناحية الواقعية أضحت عمليات توزيع الأرز بمثابة نوع من المكافأة الحزبية أو مجرد رشاوى بسيطه . كما أن موزعى الأرز المحليين حققوا أرباحا طائلة من جراء رفع أسعار الأرز .

ويأتى تصنيف هذه الفضيحة ضمن عمليات الفساد واسعة النطاق بسبب ضخامة المبالغ المالية التى تضمنتها . فعلى سبيل المثال حصل عمرو ديكو على مايربو على أربعة ملايين نيرة مقابل موافقه على عقد أرز واحد تم منحه لشركة صغيره هى (يورو تراد نيجيريا المحدوده) .

Euru trade Nigeria ltd

وقد اعترفت هذه الشركة أثناء التحقيقات بأنها دفعت مبالغ أخرى لديكو وغيره من قادة الحزب الوطنى النيجيرى . ولاشك ان اعتراف مثل هذه الشركة الصغيرة بدفع نحو عشرة ملايين دولار على سبيل الرشوة فان ذلك يعطى المرء فكرة تقريبيه عن مدى الأرباح التى حققتها فى تجارة الارز (٢٠)

وهكذا يتضح أن كبار المسئولين الحكوميين والسياسيين تورطوا فى عمليات فساد واسعة النطاق كان لها دور كبير فى تكريس الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى المجتمع النيجيرى وزيادة حدة عدم المساواة الاجتماعية .

٣ - الفساد الانتخابى فى نيجيريا

أحد السمات البارزة للحياة السياسية فى الدولة الأفريقية فى مرحلة ما بعد الاستقلال هى استخدام العملية الانتخابية لتدعيم سيطرة النخبة الحاكمة وإضفاء نوع من الشرعية على تواجدها فى السلطة . أى أن الهدف الحقيقى للانتخابات أضحي مجرد تعبير بيانى لوجوده على مستوى التطبيق الفعلى . ومن ثم أضحت عملية الانتخاب بمثابة إنتقاء واختيار بواسطة التحالف الحاكم وليس من قبل الجماهير الأمر الذى يجعلنا أمام مفهومى الاختيار والانتقاء (selection) وليس مفهوم الانتخاب (election) فالمفهوم الأول عادة مايشير إلى الانتقاء الذى ربما قد يتم بواسطة شخص أو مجموعة صغيرة ، أما المفهوم الثانى فإنه يشير إلى الاختيار بواسطة الإقتراع العام عادة . وقد برز هذا التمييز واضحاً فى انتخابات ١٩٨٢ فى نيجيريا كما

سوف يأتي بيانه .

ومن بين الوسائل المنتشرة التي تؤدي إلى فساد العملية الانتخابية استخدام أجهزة الدولة المختلفة لتزوير الانتخابات، واللجوء إلى القمع والتهم لترويع الناخبين والمرشحين، وشراء أصوات الناخبين بما يؤدي إلى التأثير على إرادتهم الحرة في عملية الاختيار ... الخ .

وقد استخدمت كافة الوسائل السابقة وغيرها في انتخابات ١٩٨٢ في نيجيريا وربما يكون ذلك أحد العوامل الهامة التي أدت إلى سقوط الجمهورية الثانية والاطاحة بنظام « شيهو شاجارى » عن طريق الانقلاب العسكرى الذى قاده الجنرال محمد بوهارى فى ٢١ ديسمبر ١٩٨٢ .

ويمكن مناقشة الفساد الانتخابى فى نيجيريا عام ١٩٨٢ من خلال التركيز على دور كل من الأجهزة والمؤسسات التالية : (٢٢)

(أ) لجنة الانتخابات الفيدرالية (fedeco)

(ب) قوات الشرطة .

(ج) وسائل الاعلام .

إن مستوى الاستعدادات التي قامت بها اللجنة الانتخابية الفيدرالية قد أسهم بشكل واضح فى التأثير على عملية الانتخابات ذاتها . وما لاشك فيه أن تأخير إصدار قانون الانتخابات قد أثر سلباً على مقدرة اللجنة لأجراء الترتيبات اللازمة فى موعدها الصحيح .

لقد ثارت الشكوك فى أذهان المواطنين حينما أصدرت اللجنة القائمة الانتخابية وهى خالية من أسماء كبار السياسيين المعروفين على المستوى القومى .

بل إن عملية تسجيل الناخبين قد شابها الكثير من أوجه القصور والأهمال وكانت ماثرة انتقادات حادة من مختلف الاتجاهات السياسية فى البلاد . ومن الأمور التى تثير الدهشة والاستغراب فى هذا الصدد أن حاكم ولاية أويو (OYO) بولايجى (bolaige) قد سجل فى جداول الانتخاب على أنه أنشى . كما أن اسم الحاكم مباكوى (mbakwe) قد حذف من قائمة الايمو (imo) مما دفع به إلى القول بضرورة عودة الحكم الاستعماري مرة أخرى لنيجيريا (وذلك على سبيل التهكم والسخرية) .

وقبل اجراء الانتخابات بشهرين لم تكن أماكن الاقتراع العام معدة ولم يكن تم بعد تدريب مسئولى الأمن الذين سوف يوكل إليهم مهمة تأمين العملية الانتخابية، كما أن القائمة الانتخابية الصحيحة لم تعلن إلا قبيل الانتخابات بقليل وذلك لأسباب أمنية، وعندما أرادت الأحزاب المتنافسة الاطلاع على هذه القائمة طلب منها شراؤها بمبلغ (١٦) مليون نيرة، وهو الأمر

الذى جعل الاستفادة منها مقصورا على من يقدر على دفع هذا المبلغ .
أضف الى ما سبق فإن لجنة الانتخابات الفيدرالية قررت تغيير نمط الانتخابات فبدلا من البدء بإجراء الانتخابات البرلمانية ثم بعد ذلك تجرى الانتخابات الرئاسية اتفق على ان يتم البدء بالانتخابات الرئاسية . ولاشك ان هذا التعديل أثار الشكوك لأن الحزب الذى سوف يفوز بالانتخابات الرئاسية ستكون له ميزة تؤهله للفوز بالانتخابات الأخرى .

ومن الملاحظ أن اللجنة قررت فرز الأصوات فى أماكن الانتخاب بدلا من المراكز الانتخابية الكبرى، ولتأمين نجاح هذه العملية اشترت اللجنة (١٠٠٠٠٠) مشكاه تنار بالكيروسين بتكلفة مليون ونصف نيرة . وقد أدى ذلك إلى تشكك الأفراد ولاسيما المرشحين، وقلقهم حول مدى توافر الكيروسين اللازم .

ومن جهة أخرى فإن الدور الذى لعبته قوات الشرطة النيجيرية أثر بشكل مباشر على طبيعة العملية الانتخابية . فلم يعهد على الشرطة انها دافعت قط عن مصالح الفقراء والمحرومين أو أنها وقفت موقف الحياد فى الصراعات السياسية . فقد عرفت بممارساتها الفاسدة وعدم فعاليتها فى كثير من المواقف .

لقد كان الاعتقاد الغالب على مأمورى الشرطة فى الولايات النيجيرية المختلفة أن بمقدورهم التحكم فى مستقبل العمل السياسى . إذ أضحى وضعهم الفعلى أشبه بوضع الحكام العسكريين . ففى الفترة التى سبقت وأعقبت إنتخابات ١٩٨٢ كان المفتش العام للشرطة النيجيرية دائم الظهور بزيه العسكرى الكامل على شاشات التلفاز محذرا العامة من القيام بأية تظاهرات أو أعمال احتجاجية ضد نتائج الانتخابات . ولإعطاء هذا التحذير قدراً من المصدقة ألغيت أجازات جميع الضباط فى قطاع الشرطة، وعقدت اجتماعات مستمرة لقيادات الشرطة، ووضعت قوات مكافحة الشغب على أهبة الاستعداد فى كثير من الولايات، كما تم تدريب نحو ٦٥ ألف فرد تدريباً شبه عسكرى للاستعانة بهم فى مقاومة أية أحداث للشغب ولاشك أن هذا المظهر العان كان يعطى انطباعاً للناظرين بأن نيجيريا فى حالة استنفار عام للدخول فى حرب . وعزز من هذا الانطباع وجود قوات عسكرية عند تقاطع الطرق الرئيسية فى جميع أنحاء نيجيريا لتفتيش جميع المركبات المارة .

ومن جهة ثالثة فإن الدور الذى لعبته وسائل الإعلام النيجيرية المختلفة قد أثر بشكل كبير على السلوك والأداء الانتخابى عام ١٩٨٢ . ففى تلك الفترة كان هناك نحو (٢٧) جريدة يومية ونحو ثلاثين محطة اذاعية ، وعدد مماثل تقريبا من القنوات التليفزيونية . وقد ظهر نحو ٥٠ %

من هذه الوسائل إلى حيز الوجود بعد عام ١٩٧٩، أى مع بداية الجمهورية الثانية فى نيجيريا. وكان أغلب هذه الوسائل الإعلامية مملوك للدولة سواء على المستوى الفيدرالى أو المحلى. ونظرا لأن الصحفيين كانوا بمثابة موظفين عموميين فإنهم إفتقدوا الموضوعية فى معظم تقاريرهم وتحليلاتهم. والدليل على ذلك أن وسائل الاعلام المملوكة للحكومة الفيدرالية كانت عبارة عن بوق دعائية لصالح الحزب الوطنى النيجيرى الحاكم. وعندما قامت بعض أجهزة الاعلام فى عدد من الولايات التى لا تؤيد الحزب الوطنى بانتقاد الحكومة الفيدرالية ولاسيما فى مواجهة الممارسات الفاسدة لقيادات الحزب الوطنى فإنها تلقت تهديداً واضحاً من الحكومة بإغلاق مقارها اذا ما استمرت فى تهديد السلام والاستقرار فى نيجيريا.

وعليه فإن وسائل الاعلام النيجيرية قد تم تحجيمه وتقليصه سواء من خلال إفساد كبار الاعلاميين أو من خلال التهديدات الحكومية المسنمة والتدخلات السافرة من قبل أفراد الشرطة التى كثيراً ما كانت تقتحم مقار وسائل الاعلام المختلفة بهدف ترويع العاملين فيها والتأثير على معالجتهم للقضايا العامة.

وهكذا فإن الفترة التى سبقت إنتخابات ١٩٨٢ كانت تتميز بالغموض وعدم الأستقرار. فالجماهير كانت فى حيرة من أمرها : من تصدق؟ وبمن تشق ؟ . وفى ظل غياب الحقيقة عادة ماتجد الشائعات طريقها لأذهان العامة . وهذا ماحدث فى نيجيريا حيث انتشرت شائعات عن أعمال عنف مريعة، وعن وقوع انقلاب عسكري، وحتى عن حدوث تدخل خارجى. وكان كل طرف من أطراف القوى السياسية يزكى بعض الشائعات التى تدعم من موقفه وتفوض من موقف الأطراف الأخرى .

أن أحداث إنتخابات ١٩٨٢ أثبتت أن الشرطة تصرفت كما لو كانت فى حالة إستنفار للدخول فى حرب ضد قوة كبرى، وتصرف السياسيون كما لو كانت السياسة هى الفرصة الوحيدة الممكنة للوجود البشرى فهى بالنسبة لهم مسألة حياة أو موت .

لقد انعكست العوامل السابقة على الأداء الانتخابى الذى شهد عمليات تزوير وتلاعب واسعة النطاق وهو ما عبر عنه بوضوح الزعيم الراحل أو بافيمى أولوو أحد زعماء المعارضة حيث قال :

« لقد كان هناك تلاعب فى انتخابات ١٩٧٩ .. بيد أن التلاعب هذه المرة (يعنى فى ١٩٨٢) كان

على نطاق واسع، وسوف يستغرق الأمر قرابة شهر لتجميع الحقائق والأرقام الصحيحة لرفع دعوى قضائية . انهم لم يسمحوا للناخبين في سو كوتو وبورنو بالتصويت على الاطلاق . أن الناخبين في حوالي ٨٥٪ من المراكز الانتخابية لم يتمكنوا من الادلاء بأصواتهم. ولم يتمكن مندوبي الناخبين من القيام بمهامهم في مراقبة فرز الأصوات حيث قامت السلطات بطردهم، وقد استخدمت الهراوات والقنابل المسيلة للدموع لطرد الناخبين الذين أرادوا حضور فرز الأصوات» (٢٤)

وإذا كان التصريح السابق يعبر عن غضب أحد المرشحين الذين خسروا اظللنتخابات فان التصريح الذي أدلى به الجنرال محمد بوهاري يعبر عن رأى القائمين بانقلاب ١٩٨٢ حيث أكد على ان الانتخابات يمكن ان تكون أى شئ إلا أن تكون حرة ونزيهة . وعلى الرغم من رفع بعض الدعاوى القضائية للنظر في مسألة تزوير الانتخابات فان معظم المتضررين لم يقوموا برفع مثل هذه الدعاوى وذلك لإيمانهم الراسخ بعدم حياد المؤسسة القضائية في الأمور السياسية ، بالإضافة إلى فساد الهيئة القضائية ذاتها .

نظام بابا نجيدا واشكالية الفساد المزمن

حاول الجنرال ابراهيم بابا نجيدا بعد سيطرته على مقاليد الحكم في نيجيريا فى اعقاب الانقلاب العسكرى الذى أطاح بحكومة الجنرال محمد بوخارى فى ٢٧ اغسطس ١٩٨٥ أن يبرر حركته الانقلابية من خلال الإتهامات التى وجهها للحكومة العسكرية السابقة . اذا إنتقد حكومة بخارى العسكرية بأنها استمرت فى اتباع نفس المنحى الذى كانت تسير عليه الحكومة المدنية للحاج شيهو شاجارى والذى من أجله قرر الجيش الاطاحة بها . أضف إلى ذلك فقد أكد بابا نجيدا فى أول بيان له إلى الأمة على أن الحكومة السابقة قد انتهكت حقوق الإنسان بشكل صارخ حيث احتجزت العديد من السياسيين والمثقفين والطلبة ورجال الأعمال دون توجيه أى تهم اليهم . وبالفعل فإن بابا نجيدا أصدر أوامره بالعفو عن معظم المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم بعض الشخصيات البارزة فى نظام شاجارى السابق أمثال وزير الشئون الخارجية السابق أشايا عوده ، ومستشار البترول والطاقة السابق يحيى ديكو (شقيق عمرو ديكو) ، وحاكم ولاية لاجوس السابق لطيف جاكندى ، (٢٥)

على ان أكثر القرارات التى قوبلت بترحاب شعبى واسع هو ذلك القرار الذى اتخذه بابا نجيدا بالغاء المرسوم رقم ٤ الذى كان يقضى بفرض عقوبات بالسجن طويلة الأجل على كل من يوجه إنتقاد للحكومة العسكرية السابقة .

وعلى الرغم من كل محاولات بابا نجيدا لتحسين صورة نظامه العسكرى فإن الضغوط الخاصة بالتورط فى أعمال الفساد استمرت مسيطرة فى الواقع النيجيرى سواء كانت ضغوطا داخلية أو خارجية . لرغبة أصحاب الوظائف العامه فى استغلال مراكزهم الوظيفية لتحقيق ثروات كبيرة بطرق غير قانونية توازى تماما رغبة رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب فى تمرير مشروعاتهم وأعمالهم حتى لا تقع فى اسار الاجراءات البيروقراطية المعوقه والتي تتطلب موافقه بعض الوزراء أو مسئولى الجمارك أو قوات الشرطه . . الخ

ومن الملاحظ حقا أن محاولة الانقلاب الفاشله ضد نظام الجنرال ابراهيم بابا نجيدا والتي تزعمها العميد جيديون أوركار فى ٢٢ ابريل ١٩٩٠ أثارت - كغيرها من الأعمال الانقلابية - بشكل واضح قضايا الفساد والفوضى التي أضحت ملمحاً أساسياً للنظام السياسى فى نيجيريا بغض النظر عن طبيعته المدنية أو العسكرية . (٢٦)

لقد انغمس كثير من الحكام العسكريين للولايات النيجيرية فى أعمال الفساد وانتشرت القصص والروايات الصحفية عن القصور المنيقة والسيارات الفارهة التي يمتلكها هؤلاء الحكام . ولا يقتصر الفساد عند هذا المستوى بل انه يمتد ليشمل الحكومة والمؤسسات العامة وهو الأمر الذى أكدته تقرير المفتش العام الفيدرالى عام ١٩٨٨ حيث أورد عدد من الحالات الخاصة بإهدار الأموال العامه والإثراء غير المشروع للمسؤولين على حساب وظائفهم العامه . ومن أبرز الأمثلة على فساد حكام الولايات العسكريين فى نيجيريا أنه فى ولاية أوجون استقال المراجع المالى الدكتور أولاسينى اكينتولا بللو من منصبه بعد اتهامه لحاكم الولاية العسكرى الكابتن محمد لاوال بالفساد وتبديد الأموال العامة . وطبقا لأولاسينى فقد قام الحاكم العسكرى بسحب (٤٠) مليون نيره من أرصدة الولاية الثابته، وأمر بدفع مايقرب من (٧٠٪) من قيمة عقود لم يبدأ العمل بمقتضاها بعد (٢٧) ولم يتوقف اتهام الحكام العسكريين بالفساد، ففي يناير ١٩٩٠ قدم مفتش الصحة فى ولاية رفرز إستقالته احتجاجاً على سوء استخدام الأموال العامة من قبل حاكم الولاية . وقد اضطر بابا نجيدا فى بعض الحالات إلى إقالة أسوأ الحكام العسكريين سمعة فى قضايا الفساد .

ويمكن القول أن الأنماط الأساسية للفساد فى نيجيريا والتي سادت فى ظل الجمهورية الثانية قد استمرت وتم تكريسها فى ظل نظام الحكم العسكرى للجنرال ابراهيم بابا نجيدا . فالنمط الخاص بإهدار وتبديد الأموال العامة يبرز واضحاً فى استغلال المناصب الحكومية والسياسية لتحقيق الإثراء السريع بشكل غير مشروع وتؤكد الأمثلة التي ذكرناها أنفا استمرار

هذا النمط من أنماط الفساد السياسى .

وثمة أمثلة عديدة لنمط الفساد واسع النطاق فى ظل نظام بابا نجيدا والتي أشارت بعض التقارير إلى تورط الرئيس نفسه فى هذه الممارسات ففى أثناء حرب الخليج قامت الحكومة النيجيرية بعقد عدد من الصفقات البترولية تبين بعدها أن نحو ثلاثة مليارات دولار من إجمالى خمسة مليارات قيمة هذه الصفقات لم تسجل بصورة رسمية فى الحسابات الحكومية الموجودة بالبنك المركزى ومن بين عمليات استنزاف الموارد العامة فى نيجيريا تعاقد الحكومة مع شركة ألمانية على إنشاء مصنع لصهر الألومنيوم، وتبلغ قيمة العقد نحو مليار دولار . ولاشك . أن التكلفة التى اعلنتها الحكومة النيجيرية لإنشاء المصنع تزيد بنحو (٦٠٪) أو ربما ١٠٠٪ عن تكلفة المصانع المماثلة فى أى مكان آخر . (٢٨)

ويؤكد لارى دياموند أن السياسات الانتخابية التى طبقت فى ظل نظام بابا نجيدا لم تختلف عن تلك التى طبقت فى ظل الجمهورية الثانية ففى الانتخابات المحلية لعام ١٩٨٧ تم توزيع (٧٢) مليون بطاقة انتخابية فى حين أن عدد الناخبين المسجلين فى نيجيريا لا يزيد عن ٥٠ مليون ناخب . وهو ما يعنى ببساطة حدوث عمليات تزوير واسعة النطاق فى تسجيل الناخبين كأن يتم تسجيل الأطفال والموتى والأشخاص غير الموجودين (٢٩) وقد تكررت نفس عمليات التزوير فى الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التى أجريت فى إطار برنامج حكومة بابانجيدا العسكرية لتسليم السلطة لحكومة مدنية فى يناير ١٩٩٢ . ونظراً لتعرض الإجراءات الانتخابية لعمليات تزوير واسعة النطاق - إذ تبين أن عدد الذين أدلوا بأصواتهم الانتخابية يفوق كثيراً العدد الرسمى للناخبين المسجلين فى جداول الانتخابات - فقد اضطرت الحكومة العسكرية لالغاء نتائج هذه الجولة من الانتخابات الرئاسية فى أوائل أغسطس ١٩٩٢ .

وقد استمر المال يلعب دوراً سياسياً غير أخلاقى فى ظل حكومة بابا نجيدا . ففى عام ١٩٨٩ تنافست العديد من الجمعيات والتنظيمات السياسية والنقابية لكى تحصل على ترخيص رسمى بأن تصبح أحد الحزبين السياسيين المسموح لها بممارسة نشاطها السياسى فى ظل النظام الجديد ، وتؤكد كثير من المصادر أن رجال الأعمال والشخصيات السياسية البارزة أنفقوا أموالاً طائلة قدرت بنحو ٢٥٠ مليون نيرة للحصول على ترخيص بإنشاء حزب سياسى .

ويلاحظ أن النيرة فى ذلك الوقت كانت تزيد فى قيمتها على الدولار . ولاشك أن هذه التكلفة المرتفعة للممارسة السياسية تثير تساؤلاً جوهرياً بخصوص السياسة النيجيرية وهو يتمثل فى الدوافع والأسباب التى تقف وراء سعى السياسيين والعسكريين للفوز بالسلطة .

واعتبار هذا الأمر هدفاً أسمى بالنسبة لهم بحيث تصبح ساحة الممارسة السياسية ساحة حرب ونزال ومآلة موت أوحياه (٢٠)

وحقيقة الأمر أن الوصول إلى المناصب الحكومية والسياسية في نيجيريا أضحي يمثل فرصة كبيرة لتحقيق ثراء سريع بشكل غير مشروع. وهو الأمر الذي يبرر مخاطر وتكاليف السياسة المرتفعة في نيجيريا منذ استقلالها. ومن المشكلات الأساسية التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في نيجيريا والانتقال للجمهوريه الثالثة مشكلة التعداد العام للسكان لها من ابعاد سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة. فقد أنقذت الحكومة العسكرية مايربو على بليونى نيره لإجراء التعداد العام للسكان فى عام ١٩٩١ بيد أن النتائج النهائية لهذا التعداد أثارت جدلا واسعا داخل نيجيريا وخارجها حيث كان من الشائع وفقا للتقديرات الدولية أن تعداد السكان النيجيريين يصل إلى (١٢٠) بليوناً، بيد أن احصاء ١٩٩١ انتهى إلى أن تعداد نيجيريا هو (٨٨ر٥) مليون نسمة فقط. (٢١)

ومن المعروف أن تعداد ١٩٩١ هو الرابع منذ الاستقلال. وقد ألغيت نتائج التعداد العام الأول عام ١٩٦٢ لها ترتب عليها من عدم استقرار سياسى حاد، أما التعداد العام الثانى والذي أجرى عام ١٩٦٣ فقد أقرت نتائجه بواسطة قرار من المحكمة العليا. وكان مصير نتائج التعداد العام الثالث سنة ١٩٧٣ هو الإلغاء لنفس الأسباب التى أفضت إلى إلغاء التعداد العام الأول. وعليه فإن نتائج أى تعداد عام للسكان فى نيجيريا ينبغي ان ينظر اليها دائماً فى سياق واقع التنافس والصراع الأثنى والقبلى والأقليمى الذى تعاني منه نيجيريا.

وعلى الرغم من أن الرئيس بابا نجيدا اقترح على مواطنيه ان لا يكون التعداد العام موضوعا لاثاره الصراعات والتنافس بين الجماعات الثقافية والعرقية والاقليميه فى نيجيريا، إلا أن هذا الاقتراح قوبل بالرفض من الناحية الواقعية، ففى ولاية أويو قام مجلسها النيابى برفع دعوى قضائية ضد اللجنة القومية للانتخابات بشأن نتائج تعداد ١٩٩١. وطلب المجلس من المحكمة ان تقوم بمنع اللجنة من الاعتماد على هذه النتائج فى عملية اعادة تنظيم الجداول الانتخابيه الخاصة بالولاية. ومن بين الأمانيد التى اعتمد عليها المجلس النيابى للولاية ان تلاميذ المرحلة الابتدائية فقط يقدرون بأكثر من مليون طفل، الى جانب فئات أخرى من السكان تقطن ولاية أويو. وتعجب مشرعوا الولاية من ان تعداد ولايتهم طبقا لنتائج ١٩٩١ يبلغ نحو (٢ر٤) مليون نسمة فى حين ان تعداد ١٩٦٣ لكل من ولايتى أويو وأوسون يبلغ نحو (٥ر٢) مليون نسمة، وهذا يعنى ان زيادة السكان فى المنطقة بلغت نحو أربعمانه ألف نسمة فقط بعد (٢٩) عاماً! (٢٢)

وفى ولاية يورنو قام مجلسها النيابى بتشكيل لجنة برلمانية لدراسة نتائج تعداد ١٩٩١ حيث شكك المجلس فى اجراءات التعداد العام واتهمها بمخالفة القواعد والأعراف المتبعة فى دراسات السكان والنمو . (٢٣)

خلاصة القول أن الممارسة السياسية فى نيجيريا بعد الاستقلال كشفت عن وجود طبقة سياسية حاكمة متميزة عن عامة المواطنين التى تعاني من ظروف اقتصادية بالغة سوء . وعلى الرغم من الاختلافات العرقية والاقليمية، والانقسامات الدينية، والتوترات المدنية - العسكرية التى توجد بين أجنحة هذه الطبقة فإنها تحتفظ بشيء من التماسك بفضل جموحها للسلطة وسعيها الدءوب للاحتفاظ بها . ولاشك أن هذه الطبقة الحاكمة تعمل بكل السبل على تكديس الثروة المملوكة لديها بفضل سيطرتها على علاقات السلطة . ومن ثم أضحت الأجيال الجديدة سواء بين صفوف المدنيين أو العسكريين على استعداد للدخول فى عمليات الممارسة الفاسدة التى توفرها شبكة علاقات السلطة وذلك من أجل التمتع بالمزايا المادية المتحققة من خلال هذا النظام أى ان التمسك بالمبادئ والقيم الأخلاقية والقواعد الديمقراطية أضحت قائماً فقط فى ميدان الخطب والتصريحات البيانية . وطبقاً لأحد الحكام العسكريين السابقين، العقيد يوحنا ماداكى، والذي كان يشير إلى نزاهته وأمانته وسط بيئه فاسدة، فإن أصحاب المناصب الرسمية الرفيعة الذين يرفضون التورط فى ممارسات فاسدة ينظر اليهم على أنهم بلهاء لا يفقهون شيئاً فى أمور السياسة الواقعية . يقول الحاكم السابق منتقداً « ما فائدة ان تكون مستقيماً ؟ فهؤلاء الذين يفضلون حياه الفاقة على التمتع بالمزايا المادية للفساد يوصفون بالحمق والغباء . وعليه فانه لا يوجد أدنى احترام وتقدير للعمل الشاق، أو للإنجاز الأكاديمي، أو للتفوق والابداع عموماً » (٢٤)

وهكذا فإنه بالرغم من حديث الحكومات المتعاقبة فى نيجيريا - عسكرية كانت أم مدنية - عن محاربة الفساد واقتلاع جذوره فقد أضحت شبكة علاقات السلطة المسببة للفساد منتشرة داخل النظام وعلى كل المستويات . ومن ثم فإن القضاء على الفساد أمر صعب المنال وسط هذه البيئة الملائمة له .

الفصل الثالث

استراتيجيات الاصلاح

ينتشر الفساد السياسى فى افريقيا وسط بيئة مليئة بالتحديات . فمعظم الدول الأفريقية تعاني من تحدى التكامل القومى وبناء الدولة القومية . وتحدى صياغة هوية قومية واحدة وتحدى التنمية والتخلص من ربقة التخلف والتبعية . فثمة أزمة هيكلية عامة يرتبط بها ويترتب عليها تحدى الفساد فيها . وتأتى خطورة هذا التحدى من كونه يمثل ظاهرة مركبة ومتشابكة الأبعاد تتداخل فيها الجوانب السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية . . . الخ . وقد يصل هذا التحدى مدى بعيدا بحيث يمكن أن نميز بين نظم سياسية فاسدة وأخرى تشهد بعض مستويات الفساد ، وبين مجتمعات فاسدة يصبح فيها الفساد حقيقة حياتية دائمة ، وأخرى غير فاسدة يكون الفساد فيها ظاهرة عرضية مؤقتة .

ولمواجهة هذا التحدى فإن معظم الدول الأفريقية تتبنى استراتيجيات حكومية للقضاء على الفساد او على الأقل تقويض نطاق أنتشاره ، ومن ذلك تشكيل لجان دائمة للتحقيق وتقصى الحقائق ، وتبنى حملات قومية للتطهير ، والاعلان عن دساتير أخلاقية تشكل ضابطاً للسلوك العام .

وعلى صعيد آخر يطرح عدد من الباحثين نمطاً آخر من الاستراتيجيات البديلة يرون بأنها كفيلة بالقضاء على الفساد فى افريقيا على المدى البعيد . ويركز هذا الفصل من الدراسة على عرض وتحليل هذين النمطين من إستراتيجيات الإصلاح وذلك فى مبحثين على النحو التالى :

المبحث الأول

إستراتيجيات الإصلاح الحكومية

لا شك أن معظم الزعماء السياسيين فى أفريقيا يدينون الفساد بكافة صورته وأشكاله بشكل علنى صريح. وتبدو هذه الأدانة فى بعض الأحيان مجرد تصريح بيانى غير مصحوب بتغيرات حقيقية فى المؤسسات السياسية والاقتصادية فى المجتمع. على أنه تجدر الإشارة الى أن الرئيس التنزانى السابق جوليوس نيريرى أستطاع أن يتخذ بعض الاجراءات الايجابية التى كان من شأنها تقويض أنتشار الفساد فى المجتمع التنزانى - ويهدف هذا الجزء من الدراسة مناقشة الامتراتيجيات الحكومية وبيان أهميتها ونتائجها .

وتتضمن الإستراتيجية الأولى فى مكافحة الفساد والتى أخذت بها بعض الدول الأفريقية إصدار تشريعات وقوانين وقرارات من شأنها الحد من تفشى الفساد فى المجتمع. ومن الأمثلة البارزة على ذلك دليل القيادة : leadership code : فى كل من تنزانيا وزامبيا، وقانون السلوك، ومحكمة السلوك فى نيجيريا.

لقد كان دليل القيادة الذى أصدره الرئيس نيريرى فى تنزانيا يمثل الجزء الأخير من اعلان أروشا عام ١٩٦٧. (١)

والغاية الأساسية من وراء هذا الدليل هى محاولة منع تكوين طبقة بيروقراطية وإدارية جديدة مهيمنة فى تنزانيا. إذ أنه أشرط على كل قائد أن يكون من بين صفوف العمال والفلاحين ولا يقوم بأية أنشطه رأسمالية أو اقطاعية. وعليه فقد حرم على القائد أن:

- يمتلك أسهما فى شركات أو جمعيات خاصة .

- يقوم بمهام الإدارة فى شركة خاصة .

- يمتلك منازل بغرض تأجيرها للغير .

وإذا كان دليل القيادة قد قلص من ممارسات الطبقة البيروقراطية البرجوازية المتناقضة بشكل صريح مع اعلان أروشا، فإن هذه الطبقة مع ذلك قد إستطاعت أن تحافظ على تمايزها فى المجتمع، ليس من خلال ممارساتها الخاصة فقط ولكن من خلال استخدام مؤسسات الدولة ذاتها وبشكل علنى. ومن ذلك: الاحتفالات والمأدبات التى تقام باسم الدولة والمراكز والامتراحات السكنية الخاصة بالبرستاتلز، وتزايد استخدام المركبات العامة لأغراض شخصية، وتزايد الوفود الممثلة لتنزانيا فى كافة أنواع المؤتمرات الدولية حتى بات واضحاً وكأن هؤلاء يمضون

اجازاتهم الخاصة بالخارج.

وفى زامبيا حاول الرئيس كينيث كاوندا فى اطار فلسفته الخاصة بالانسانية أن يؤكد على القيم الأخلاقية والتقليدية باعتبارها الأساس اللازم لعملية التنمية بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والمجتمعية. وقد أصدر دليلاً عاماً أسماه دليل القيادة يتضمن مجموعة من التوصيات للنخبة السياسية والبيروقراطية فى زامبيا. وهذا الدليل مع ذلك لا يتضمن أية إجراءات تفصيلية خاصة بمعاقبة هؤلاء الذين يحددون عن تعاليمه. يقول كاوندا فى دليل القيادة : (٢)

- أنا لا أريد أن أرى تفككاً فى الروابط الأسرية أو تبرء من ذوى القربى والفقراء.
- أنا لا أريد أن أرى قرارات أتخذت لتحقيق مصلحة شخصية بدلا من تطبيق الصالح العام.
- أنا لا أتوقع أن أرى الناس يستخدمون الثروة أو التعليم العالى للتحايل على القوانين.
- أنا أتوقع أن يعمل الناس بجد وأن يعيشوا حياة بسيطة.
- أنا أتوقع أن يدخر الناس أو يعيدوا الاستثمار.
- أنا أتوقع أن يساعد الناس أقاربهم الفقراء.
- أنا أتوقع أن يقبل الناس الالتزام باشتراك الدولة فى مشروعاتهم إذا كان ذلك مرغوباً فيه.
- أنا أتوقع أن يتخلص الناس من الأسهم التى يحملونها أو فوائد الأعمال التى قد تؤثر على تنفيذ واجباتهم.

- أنا أتوقع أن يقبل الناس القرارات المخالفة لأرائهم، وأن ينتظروا دورهم فى طابور الانتظار، وأن يقبلوا بأن هناك حالات أكثر استحقاقاً منهم

ونظراً لإيمان كاوندا بأهمية الجوانب الذاتية والشخصية للمجتمع الزامبى فإنه لم يلق أى اعتبار لإجراء اصلاحات هيكلية ومؤسسية من أجل تشكيل المواطن الزامبى الصالح. وعلى الرغم من عدم وجود أدلة واضحة حول تورط كاوندا نفسه فى أى ممارسات فاسدة فإنه لم يستطع أن يسيطر على فساد مساعديه وكبار المسؤولين فى حكومته.

وقد حاولت القيادة النيجيرية التصدى لظاهرة الفساد السياسى منذ الجمهورية الثانية فصدر « قانون السلوك » عام ١٩٧٩، وهو يلزم المسؤولين فى المؤسسات العامة بالكشف عن جميع ممتلكاتهم خلال فترة توليهم وظائفهم وذلك للتأكد من مصادر ثرواتهم. وفى حالة وجود تهم مؤكدة ضدهم فإنها ترفع الى « محكمة قانون السلوك » التى تمتلك حق فرض العقوبات الصارمة على المسؤولين المتورطين فى قضايا الفساد بما فى ذلك إقصاؤهم من مناصبهم ومصادرة ممتلكاتهم.^(٤)

وعلى الرغم من أن دستور ١٩٨٩ تضمن نموذجا أفضل لقانون ١٩٧٩ فإن مكتب قانون السلوك والمحكمة مازالا يعانيان من الضعف السياسى والعجز عن أداء المهام المنوطة بهما. إذ رفض العسكريون بزعامه الرئيس إبراهيم بابا نجيدا التوصيات الخاصة بتدعيم هذين الجهازين وذلك قبل نقل السلطة للمدنيين. (٥)

ومن الملاحظ حقا أنه منذ أن بدأ العمل الفعلى بقانون السلوك فى مايو ١٩٨١ وتحويله عددا من المسؤولين الذين فشلوا فى توضيح أصول ممتلكاتهم الى محكمة السلوك، والتي بدأت أعمالها فى يناير ١٩٨٩، فإن هذا الجهاز لم يعاقب بعد أى مسئول بتهمة الفساد. (٦)

أما الاستراتيجية الحكومية الثانية فى مكافحة الفساد فتتمثل فى إنشاء لجان للتحقيق وتقصى الحقائق. وقد تكون هذه اللجان مؤقتة أو دائمة وتتبع مكتب رئيس الدولة كما هو الحال فى تنزانيا. لكن ما هى الإعتبارات التى تؤدى الى إعلان النظام الحاكم عن تشكيل لجان للتحقيق فى قضايا الفساد؟ وما هى حدود الدور الذى تقوم به هذه اللجان؟ أو بعبارة أخرى مدى حياديتها وأستقلالها.

لقد خلصت إحدى الدراسات الخاصة بسيراليون أن تشكيل لجان التحقيق فى قضايا الفساد يرتبط عادة بتوافر أحد الشروط الثلاثة الآتية: (٧)
أولاً - إذا أصبحت الفضيحة عامة ومعروفة للجميع.
ثانيا - إذا تم التغير الحكومى واستبعد المتورطين فى الفساد ومن ثم يمكن تحقيق مزايا سياسية.

ثالثا - إذا تعرضت موارد الدولة للنهب والابتزاز بشكل كبير، أو اذا وقع سوء ادارة لا يمكن تجاهله.

ومع أن هذه الشروط ترتبط بخبرة واحدة هى سيراليون فإنها قابلة للتطبيق بشكل عام على الواقع الأفريقى.

بيد أن هناك اعتبارات أخرى تبرر لجوء النظام الى مثل هذه الاستراتيجية فى مكافحة الفساد. وتتمثل هذه الاعتبارات بالأساس فى البحث عن مصدر للشرعية. فقيادة الانقلابات العسكرية فى أفريقيا عادة ما يقومون بتشكيل لجان للتحقيق فى فساد القادة السابقين الذين تمت الاطاحة بهم وذلك بهدف ادانتهم وتبرير عملية الاطاحة بهم واكتساب التأييد الشعبى للنظام الجديد بما يضمن عليه قدراً من المشروعية. وعلى سبيل المثال فإن لجنة التحقيق التى شكلها الجنرال مرتضى الله محمد عقب استيلائه على السلطة فى انقلاب أغسطس ١٩٧٥ فى نيجيريا

أدانت عشرة من المحافظين العسكريين الاثنى عشر باختلاس أموال عامة تبلغ فى مجموعها أكثر من عشرة ملايين دولار .

ومن جهة أخرى يمكن القول أن تشكيل هذه اللجان يعكس عادة أهداف وغايات سياسية معينة . فتعيين أحد القضاة للتحقيق فى قضايا الفساد لايعنى بالضرورة ضمان الحيادة والتخلص من الاعتبارات السياسية . وقد خلص بعض دارسى الفساد الى القول بأن قرار إنشاء مجالس التحقيق وتعيين أعضائها وتحديد نطاق عملها انما يعكس بالأساس خيارات سياسية تقوم غالبا على اعتبارات حزبية ضيقة . (٨)

وفى معظم الحالات تركز التحقيقات على مجموعة من الأفراد الذين تورطوا فى ممارسات فاسدة وتربط بين فسادهم وخصائصهم النفسية مثل الشراهة والأنانية وحب المال والنزوع الى الشر ، وذلك بدلا من التحليل الشامل للبيئة الفاسدة المحيطة بهم والتي تدفعهم وتشجعهم على الفساد . فمثل هذه التحقيقات لا تتطرق الى الاعتبارات الهيكلية والنظامية المفسرة للفساد .

وعادة ما يستغل بعض الحكام وجود لجان لمكافحة الفساد بصفة دائمة للدفاع عن الاتهامات التى توجه للنظام بالفساد . وعلى سبيل المثال فإن الرئيس كاوندنا حذر أعضاء البرلمان الذين ينتقدون الحزب والحكومة بالفساد أنه سوف يتم استبعادهم من الجمعية الوطنية بحيث لا يمكن إعادة انتخابهم مرة أخرى . وأشار كاوندنا الى « أن أى عضو من البرلمان يمتلك دليلا على وقوع فساد فليذهب الى لجنة مكافحة الفساد أو يقدم مالىيه للمجلس » . (٩) ومن قبيل ذر الرماد استبعد كاوندنا حينما عين مجلس وزراء جديد عام ١٩٨٢ وزيرا واحدا هو موفايا مومبونا mumbuna وذلك لاتهامه بالفساد . وقد حوكم هذا الوزير بعد ذلك بتهمة أنه تلقى سيارة فاخرة مقابل منح رخصة تعدين لشركة أجنبية . والدليل على فشل مثل هذه الاستراتيجيات أن الفساد انتشر فى المجتمع الزامبى حيث شملت قضايا الفساد تورط وزراء حكوميين ، وكبار مسئولى الحزب ، ومحافظ بنك زامبيا ، ومفتش الشرطة ، وقائد القوات الجوية وغيرهم من كبار المسئولين فى نظام كاوندنا .

وتتمثل الاستراتيجية الثالثة لمكافحة الفساد فى قيام بعض الحكام بتبنى حملات للتطهير ولمحاربة الفساد وعدم الانضباط على المستوى القومى . وقد تتميز هذه الحملات بالحدة والقسوة . وفى حالات أخرى قد تهدف الى تصحيح الأوضاع وعودة الانضباط والنظام للأداء الحكومى بما يحقق الرضاء الشعبى .

أن قيام الملازم طليار جيرى رولنجز باعدام ثلاثة من رؤساء غانا السابقين دليل واضح

على مدى حدة وقسوة الاجراءات التى سعى الى تطبيقها بهدف التخلص من فساد النظام السابق. وقد تكون حملات التطهير بشكل انتقامى وتسلى. ومن ذلك أن الحكومة العسكرية بزعامة محمد بخارى فى نيجيريا قامت باعتقال المئات من كبار الشخصيات السياسية، والإستيلاء على المبالغ الضخمة التى وجدت فى منازل هذه الشخصيات، كما تم تجميد حساباتهم فى البنوك، وعاقبت المحاكم العسكرية العديد من المتهمين بالفساد السياسى بالسجن لفترات طويلة لا تقل عن واحد وعشرين عاما. ومما يؤكد إنتقامية هذه الإجراءات أن النظام تقاضى عن محاكمة الرئيس شيهو شاجارى ولم يتعرض لغيره من الشخصيات قوية النفوذ فى الشمال والتى أتهمت بالفساد. وعليه فإن نظام بخارى حينما شن حملة قومية ضد عدم الانضباط فإنها قوبلت بالتشكك من قبل الجماهير. وقد كانت الحملة القومية ضد عدم الانضباط تهدف من الناحية النظرية الى تحسين كفاءة الأداء الحكومى وتقليص الفساد السياسى والإدارى، غير أنها ركزت على المجال الاقتصادى وعمليات الفساد وعدم الانضباط محدودة النطاق. (١٠)

على أن هناك محاولات للتطهير بغرض التصحيح واناذا الأداء الحكومى من الإنهيار التام. وهذا ما حدث فى نيجيريا عندما قام نظام مرتضى الله محمد ب حملة تطهير ضد بقايا النظام السابق (نظام يعقوب جوار) . فتم الإعلان عن « عملية تطهير الأمة » والتى تهدف الى التخلص من الموظفين الفاسدين والمسؤولين غير الأكفاء فى الخدمة المدنية والمؤسسات التشريعية والقانونية، والجمارك، وغيرها من المؤسسات العامة. ويبلغ عدد الأشخاص الذين تم اقصاؤهم من وظائفهم نحو إحدى عشر ألفا. كما تم فصل نحو نصف رؤساء الإدارات الحكومية أو احوالتهم للتقاعد. وقد أكتسبت هذه الإجراءات شعبية كبيرة فى نيجيريا.

وقد تجمع كثير من الحكومات بين الاستراتيجيات السابقة فىكون لديها لجان دائمة للتحقيق وقوانين لمكافحة الفساد وتقوم فى نفس الوقت بحملات قومية ضد الفساد وعدم الانضباط وهو ما يقلل من مصداقية هذه الإجراءات المتعددة فى أعين المواطنين.

حدث ذلك عندما قادت الحكومة التنزانية حملة ضد الفساد عام ١٩٩٠. فقد تشكك المواطنون الى حد كبير جدا وعلق أحدهم بالقول « ان لدينا فى مكتب الرئيس فريق لمكافحة الفساد، ولجنة دائمة للتحقيق، ودليل القيادة، ولجنة الانضباط والرقابة التابعة للحزب، وقاعات المحاكم، فماذا ينتصنا بعد ذلك كله ؟ » (١١)

إن الإجراءات الحكومية السابقة لا تجدى نفعاً فى الأجل الطويل. إذ أن متابعة السياسات الأفريقية فى فترة مابعد الاستقلال تؤكد على أن الفساد السياسى يمثل الحقيقة الثابتة فى الدولة

الأفريقية. على أن حملات التطهير وتبنى الحرب الشاملة ضد الفساد، وإصدار قوانين خاصة بمقاومة الفساد قد تعنى أن هناك نوايا حسنة من قبل بعض القادة السياسيين للتقليل من إنتشار الفساد فى المجتمع.

وربما تستغل القيادات السياسيه حملات مكافحة الفساد لتحقيق مكاسب ميساسية. فقد تهدف من وراء هذه الحملات الى التخلص من خصومها السياسيين ووضع العقوبات والعراقيل أمام أى تحديات محتملة لسلطتها.

وقد يبلغ الأستياء الشعبى من إنتشار الفساد فى المجتمع الأفريقى درجة تفرض على القيادة السياسية أن تقدم بعض الضحايا كقرايين على مذبح الرأى العام ومن ثم نجد أن كثيرا من النظم الحاكمة تقوم بإجراء تعديلات حكومية وتقوم بمحاكمة بعض كبار المسئولين وذلك فى محاولة منها لحفظ ماء الوجه ولإستعادته ثقة وتأييد الرأى العام، أو لتضليل الجماهير بإبعاد اهتمامهم عن الهياكل والآليات التى تؤدى الى إتاحة الفرص المواتيه لانتشار الفساد. ومن أكثر الأمثلة دلالة على ذلك الإتجاه الكشف عن فضيحة الأراضى فى بوتسوانا واجراءات تنظيف البيت فى سيراليون. (١٢)

ففى السادس من مارس ١٩٩٢ قدم كل من نائب رئيس جمهورية بوتسوانا بتيرموموس peter mmusi ووزير الزراعة دانييل كويليجيى daniel kwelagbi أستقالتيهما بعد أن أثبتت لجنة تحقيق رئاسية أدانتهما فى قضايا الفساد.

وطبقا لتقرير لجنة التحقيق أن نائب الرئيس استغل نفوذه بشكل غير قانونى فى أكثر من مناسبة. فعندما نشب خلاف بين وزير الزراعة ومكتب الأراضى فى منطقة « كويننج » حول قطعة من الأرض كان الوزير يرغب فى الحصول عليها، واحتج المكتب بأنها مخصصة لإقامة مدرسة ابتدائية لخدمة أهالى المنطقة، تدخل نائب الرئيس موسى بممارسة الضغط على أعضاء المكتب بما أجبرهم على منح الأرض للوزير.

وعندما طلب الوزير الحصول على ترخيص يمكنه من القيام بأنشطة تجارية وأستثمارية على الأراضى التى حصل عليها رفض مكتب «كويننج»، وهو الأمر الذى أدى الى لجوء الوزير الى نائب الرئيس للمرة الثانية والذى قام بدوره بممارسة نفوذه وسلطانه على المكتب حتى أذعن لطلبات وزير الزراعة.

وقد أستغل موسى نفوذه بشكل غير قانونى مرة أخرى لصالح « شركة ماك للأنشآت »، وهى شركة دولية يمتلكها بعض الأثرياء العرب إذ قام نائب الرئيس بتسهيل حصول الشركة على

قطعة أرض شامعة، أنشأت عليها قرية سياحية سكنية، حيث عرضت بعد ذلك وحداتها للإيجار أو التمليك بأسعار مرتفعة.

وقد جاء فى تقرير اللجنة أيضا أن موسى استطاع أن يحصل بشكل غير قانونى على قطعة أرض فى «موجد تيشانى» عام ١٩٨٩، ثم قام بنقل ملكيتها الى أحد أبنائه فيما بعد. ومن الملاحظ أن هناك شخصيات أخرى تورطت فى قضايا الفساد التى أعلن عنها. فعندما لقي المدير العام لمؤسسة الإسكان الوطنية فى بوتسوانا مصرعه فى حادث سيارة فى فبراير ١٩٩٢ وجد بحوزته مبلغ عشرة آلاف بولا (وهى العملة الوطنية)، وكذلك (٢٥٠) ألف بولا فى خزانة مكتبه، ونحو (٨٠٠٠) أخرى فى أوراقه الخاصة. وكان شائعا عن هذا الرجل المسنول عن الأسكان قيامه ببيع المساكن بشكل غير قانونى، وبقبول رشاوى من الأفراد الذين ينتظرون دورهم فى الحصول على مسكن خاص. وقد قدرت ثروته عندما لقي مصرعه وهو فى التاسعة والثلاثين من عمره بنحو ثلاثة ملايين بولا. ومن المعروف أنه نشأ يتيما لأبوين فقيرين.

وفى محاولة منه لتحسين نظام حكمه واستيعاب مخطط الجماهير قام الرئيس «ماسير» بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق وقبل استقالته كل من نائبه ووزير الزراعة، ثم قام بتعين وزير المالية والتخطيط، فيستوس موجاي، وهو من التكنوقراط المشهود لهم بالكفاءة والطهارة فى منصب نائب الرئيس.

أما المثال الثانى فتطرحه خبرة سيراليون بعد الانقلاب العسكرى الذى أطاح بنظام الرئيس جوزيف مويموه فى أبريل ١٩٩٢. (١٢) فقد أعلن القادة العسكريون الجدد بزعامه الكابتن فالنتين ستراسر عن القيام بإجراءات تصحيحية هدفها تنظيف البيت من الداخل. واتفقا مع هذه الإجراءات أضحى من المتعين على جميع أعضاء المجلس الوطنى الإنتقالى الحاكم وكذلك كبار موظفى الخدمة المدنية السابقين والحاليين الإعلان عن ممتلكاتهم وثرواتهم حتى يتم تصحيح السجلات والوثائق. وتتضمن الممتلكات الواجب الإعلان عنها، الأراضى والبيوت والسيارات والأموال السائلة والحسابات المصرفية، والأشياء الثمينة كالذهب والماس.

وأعلنت الحكومة العسكرية الانتقالية أن هدف هذا البرنامج هو التخلص من الفساد الذى اجتاحت البلاد وأضحى حقيقة حياته تعاني منها الأمة بأسرها. بيد أن بعض المراقبين لا يحسبون ذلك أمرا هينا، إذ أن الفوضى والإضرابات التى عانت منها سيراليون طيلة نحو ربع قرن لا يمكن التخلص منها فى غضون أشهر أو حتى سنوات محدودة.

وتجدر الإشارة الى أن الحكومة العسكرية قامت باعتقال نحو خمسين وزيرا وسياسيا

سابقاً بتهم الفساد وارتكاب جرائم إقتصادية ، وتم إصدار مرسوم أطلق عليه مرسوم « تجميد الأموال والعقارات لعام ١٩٩٢ » والذي ترتب عليه تجميد أموال وعقارات بعض الوزراء والسياسيين فى حكومات سابقة والذين يعتقد أنهم أثروا أنفسهم على حساب المصلحة العامة ، ولم يستثنى من هذه الأجراءات الرئيس السابق جوزيف ميموه .

على أن التحليل السابق للأستراتيجيات الحكومية الخاصة بمكافحة الفساد لا ينكر وجود آثار إيجابية أحيانا فى المدى القصير . فالإجراءات الحاسمة التى اتخذها رولنجز فى غانا بعد استيلائه على السلطة كان لها أثر واضح فى التقليل من انتشار الفساد فى المجتمع الغانى . وكذلك فإن الإجراءات التصحيحية التى اتخذها نظام مرتضى الله محمد فى نيجيريا لمدة ستة أشهر قد أثرت بشكل إيجابى على كل من نطاق الفساد وتوجه الرأى العام بصدد قضايا الفساد . على أن هذا النجاح فى الأمد القصير لا يمكن تدعيمه واستمراره فى الأمد الطويل دون حسم المشكلات .
العوائق الهيكلية والاقتصادية والسياسية التى تمثل بيئة الفساد .

المبحث الثاني

الاستراتيجيات البديلة

يشير بعض الكتاب الى أن فشل الإجراءات والقوانين التي تتبناها بعض النظم السياسية فى أفريقيا لمحاربة الفساد لا يعزى أساسا الى قصورها أو عدم كفايتها بقدر ما يعزى الى طبيعة النظام القيمى والثقافى السائد الذى يمثل بيئة مناسبة لانتشار الفساد.

ولا شك أن هذا الاتجاه يعطى بعد الثقافة أهمية كبيرة فى عملية صناعة الفساد إن صح التعبير. (١٤) فالفساد شأنه شأن أى ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد معقدة ومتشابكة، فهو لا يعبر عن حالة مزاجية عرضية فى حياة الشعوب وإنما هو يمثل مظهرا لسيادة رموز ثقافية منحرفة تتغلغل فى مؤسسات المجتمع ونظمه المختلفة. وفى الدول الأفريقية وغيرها من دول العالم الثالث تتناقض ثقافة النخبة الحاكمة مع ثقافة الجماهير. ونظراً لأن الأولى هى الحاكمة والمهيمنة وتسعى دائما الى الحفاظ على وضعها المتميز فإنها تحاول جاهدة بكل ما تملك من أدوات السلطة أن تشوه وعى الجماهير وأن تظهر نفسها فى ثوب المدافع عن المصالح العامة.

ولا يعزى الفساد الى ذلك التناقض بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير فقط وإنما يستمد أسسه أيضا من بعض القيم الاجتماعية المنحرفة والتي أضحت بفعل عوامل عدة - شائعة فى المجتمع. وقد أكدت هذا المعنى إحدى اللجان المكلفة بالتحقيق فى قضايا الفساد الكبرى فى المجتمع الغانى إذ أوصت بأن:

« إنتشار الرشوة والفساد فى المجتمع الغانى المعاصر ليس مرده فحسب مضمون أو قصور الاجراءات والقوانين السائدة، وإنما مرده أساسا عاداتنا الاجتماعية الراسخة، كالاتجاهات الخاصة بالمجاملات والنزوع الى الحلول التوفيقية، وسيادة قيم الأنانية والجشع والتعطلش للسلطة وحب المال ». (١٥)

ولا شك أن تطبيق المنظور السابق يعنى أن الجهود الرامية للسيطرة على الفساد تصبح عبءا للقيمة بدون أحداث تغييرات راديكالية فى النظام الأخلاقى السائد. بل الأكثر من ذلك فإن مجال ونطاق الفساد سوف ينتشر وينمو فى ظل غياب هذه الثورة الثقافية والأخلاقية.

بيد أن واقع الفقر والتخلف وعدم المساواة الذى تعيشه المجتمعات الأفريقية يفرض عقبات وعراقيل لا قبل لدعاة التغيير بها وهو الأمر الذى يتطلب ارادة قوية للتغيير وفترة زمنية طويلة لتأسيس هذا النظام الأخلاقى الجديد. فإذا كان الفساد فى كثير من الأحيان يوفر فرصاً ثمينة للخلاص من الأوضاع الاقتصادية بالغة السوء لدى البعض فإنه يصعب توقع حدوث أدنى تغيير. فى العادات الاجتماعية الراسخة دون أحداث تغييرات أساسية فى البيئة التى تخلق وتدعم

مثل هذه العادات.

وغنى عن البيان أن التأكيد على هذا الجانب الثقافى والقيمى فى محاربة الفساد والقضاء عليه ينبغى أن يتم فى اطار نسبى وبحسب السياق الاجتماعى والنفسى لكل مجتمع. فمن المعروف أن بعض مظاهر الفساد تمثل ظاهرة نسبية تختلف من مجتمع لآخر، بمعنى أنها ترتبط بالإطار الثقافى والقيمى الذى تتواجد فيه.

ومن ناحية أخرى فإن محاولة بعض أنصار ذلك الاتجاه خلق علاقة إرتباطية بين بعض القيم التقليدية وانتشار الفساد ليس صحيحاً على إطلاقه. وعلى سبيل المثال يرى البعض أن انتشار نظام الأسرة الممتدة، والإرتباط بالجماعة العرقية والدينية، والشعور بالانتماء لإقليم معين يؤدي الى خلق الفرص المواتية لانتشار الفساد. فأى شخص يتولى وظيفة عامة يصبح أمام التزام أخلاقى لا يستطيع الفكك منه - بضرورة مساعدة أهله وعشيرته ومعارفه حتى لو إقتضى ذلك مخالفة القوانين واللوائح المنظمة لأداء الوظيفة العامة.

واقع الأمر أن المشكلة تكمن فى طبيعة الثقافة المسيطرة وهى بالنسبة للدول الأفريقية ثقافة النخبة المتميزة والتى تسعى دائماً إلى تسييس كثير من النظم الاجتماعية السائدة. فعادة ما تلجأ النخبة المتميزة (وهى النخبة الحاكمة) الى الإعتماد على المعايير الشخصية غير الموضوعية فى بسط سيطرتها وهيمنتها. مثال ذلك أساليب الإنتقاء والإختيار فى المشاركة السياسية، والعلاقات الشخصية غير الرسمية فى ممارسة السلطة. وفى ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة فإن الوظيفة العامة تعد - كما سبق وأن ذكرنا - وسيلة للحصول على المزايا المادية والأدبية. وعليه فإن التخلص من بعض النظم الاجتماعية لمجرد أنها ترتبط بالثقافة التقليدية للمجتمع لايعنى إختفاء أسباب الفساد من المجتمع.

ورغم كل ما سبق فإن إثارة البعد الثقافى والقيمى أمر مهم لفهم ديناميات الفساد بشكل عام، وهو ما يؤدي الى وضع تصور استراتيجى سليم لإصلاح الرموز الثقافية الفاسدة فى المجتمع. ولا شك أن تلك رؤية بعيدة المدى تتطلب إجراء تغييرات راديكالية فى بنى المجتمع وهياكله ومشروعاته التنموية. أنها تتطلب قيادة سياسية تعطى المثل والقُدوة، ووعياً جماهيرياً يعكس إرادة قوية من أجل التغيير، على أن يكون ذلك كله فى ظل ثقافة ديمقراطية عامة تشمل المجتمع ككل، وتؤكد على قيم العدالة والمساواة والحرية مع توفير الميكانزم اللازم والضرورى لحماية هذه القيم الديمقراطية.

إضافة الى التوجه الاستراتيجى السابق فى محاربة الفساد توجد توجهات أخرى تركز على الأبعاد الاقتصادية والإجراءات المتعلقة بردع واكتشاف الأنشطة المنحرفة فى المجتمع. فمن المعروف أن الأوضاع الإقتصادية فى الدول الأفريقية بالغة التردى والتدهور. وعلى سبيل

المثال نجد أن الدخل الفردي انخفضت بنسبة ٢٠٤٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٦. وكما يتضح من الشكل (٣-١) فإن معدل الزيادة في هذه الدخل الفردي كان يصل الى أكثر من ٢٠٤٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٦٥ وحتى ١٩٧٣. ولا شك أن انخفاض الدخل الفردي في أفريقيا بشكل واضح منذ عقد الثمانينيات صاحبه إتجاه حكومي بإنفاق جانب متزايد من الدخل القومي على المشروعات الخدمية بدلا من استثماره في مشروعات انتاجية تؤدي الى خلق فرص عمل وتساعد في رفع مستويات المعيشة بشكل عام.

شکل ۲-۱

أفريقيا جنوب الصحراء

ومن بين الكتاب الذين يركزون على الجوانب الاقتصادية في عملية الإصلاح نجد (palmier) الذي يرى ضرورة تبني استراتيجيه ذات محاور ثلاثة للقضاء على الفساد أو على الأقل تضيق نطاق انتشاره وذلك على النحو التالي: (١٧)

(أ) زيادة المرتبات

(ب) تضيق فرص الفساد

(ج) دعم وتقوية جهاز الشرطة

وطبقاً لـ (بالمير) فإن الفساد ينتشر ويزداد في ظل أوضاع تسودها مرتبات ضئيلة ومحدوده، مع ضعف في كفاءة وقدرة جهاز الشرطة، في ذات الوقت الذي تزداد فيه فرص التورط في أعمال وممارسات الفساد. ومن ثم فإن أي محاولة للقضاء على الفساد ينبغي أن تقوم على أساس تغيير هذه الأوضاع.

وعلى الرغم من بعض المزايا التحليلية للإطار السابق فإن السؤال المتعلق بالملائمة للواقع الأفريقي المعاصر يظل قائماً؛ إذ أنه في ظل تفشي الفساد في المجتمعات الأفريقية لا يمكن أن يكون نظام الشرطة والأمن العام إلا ضعيفاً ومتدهوراً، ومن ثم فإن فساد جهاز الشرطة يعد أحد الأنماط البارزة للفساد في المجتمع الأفريقي. كما أن المرتبات والأجور السائدة في معظم الدول الأفريقية ينظر إليها من قبل النظم الحاكمة على أنها مرتفعة. ومن ثم يكون السؤال المنطقي هو الى أي حد ينبغي رفع هذه المرتبات حتى لا يجد أصحاب الوظائف العامة مبرراً للدخول في ممارسات فاسدة؟ حقيقة الأمر أن العمل على زيادة المرتبات قد لا يؤدي بصورة تلقائية الى القضاء على الفساد، بل أنه على العكس قد يساعد على انتشار الفساد. فالمناصب ذات المرتبات المرتفعة قد تدفع المتنافسين على شغلها الى محاولة شرائها أو تحصين أنفسهم بها بما يساعدهم على الاحتفاظ بها أطول فترة ممكنة.

وأياً كان الأمر فإن النظرة الواقعية لمشكلة الفساد في البلدان الأفريقية تقضي بضرورة تحسين رواتب ومكافآت الموظفين العموميين إلى المستوى المقبول، الذي يغطي على الأقل الحاجات الأساسية لهم. فمن المعروف أن كثيراً من المسؤولين الأفارقة قد مقطّوا في إمار الفساد

تحت ضغط الظروف الاقتصادية الملحة، ونتيجة إنخفاض قيمة العملات الوطنية في إطار برنامج إعادة التكيف المقترح من قبل البنك الدولي. لقد أضحت رواتب الموظفين ومكافآت التقاعد في هذا السياق لا تكفي لإقامة الأود ومسد الحاجة. وبات من الملفت للنظر أن رواتب موظفي المؤسسات المصرفية والاستثمارية تفوق كثيراً رواتب كبار المسؤولين في الجهاز الحكومي لمعظم الدول الأفريقية وعليه فإن الدعوة للإصلاح تنطوي على ضرورة زيادة رواتب المسؤولين في المؤسسات العامة. ويمكن إن تتولى لجنة مستقلة عملية تقدير هذه الزيادة. ولا يخفى أن هذا الأجراء يمثل خطراً سياسياً بالغا لأنه يتعارض وسعى الحكومات الأفريقية الرامى لمكافحة التضخم ومواجهة العجز المتزايد في الميزانية القومية.

وبعبارة موجزة فإن المطلب الخاص بتحسين الرواتب والأجور ينبغى أن يتم في إطار استراتيجيه شاملة للإصلاح تتضمن معالجة كافة الأبعاد المسببه للفساد في الواقع الأفريقى.

ثمة استراتيجيه بديلة أخرى يطرحها أنصار الإتجاه التبريرى للفساد والذين يعتبرونه أحد ملامح عملية التنمية والتحديث التى مرت بها الدول المتقدمة. فيرى هؤلاء الباحثين أن تحقيق التنمية كفيل بالقضاء على الفساد. وعليه فإن الفساد لا يوجد إلا فى مرحلة تاريخية معينة فى تاريخ الشعوب والمجتمعات، وهى تلك المرحلة الإنتقالية التى تميز طريق النهضة من حالة التخلف بغية الوصول الى حالة التقدم والرخاء. وطبقاً لهذا المنظور فإن الدول الأفريقية تمر بهذه المرحلة الإنتقالية. معنى ذلك أن متغير الزمن يلعب دوراً محورياً هاماً فى مثل هذه الرؤية الاستراتيجية للقضاء على الفساد. وبعبارة أخرى فإن هؤلاء الكتاب لا يلقون بالآ لاستراتيجيات الإصلاح المستخدمة للقضاء على الفساد.

ولا شك أن أبرز الدراسات التى تبنت هذه الرؤية دراسة برونزبرجر brouinsberger عن نيجيريا، (١٨) حيث أكد بيقين الواثق؛ أن حكومة نيجيريه صالحة سوف تحل بشكل تدريجى محل الفساد المنتشر. ويرجع ذلك ببساطة الى أن هذا الفساد هو نتاج للمادية والإنقسامات السياسية وهو ما سوف يزول بعد الإنتقال لمرحلة التنمية». (١٩)

المتغير الأساسى فى هذه الحالة هو الاعتبار الزمنى، إذ أنه بمرور الوقت سوف تتحقق الأمنيات الطيبة، وعلى سبيل المثال فإنه مع تحقيق التنمية والتقدم سوف يزداد حجم النخبة وتصبح أقل شعوراً بالإغتراب، وأقل ميلاً للتظاهر والتباهى. والنتيجة النهائية التى يتوقعها برونزبرجر هى:

« أن النيجيريين سوف يشاركون فى نمط من الحكم حقق لهم طموحاتهم المادية. وقد يبدو هذا الحكم محافظاً ولكنه لن يكون فاسداً». (٢٠)

واقع الأمر أن التطورات المتلاحقة فى نيجيريا، وغيرها من الدول الأفريقية، لا تؤيد وجهة النظر السابقة حيث أن الفساد لا يزال واقعاً ملموساً فى كافة نواحي الحياة، وتعد الوظيفة العامة وسيلة للحصول على الثروة والمكاسب المادية. أضف إلى ذلك فإن إطار برونزبرجر مفعم بالتفاؤل المفرط الى حد إصدار أحكام يقينية بشأن المستقبل وهو مالا يتفق وحقيقة التطورات الراهنة.

وأياً ما كان الأمر فإن هذه الرؤية الاستراتيجية التى طرحها برونزبرجر تكتسب أهمية كبيرة لأعتبارين أساسيين أولهما: أنها تحظى بتأييد المؤسسات الدولية المانحة. وثانيهما: أنها تنطوى على مقولات نظرية ذات قيمة علمية. فكلما رأينا أنفاً لم تستطع حملات التطهير وأجهزة محاربة الفساد وغيرها من الاستراتيجيات المستخدمة للقضاء على الفساد أن تؤثر بشكل ملموس على نطاق ومستويات انتشار الفساد فى أفريقيا، وعليه فإن الأقرب الى الإقناع بشكل منطقي هو ما يقترحه برونزبرجر من أن القضاء على الفساد هو رهن بإدخال تغييرات سياسية واقتصادية حقيقية أكثر من كونه مرتبط بتبنى إجراءات معينة للإصلاح.

ومن الواضح حقاً أن الإتجاه السابق ينظر الى الفساد من منظور وظيفي حيث أنه يؤدي وظيفة داخل النظام السياسى، فإذا ماتم أداء هذه الوظيفة فإنه يزول ويختفى بشكل تدريجى. ولا شك أن هذا المنظور لا يمكن الدفاع عنه أو تبريره وفقاً لاعتبارات أخلاقية أو استناداً الى اعتبارات علمية أو عملية. إذ أن القول باختفاء الفساد مع تحقق عملية التنمية قول غير صحيح ومردود عليه فمن الثابت أن الفساد لا يختفى بل أنه قد يزداد إنتشاراً. وإن كان الفارق مع ذلك

يتمثل في أن الدول المتقدمة لديها مؤسسات واجراءات راسخة ومحترمة للكشف عن الفساد وردعه.

خلاصة القول أن الجدل الفكرى السابق بشأن طرح استراتيجيات بديلة للقضاء على الفساد انما يعبر حقيقة عن اختلاف الأطر المرجعية لدارسى الفساد فى أفريقيا والعالم الثالث بصفة عامة. بيد أن نقطة التلاقى والاتفاق بين معظم هؤلاء الدارمين تتمثل فى عدم جدوى الاستراتيجيات الحكومية المطروحة لمحاربة الفساد.

خاتمة ما العمل (١٤)

مع التسليم بعمومية الفساد وانتشاره، إذ أن القضية تتعلق بدرجة ونطاق انتشاره، وهو لذلك يختلف من مكان لآخر ومن فترة زمنية لأخرى، فإن البحث عن أساليب تقليصه وتبني استراتيجيات للإصلاح بعيدة المدى يصبح أمراً ذا أهمية بالغة.

وقد أشارت الدراسة إلى أن الفساد السياسى فى إفريقيا يستشرى فى جسد المجتمع كالداء العضال الذى يدعو إلى اليأس والقنوط حتى أن بعض الكتاب شابه بينه وبين السرطان. ولا شك أن الفساد بهذا الوصف، وفى ظل واقع التخلف والتبعيه التى تعيشها جل المجتمعات الأفريقية يترك أثراً سلبية على أى برامج للتنمية والنهضة تطرحها هذه المجتمعات. وفى هذا السياق يعتقد كثير من الباحثين أن الفساد يقف وراء العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم يصبح مفيداً، من وجهة نظر هؤلاء، تبني استراتيجيات ملائمة للتخلص من الفساد أو تقليل حدته.

على أن التساؤلات حول مدى خطورة الفساد، ونطاق تأثيراته السلبية على مختلف مناحى الحياة المجتمعية، وكذلك طبيعة الفوائد المرجوة من حملات مكافحة الفساد وتقليصه لا تخرج فى كثير من الأحيان عن أمور الجدل والنقاش بين الباحثين. فبينما يرى البعض أن الفساد هو المسبب الأساسى لكثير من الأمراض السياسية والاقتصادية، ينظر إليه آخرون باعتباره سبباً ونتيجة فى آن واحد. فى حين يعتقد فريق ثالث أنه مجرد شكل أو مظهر من مظاهر عملية التغير الاجتماعى الأوسع نطاقاً.

ومن الجلى أن الآراء السابقة لا يمكن أن تكون صحيحة على إطلاقها أو أنها قابلة للتطبيق على كافة المجتمعات الأفريقية فى كل الأوقات. إذ أن تغير الظروف والأوضاع واختلاف الأزمنة والعصور يعنى أن تأثير الفساد لا يكون ثابتاً أو متشابهاً.

وقد أوضحت الدراسة أن معظم الاستراتيجيات الحكوميه لمكافحة الفساد لاتجدى نفعاً فى اجتثاث جذور الفساد وذلك على المدى البعيد، وإن كان لمثل هذه الاستراتيجيات تأثيرات إيجابية غير خافية فى المدى القريب. ومع ذلك فإن القضية الجوهرية التى ينبغى التأكيد عليها تتمثل فى أن التجربة والتاريخ يشبتان أن الفساد يمكن التخلص منه أو على الأقل محاصرته والتقليل من نطاق انتشاره فى مختلف قطاعات المجتمع.

يتعلق الأمر إذن بمنهج التعامل واستراتيجية الإصلاح المناسبه. ولعله من المفيد فى هذا

الصدد أن نشير إلى إحدى هذه الاستراتيجيات المقترحة للتعرف على مدى ملائمتها للواقع الأفريقي . فقد طرح روبرت كيتجارد إطار عمل مصمم لمساعدة صانعي السياسات في السيطرة على الفساد (انظر الملحق رقم ١) ويتضمن إطار العمل المقترح خمس أدوات يستخدمها رئيس العمل للسيطرة على الفساد وهي:

- ١ - انتقاء وتدريب الموظفين .
- ٢ - الحوافز التي تواجه الموظفين والعملاء .
- ٣ - جمع معلومات عن جهود الموظفين والعملاء والنتائج المتوقعة .
- ٤ - إعادة هيكلة نمط العلاقة بين الموظف والعميل وذلك - وعلى سبيل المثال - عن طريق تقليص احتكار السلطات وتوضيح القواعد والاجراءات للعملاء وتغيير عملية صنع القرار .
- ٥ - رفع التكلفة الأخلاقية للفساد من خلال وضع دستور أخلاقي واجراء تغييرات في ثقافة المؤسسة .

ولا يخفى أن الإطار السابق له مزايا عملية واقعية يمكن أن تؤثر بشكل مباشر في تضيق نطاق الفساد . بيد أنه مثل الاستراتيجيات الحكومية المتبعة لا يمكن أن يؤدي إلى نتائج ايجابية عامة على المدى الطويل . والسؤال الذي يمكن أن يطرح في هذا السياق يتعلق بمدى ملائمة هذا الإطار للواقع الأفريقي!

فكما ذكرنا آنفاً تعاني الدول الأفريقية منذ الاستقلال من أزمة هيكلية بالغة التعقيد والتشابك من حيث أبعادها ومظاهرها والنتائج المترتبة عليها . ومن ثم فإن دراسة أحد هذه المظاهر ينبغي أن يكون في سياق ربطها مع المظاهر الأخرى . كما أن البحث عن حل ناجع لأحدها لابد وأن يتأتى في إطار تسوية عامة للأزمة برمتها . ومن الإنتقادات التي يمكن أن توجه للإطار السابق أنه يقتصر في تعريف الفساد على ذلك النمط المرتبط بالوظيفة العامة . وذلك أمر لا يتفق والنظرة الشاملة التي تدخل أنماطاً أخرى للفساد .

كما أن هذا الإطار يحاول تبرير الشروط التي تفرضها المؤسسات والجهات الغربية المانحة ، ويرى أنها تؤدي إلى تقليص نطاق الفساد والسيطرة عليه . فإجراءات « الخصخصة » (privitization) على الصعيد الإقتصادي تؤدي إلى التنافس بين القطاعين العام والخاص ، وهو ما يعني من وجهه نظر كيتجارد - زيادة كفاءة الأداء وتقليل فرص انتشار الفساد . ولا مراء في أن هذا التبرير يحمل انحيازاً ايديولوجياً للغرب . إذ أن الاعتبارات الأخلاقية ليست بالمحدد

الأساسى ولا الوحيد الذى يؤثر على عملية صنع سياسة هذه الجهات والمؤسسات الغربية تجاه افريقيا . فمن المعروف انه قبل انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى ، كانت الولايات المتحدة وغيرها من دول المعسكر الغربى تسعى إلى مقاومة الوجود السوفيتى ومن ثم فإن متغير المصلحة هو الذى تحكم فى تحديد سياسة هذه الدول الخارجية . وليس بخاف أن كثيراً من نظم الحكم الفاسدة فى افريقيا تلقت دعماً غربياً باعتبارها تمثل ركائز لحماية المصالح الغربية فى المنطقة . ولنتذكر على سبيل المثال لا الحصر التأييد الأمريكى والغربى لنظام موبوتو فى زائير .

أياً ما كان الأمر فإن أى استراتيجيه بعيدة المدى للسيطرة على الفساد فى الواقع الأفريقى ينبغي أن تقوم على الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفساد . وبعبارة أخرى تكون استراتيجيه الإصلاح شاملة وعامة وتعتمد على الجهد الأفريقى أساساً . إذ ان مهمة ترتيب البيت الأفريقى فى ضوء التغيرات التى شهدتها النظام الدولى منذ إنتهاء أعوام الثمانينيات تقع على كاهل الأفارقة أنفسهم .

وحقيق على الدول الأفريقية أن تأخذ بالمبدأ الديمقراطى فى الحكم والممارسة ، وتلك خطوة أساسية لأى محاولة لإدخال تغييرات جادة وخلقة فى مجال السيطرة على الفساد . ففساد القمة بأشكاله المختلفة والمنوعة يعد - كما رأينا - نمطاً شائعاً فى افريقيا . ونظراً لطبيعة الحكم الفردى التى سادت معظم أنحاء افريقيا منذ الاستقلال فإن الفساد أضحى نظاماً واقعياً وحياتياً وترك أثراً خطيراً على برامج التنمية الوطنية . ودور الحاكم فى عملية التغيير والإصلاح جد خطير . إذ ينبغي عليه أن يقدم المثل والقُدوة فى الطهارة والعفة والقيام على الأمر بها يصلحه ويمنع فساد . ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إنتخاب الحكام بشكل ديموقراطى بما يضمن توافر مبدأ الرقابة الشعبية .

وإذا كان من الثابت أن الفساد لا يظهر - تماماً كالداء الذى يستشري فى جسد المجتمع - دون مقدمات أو أعراض قد تستغرق فترة طويلة من الزمان فإنه لا يمكن استئصال جذور الفساد بين عشية وضحاها . ففي كثير من الدول الأفريقية يعم الفساد فى ظل مناخ سياسى يدعم ويكرس أنماط العلاقات الشخصية والأبوية ، والفئويية ، حيث تميل الحكومات فى هذه الحالة إلى تفضيل أشخاص ينتمون إلى أحزاب أو مناطق أو جماعات عرقية معينة . كما أنها تسعى إلى وضع سياسات عامة هدفها النهائى هو المحافظة على ديمومة واستمرار مزايا ومكاسب النخب المتميزة . ومن ثم فإن البحث عن علاج ناجع للفساد يتطلب العمل على تغيير هذا المناخ العام وهو مايعنى تبنى سياسات اجتماعية وثقافية واقتصادية ملائمة للسيطرة على الفساد .

الملاحق والهوامش

ملحق (١)

السيطرة على الفساد : إطار عمل لصانعي السياسات *

أولاً : انتقاء وتدريب الموظفين حيث يمكن :

- (١) استبعاد غير الشرفاء عن طريق الاختبارات والنظر في سجلاتهم السابقة.
 - (٢) البحث عن موظفين شرفاء يمكن الاعتماد عليهم والتأكد من استمرار استقامتهم.
- ثانياً : تغيير المكافآت والعقوبات الخاصة بالموظفين.
- (١) بالنسبة للمكافآت يتم :

أ- زيادة المرتبات بهدف تقليل الحاجة إلى الحصول على دخل اضافى بطريق غير مشروع

- ب - مكافأة الموظفين على أفعال من شأنها تقليل الفساد.
- ج- استخدام العقود المؤقتة لمكافأة الموظفين بناء على نجاحهم الفعلى.
- د - ربط المكافآت غير المالىة بالأداء (مثل الرحلات والتدريب والدعاية)
- (٢) وبالنسبة لمعاقبة السلوك الفاسد يتم :
- أ- تشديد العقوبات الرسمية .
- ب- توسيع سلطات رئيس العمل فى توقيع العقوبات.
- ج- تقويم العقوبات فى ضوء أثارها الردعية .
- د - استخدام العقوبات غير الرسمية (مثل التشهير والنقل ومقاطعة الشخص وفقدان المكانة الوظيفية .

ثالثاً : جمع المعلومات عن الجهود والنتائج حيث يمكن :

- (١) تحسين نظام المراجعة وإدارة أنظمة المعلومات ،
- أ- فيتم جمع الدلائل عن الفساد الممكن والمحتمل.

* طرحه روبرت كينج جارة ، استراتيجيات الإصلاح ، الديموقراطية ، ديسمبر ١٩٩١ ، ص ١٢٠-١٢٢ .

ب- وضع تقديرات لبؤر تسرب الفساد.

(٢) تقوية وتدعيم موظفي المعلومات عن طريق :

أ- الاعتماد على كوادر متخصصة

ب- ايجاد مناخ يستطيع فيه الموظفون وضع تقرير عن الأنشطة غير المشروعة .

ج- اقامة وحدات جديدة (مثل لجان للتقصي وأجهزة لمكافحة الفساد).

(٣) جمع معلومات من أطراف ثالثة (وسائل الإعلام والبنوك)

(٤) جمع معلومات من العملاء والجمهور (بما في ذلك الجمعيات المهنية)

(٥) تغيير عبء الأثبات حتى يكون من الصعب على الشخص المحتمل فساد ان يثبت براءته

(الموظفون العموميون الذين حققوا ثروات كبيرة مثلاً).

وأبداً : اعاده هيكلة العلاقة بين رئيس العمل والموظف والقيام بالحد من احتكار السلطة . ويتم ذلك من خلال :

(١) الحث على التنافس في تقديم السلع والخدمات، ويكون ذلك عن طريق خصخصة التنافس بين القطاعين العام والخاص وإذكاء التنافس بين الموظفين أنفسهم.

(٢) تضيق نطاق حرية التصرف أمام الموظف.

أ- تحديد الأهداف والقواعد والإجراءات بأن تكون أكثر وضوحاً وغلنية

ب- وضع الموظفين في فرق عمل واخضاعهم للمراقبة

ج- تقييد نفوذ الموظف

(٣) التناوب الجغرافي والوظيفي بين الموظفين

(٤) تنظيم جماعة المتعاملين مع الموظفين بما يحميهم من بعض أشكال الفساد

خامساً : رفع التكلفة الأخلاقية للفساد، وذلك عن طريق :

(١) استخدام التدريب وبرامج التربية والقُدوة الشخصية .

(٢) اعلان ميثاق أخلاق بالنسبة للموظفين والمهنة .

(٣) تغيير ثقافة المؤسسة .

ملحق (٢)

أنماط تغيير القيادة السياسية في افريقيا
(يوليو ١٩٥٢ - يونيو ١٩٩٢)

العدد	نمط التغيير
٨٠	- تغيير عنيف : انقلابات عسكرية / تدخل عسكري حروب أهلية / تهديد باستخدام القوة
٢١	- تغيير عنيف : الاغتيال والاعدام
١٤	- تغيير سلمى : الوفاء الطبيعية
٢٤	- تغيير سلمى : الاستقالة / التقاعد الهزيمة في الانتخابات
١٢	- التغيير من خلال الاقاله أو تقديم الاستقالة كرها

أولا التغييرات العنيفة :
الانقلابات العسكرية أو التدخل العسكرى أ والحروب الأهلية :

تاريخ تغييره	الدولة	أسم القائد	مسل
يوليو ١٩٥٢	مصر	الملك فاروق الأول	١
نوفمبر ١٩٥٤	مصر	الرئيس محمد نجيب	٢
نوفمبر ١٩٥٨	السودان	رئيس الوزراء عبد الله خليل	٣
سبتمبر ١٩٦٠	زائير	رئيس الوزراء باتريس لومومبا	٤
يناير ١٩٦٣	توجو	الرئيس سلفيانوس أوليمبيو	٥
أغسطس ١٩٦٣	الكونغو	الرئيس فولبرت يولو	٦
أكتوبر ١٩٦٣	بنين	الرئيس هربرت ماجا	٧
أكتوبر ١٩٦٤	السودان	الجنرال ابراهيم عبود	٨
يونيو ١٩٦٥	الجزائر	الرئيس أحمد بن بله	٩
نوفمبر ١٩٦٥	زائير	الرئيس جوزيف كاسا فوبو	١٠
ديسمبر ١٩٦٥	بنين	الرئيس سورو أبيشي	١١
ديسمبر ١٩٦٥	أفريقيا الوسطى	الرئيس ديفيد داکو	١٢
يناير ١٩٦٦	بوركينافاسو	الرئيس موريس ياميبجو	١٣
يناير ١٩٦٦	نيجيريا	رئيس الوزراء السير أبو بكر تافوا باليوا	١٤
فبراير ١٩٦٦	غانا	الرئيس كوامي نكروما	١٥
إبريل ١٩٦٦	أوغنده	الرئيس أدوارد موتيسا	١٦
يوليو ١٩٦٦	نيجيريا	الجنرال أيرونزي	١٧
يوليو ١٩٦٦	بوروندى	الملك موامبتسا	١٨

تابع جدول الانقلابات العسكرية

سلسل	أسم القائد	الدولة	تاريخ تغييره
١٩	الملك نتارى	بوروندى	نوفمبر ١٩٦٦
٢٠	الرئيس نيقولاس جروننتسكى	توجو	يناير ١٩٦٧
٢١	رئيس الوزراء سياتا ستيفنس	سيراليون	مارس ١٩٦٧
٢٢	الجنرال سوجلو	بنين	ديسمبر ١٩٦٧
٢٣	الكولونيل جاكسون سميث	سيراليون	أبريل ١٩٦٨
٢٤	الرئيس ماسمبا - ديبا	الكونغو	أغسطس ١٩٦٨
٢٥	الرئيس موديبو كيتا	مالى	نوفمبر ١٩٦٨
٢٦	رئيس الوزراء محمد محجوب	السودان	مايو ١٩٦٩
٢٧	الملك أدريس السنوسى	ليبيا	سبتمبر ١٩٦٩
٢٨	الرئيس عبد الرشيد شارمركى	الصومال	أكتوبر ١٩٦٩
٢٩	الرئيس أميل زنزو	بنين	ديسمبر ١٩٦٩
٣٠	أنقلاب حكومى قام به رئيس الوزراء جوناثان بعد هزيمته فى الانتخابات	ليسوتو	يناير ١٩٧٠
٣١	الرئيس ميلتون أوبوتى	أوغنده	يناير ١٩٧١
٣٢	الرئيس كوفى بوسيا	غانا	يناير ١٩٧٢
٣٣	الرئيس تسيرى نانا	مدغشقر	مايو ١٩٧٢
٣٤	الرئيس أحمد ييجى	بنين	أكتوبر ١٩٧٢
٣٥	الرئيس كاييندا	رواندا	يوليو ١٩٧٣

تابع جدول الانقلابات العسكرية

مسلسل	أسم القائد	الدولة	تاريخ تغييره
٣٦	الرئيس هامانى ديورى	النيجر	أبريل ١٩٧٤
٣٧	الامبراطور هيلاسلاسى	أثيوبيا	سبتمبر ١٩٧٤
٣٨	الجنرال أمان عندوم	أثيوبيا	نوفمبر ١٩٧٤
٣٩	الرئيس يعقوب جيون	نيجيريا	يوليو ١٩٧٥
٤٠	الرئيس عبد الله عبد الرحمن	كومورس	أغسطس ١٩٧٥
٤١	الرئيس طومبالباى	تشاد	أبريل ١٩٧٦
٤٢	الكولونيل ميشيل ميكومبرو	بوروندى	نوفمبر ١٩٧٦
٤٣	الجنرال تيفرى بنتى	أثيوبيا	فبراير ١٩٧٧
٤٤	الرئيس جيمس مانخام	سيشل	يونيو ١٩٧٧
٤٥	الرئيس على صويلح	كومورس	مايو ١٩٧٨
٤٦	الرئيس مختار ولد دادة	موريتانيا	يوليو ١٩٧٨
٤٧	الجنرال أتشيمبونج	غانا	يوليو ١٩٧٨
٤٨	الكولونيل يومبى أوبانجى	الكونغو	فبراير ١٩٧٩
٤٩	الرئيس فيلكس معلوم	تشاد	مارس ١٩٧٩
٥٠	الرئيس عايدى أمين	أوغنده	أبريل ١٩٧٩
٥١	الجنرال وليم أكوفو	غانا	يونيو ١٩٧٩
٥٢	الرئيس ماسياس نجويما	غينيا الاستوائية	أغسطس ١٩٧٩
٥٣	الأمبراطور جان بيدل بوكاسا	أفريقيا الوسطى	سبتمبر ١٩٧٩
٥٤	الرئيس وليم تولبرت	ليبيريا	أبريل ١٩٨٠

تابع جدول الانقلابات العسكرية

تاريخ تغييره	الدولة	أسم القائد	مسل
مايو ١٩٨٠	أوغنده	الرئيس جود قري بن عيسى	٥٥
نوفمبر ١٩٨٠	غينيا بيساو	الرئيس لويس كابرال	٥٦
نوفمبر ١٩٨٠	بوركينافاسو	الرئيس لاميزانا	٥٧
سبتمبر ١٩٨١	أفريقيا الوسطى	الرئيس ديفيد داکو	٥٨
ديسمبر ١٩٨١	غانا	الرئيس هيلاليمان	٥٩
سبتمبر ١٩٨٢	تشاد	الرئيس جوكوني عويضي	٦٠
نوفمبر ١٩٨٢	بوركينافاسو	الرئيس ساي زيربو	٦١
أغسطس ١٩٨٣	بوركينافاسو	الرئيس جان باتست يودر يجو	٦٢
ديسمبر ١٩٨٣	نيجيريا	الرئيس شيهو شاجاري	٦٣
أبريل ١٩٨٤	غينيا	الرئيس لانسانا بيوفوجي	٦٤
ديسمبر ١٩٨٤	موريتانيا	الرئيس ولد حيد الله	٦٥
أبريل ١٩٨٥	السودان	الرئيس جعفر النميري	٦٦
يوليو ١٩٨٥	أوغنده	الرئيس ميلتون أوبوتي	٦٧
أغسطس ١٩٨٥	نيجيريا	الرئيس محمد بخاري	٦٨
يناير ١٩٨٦	ليسوتو	رئيس الوزراء ليبوا جوناثان	٦٩
يناير ١٩٨٦	أوغنده	الجنرال تيتو أوكيللو	٧٠
سبتمبر ١٩٨٧	بوروندي	الرئيس جان باتست باجازا	٧١
أكتوبر ١٩٨٧	بوركينافاسو	الكابتن توماس سانكارا	٧٢
يونيو ١٩٨٩	السودان	رئيس الوزراء الصادق المهدي	٧٣

تابع جدول الانقلابات العسكرية

سلسل	أسم القائد	الدولة	تاريخ تغييره
٧٤	الرئيس صمويل دو	ليبيريا	سبتمبر ١٩٩٠
٧٥	الرئيس حسين حبرى	تشاد	ديسمبر ١٩٩٠
٧٦	الرئيس محمد سياد بري	الصومال	يناير ١٩٩١
٧٧	الرئيس موسى تراورى	مالى	مارس ١٩٩١
٧٨	الجنرال ليكهانيا	ليسوتو	أبريل ١٩٩١
٧٩	الرئيس مانجستو هिला مريام	أثيوبيا	مايو ١٩٩١
٨٠	الرئيس جوزيف ميمو	سيراليون	أبريل ١٩٩٢

ثانيا : التغييرات العنيفة : الاغتيال والاعدام

تاريخ تغييره	الدولة	أسم القائد	مسل
يناير ١٩٦٣	توجو	الرئيس سيلفيانوس أو ليمبيو	١
يناير ١٩٦٥	بوروندى	رئيس الوزراء بيير نجندا نومي	٢
يناير ١٩٦٦	نيجيريا	رئيس الوزراء أبو بكر تافوا باليو	٣
يوليو ١٩٦٦	نيجيريا	الجنرال أيرونزي	٤
أكتوبر ١٩٦٩	الصومال	الرئيس عبد الرشيد شرماركي	٥
نوفمبر ١٩٧٤	أثيوبيا	الجنرال أمان عندوم	٦
فبراير ١٩٧٥	مدغشقر	الجنرال راتسيما ندرافا	٧
فبراير ١٩٧٦	نيجيريا	الجنرال مرتضى الله محمد	٨
أبريل ١٩٧٦	تشاد	الرئيس طومبالباي	٩
فبراير ١٩٧٧	أثيوبيا	الجنرال تيفرى بنتى	١٠
مارس ١٩٧٧	الكونغو	الرئيس ماريان نجوابي	١١
مارس ١٩٧٧	الكونغو	الرئيس ماسامبا - ديبا	١٢
مايو ١٩٧٨	كومورس	الرئيس على صويلح	١٣
يونيو ١٩٧٩	غانا	الجنرال وليم أكوفو	١٤
أغسطس ١٩٧٩	غينيا الاستوائية	الرئيس ماسياس نجويما	١٥
إبريل ١٩٨٠	ليبيريا	الرئيس وليم تولبرت	١٦
أكتوبر ١٩٨١	مصر	الرئيس محمد أنور السادات	١٧
أكتوبر ١٩٨٧	بوركينافاسو	الكابتن توماس سانكارا	١٨
ديسمبر ١٩٨٩	كومورس	الرئيس أحمد عبد الله	١٩
سبتمبر ١٩٩٠	ليبيريا	الرئيس صمويل دو	٢٠
يونيو ١٩٩٢	الجزائر	الرئيس محمد بوضياف	٢١

ثالثا : التغيير السلمى : الوفاة الطبيعية

سلسل	أسم القائد	الدولة	تاريخ تغييره
١	الملك محمد الخامس	المغرب	فبراير ١٩٦١
٢	رئيس الوزراء ميلتون مارجاى	سيراليون	١٩٦٤
٣	الرئيس ليون مبا	الجابون	نوفمبر ١٩٦٧
٤	الرئيس جمال عبد الناصر	مصر	سبتمبر ١٩٧٠
٥	الرئيس وليم تومبان	ليبيريا	يوليو ١٩٧١
٦	الرئيس جومو كينياتا	كينيا	أغسطس ١٩٧٨
٧	الرئيس هوارى بومدين	الجزائر	ديسمبر ١٩٧٨
٨	الرئيس أوجستينو نيتو	أنجولا	سبتمبر ١٩٧٩
٩	رئيس الوزراء دلامينى	سوازيلاند	أكتوبر ١٩٧٩
١٠	الرئيس سيرتس خاما	بوتسوانا	يوليو ١٩٨٠
١١	الملك سوبوزا الثانى	سوازيلاند	أغسطس ١٩٨٢
١٢	الرئيس أحمد سيكوتورى	غينيا	مارس ١٩٨٤
١٣	الرئيس سامورا ماتشل	موزمبيق	أكتوبر ١٩٨٦
١٤	الجنرال سيني كونتشى	النيجر	نوفمبر ١٩٨٧

رابعاً : التخلي عن الحكم طوعية سواء بالاستقالة أو التقاعد
أو الهزيمة في الانتخابات :

مسلسل	أسم القائد	الدولة	تاريخ تغييره
١	رئيس الوزراء سر الختم خليفه	السودان	يونيو ١٩٦٥
٢	رئيس الوزراء محمد محبوب	السودان	يوليو ١٩٦٦
٣	رئيس الوزراء البرت مارجاي	سيراليون	مارس ١٩٦٧
٤	رئيس الوزراء الصادق المهدي	السودان	مايو ١٩٦٧
٥	الكولونيل الفونس ألي	بنين	يوليو ١٩٦٨
٦	الكولونيل بول سوزا	بنين	مايو ١٩٧٠
٧	الجنرال أندريا مهازو	مدغشقر	يونيو ١٩٧٥
٨	الرئيس محمد جعفر	كومور	يناير ١٩٧٦
٩	رئيس الوزراء دلاميني	سوازيلاند	مارس ١٩٧٦
١٠	الملازم جيري رو لنجز	غانا	سبتمبر ١٩٧٩
١١	الجنرال أولسينجو أوباسنجو	نيجيريا	أكتوبر ١٩٧٩
١٢	رئيس الوزراء أبل موزيروا	زيمبابوي	ديسمبر ١٩٧٩
١٣	الرئيس باولو موانجا	أوغنده	ديسمبر ١٩٨٠
١٤	الرئيس ليوبولد سنجور	السنغال	ديسمبر ١٩٨٠
١٥	رئيس الوزراء السير رام جولام	موريشيوس	يونيو ١٩٨٢
١٦	الرئيس أحمدو أهيدجو	الكاميرون	نوفمبر ١٩٨٢
١٧	الرئيس جوليوس نيريري	تنزانيا	أكتوبر ١٩٨٥
١٨	الرئيس سيكا ستيفنس	سيراليون	أكتوبر ١٩٨٥
١٩	الفريق عبد الرحمن سوار الذهب	السودان	مايو ١٩٨٦
٢٠	الرئيس كنعانا بنانا	زيمبابوي	ديسمبر ١٩٨٧

تابع رابعاً :التغلى عن الحكم طواعيه

مسلسل	أسم القائد	الدولة	تاريخ تغييره
٢١	الرئيس أرسيتيد بيريرا	كيب ثرد	فبراير ١٩٩١
٢٢	الرئيس مانويل داكوستا	ساوتومى وبرنسيب	مارس ١٩٩١
٢٣	الرئيس ماثيو كيريكو	بنين	أبريل ١٩٩١
٢٤	الرئيس كينيث كاوندا	زامبيا	نوفمبر ١٩٩١

خامسا : التغيير من خلال الإقالة أو الإجبار على تقديم الاستقالة كرها : *

سلسل	أسم القائد	الدولة	تاريخ تغييره
١	رئيس الوزراء عبد الرشيد على شارمركى	الصومال	١٩٦٤
٢	رئيس الوزراء تشومبى	زائير	أكتوبر ١٩٦٥
٣	الجنرال جوزيف أنكراه	غانا	أبريل ١٩٦٩
٤	الجنرال رامانتوا	مدغشقر	فبراير ١٩٧٥
٥	الجنرال ولد سالك	موريتانيا	مايو ١٩٧٩
٦	الرئيس يوسف لولى	أوغنده	يونيو ١٩٧٩
٧	الرئيس محمد محمود ولد لولى	موريتانيا	يناير ١٩٨٠
٨	رئيس الوزراء مايندلا ديامينى	سوازيلاند	مارس ١٩٨٣
٩	الملكة دزىلوى	سوازيلاند	أغسطس ١٩٨٣
١٠	رئيس الوزراء فيكمى ديامينى	سوازيلاند	أكتوبر ١٩٨٦
١١	الرئيس الحبيب بورقيبة	تونس	نوفمبر ١٩٨٧
١٢	الرئيس الشاذلى بن جديد	الجزائر	يناير ١٩٩٢

* قد يبدو واضحا أن ثمة تداخلا بين هذا النمط من التغيير والنمط الأول من التغييرات العنيفة إلا أننا رأينا التمييز بينها لأن عملية الإقالة أو الإجبار على تقديم الاستقالة فى النمط الثانى تكون عادة بعيدة عن التدخل العسكرى الصريح ومن ثم تبدو لأول وهلة وكأنها أمر عادى .

هوامش المقدمة

(١) أنظر: Mark Silverstein "Watergate and the American political System in Arnold S. Markovits and mark silver stin (eds), the politics of scandal power and process in liberal democracies, New york, london, holmes & meir 1988 p16.

(٢) لقد أصبح الولاء للرئيس يعادل الولاء للامة: وإعادة انتخاب الرئيس تتطابق مع المصلحة العامة. ووضحت الحرية في المرتبة الثانية لان الافراد تم تصنيفهم على انهم إما موالين لنيكسون او انهم ضد امريكا. وقد انتهكت كثير من الحقوق الدستورية بحجة حماية الجمهورية الامريكية . انظر Ibid,P17

(٣) يلاحظ ان اللجنة الفرعية للشركات متعددة الجنسيات أنشأها عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي عن ولاية ايداهو فرانك تشرش وذلك بعد تدخل شركة iTT فى شيلى. وكان يهدف إلى معرفة مدى تأثير وتدخل الشركات الكبرى فى صياغة السياسة الخارجية الامريكية ، ومن ثم اهتمت اللجنة بأنشطة عمالقة النفط جلف ، Gulf , واكسون Exxon , وموبيل Mobil انظر فى ذلك:

Terry macdogall , " the Lock head scandal and the High Cost of Politics in Japan " in Ibid P 194

(٤) أنظر:

Robert Williams, Political CorruPtion in Africa , HamP shire , England: Goves Publishing Co . Itd . 1987, P51

(٥) حول الاعتبارات الثقافية والقيمة ودورها فى انتشار الفساد فى دول العالم الثالث انظر وراجع د. أحمد مجدى حجازى، "صناعة الفساد فى العالم الثالث " مقولات فى ازمة العلاقة بين ثقافة النخبة وثقافة العامة ، مجلة كلية الاداب ، جامعة القاهرة، ع ١٤ ، مجلد ٥ مايو ١٩٩٠

هوامش الفصل الاول

- (١) نشبت حرب البلوبونيز (Pelobonnesian War) في اليونان القديمة بين كل من أثينا واسبرطة واستمرت لأكثر من ربع قرن من الزمان (٤٣١-٤٠٤ ق.م) وانتهت بهزيمة أثينا والقضاء على أطماعها التوسعية. لمزيد من المعلومات انظر: د. حورية توفيق مجاهد الفكر السياسى من افلاطون إلى محمد عبده ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٦ ، ص ص ٤٠ - ٤١
- (٢) انظر في تفصيل ذلك ، ص ٤٦ وما بعدها .
- (٣) انظر : Arnold J. Heidenheimer(ed.), Political Corruption Readings : in Comparative analysis, New York : Holt , Rinehart and Winston , Inc., 1970 P3
- (٤) أنظر :
- Robert c. Brooks," the Nature of Political Corruption " in Ibid, P56
- (٥) انظر على سبيل المثال: Webster, s third International Dictionary
- (٦) انظر : Williams, oP . cit , P13
- (٧) انظر: Ibid, P15
- (٨) انظر: نبوية على محمود الجندي ، الفساد السياسى فى الدول النامية مع دراسة تطبيقية للنظام الايرانى حتى قيام الثورة الاسلامية (١٩٤١-١٩٧٨) : رسالة ماجستير فى العلوم السياسية (غير منشورة) ، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية : ١٩٨٣: ص ص ٩-١٩
- (٩) انظر J.s.Nye " corruption and Political Development : Acost Benefit Analysis " in Heiden heimer,oP . cit PP 566-67.
- (١٠) انظر: Samuel P. Huntington, Political order in changing Societies , New Haven: Yale university Press, 1968 ,P 59
- (١١) انظر: Joseph, J. Senturia ." Corruption, Political" Encyclopedia of the Socil Sciences, uoliv , NewYork : crowell- Collier Mac millan, 1930- 1935 , P 449

(١٢) انظر : S. Andreski , The African Predicament, New York

Atherton Press 1968,P 92

Williams, oP. cit, P18 ' (١٣) انظر:

Susan Rose- Ackerman, Corruption: A study in Political (١٤) انظر:

Economy, New York: Academic Press, 1978, ch. 1.

Robin theobald , Corruption , D evelopment and (١٥) انظر:

under, development, Durham : Duke University Press , 1990. P5

Carl J. Friedreich, "Political Patholieg, Political Ouerterly,,: (١٦) انظر

vol 37 , 1966, PP 70- 85 .

Arnold A. Rogow and H.D lasswell," the Definition of (١٧) انظر

Corruption in Heiden heimer op . cit PP 54 5

Ibid p54 (١٨) انظر :

Theobald op . cit , P .6 (١٩) انظر فى ذلك :

Williams op .cit ,P 19 ' (٢٠) انظر :

Theobald op . cit, P. 7 (٢١) انظر:

(٢٢) اعتمدنا على: ابن منظور، لسان العرب. القاهرة: دار المعارف. ج ٥ د.ت.ص ٣٤١٢ .

والفيروز آبادى، القاموس المحيط. القاهرة: الحلبي ج ١ ١٩٥٢، ص ٣٣٥ واحمد ابن محمد

بن على الفيومى، المصباح المنير تحقيق د . عيد العظيم الشناوى ، القاهرة: دار المعارف ، ١٩٧٣ ،

ص ٤٧٢ ،

(٢٣) انظر وراجع : د. جلال عبد الله معوض ، الفساد السياسى فى الدول النامية دراسات عربية

، العدد ٤ فبراير ١٩٨٧ ، ص ٤

(٢٤) فى تاصيل نظرية الحكم الشخصى فى افريقيا بعد الاستقلال انظر:

Robert H Jackson and carl G. Rosberg , Personal Rule in Black
AFrica Prince , Autocrat Prophet and tyrant,ber Keley : university
Of california press 1982

(٢٥) لمزيد من التفضيلات حول طبيعة الدولة ما بعد الاستعمارية فى افريقيا

أنظر الدكتور حمدى عبد الرحمن حسن، الايديولوجية والتنمية فى افريقيا . القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ .

(٢٦) انظر : د. جلال معوض ، مرجع سابق ، ص ٩

(٢٧) انظر : Williams , op. cit , P . 80

(٢٨) انظر Renet Dumont , Remuneration levels And corruption in French speaking Africa in Heiden hemer op. cit , P. 456

(٢٩) لمزيد من التفاصيل انظر : د. حورية توفيق مجاهد ، نظام الحزب الواحد فى افريقيا بين

النظرية والتطبيق ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٧ ، ص ص ١٣٥ - ١٣٦

(٣٠) انظر : Thomas Hodgkin , African Political parties, London :

Penguin Books , 1961 , P. 147

(٣١) انظر فى ذلك تفصيلا : Mahmud Mamadani , Imperialism and Fascism

in Uganda , London Helene Mann Educational Books Ltd . 1983.

(٣٢) لمزيد من التفاصيل حول الدور السياسى للمؤسسة العسكرية فى افريقيا بعد الاستقلال

انظر : حمدى عبد الرحمن حسن : العسكريون والحكم فى افريقيا مع التطبيق على نيجيريا

١٩٦٦-١٩٧٩ ، رسالة ما جستير فى العلوم السياسة كلية الاقتصاد والعلوم السياسة ، جامعة القاهرة، ١٩٨٥ .

(٣٣) انظر wiliams op .cit ,p.60

(٣٤) أنظر : M. Ndovi, Zairean Soldiers in Border Racket, New

African may 1981, P 41

(٣٥) انظر: Naomi chazan, Robert mortimer, John Rouen bill and

Denald Rothchild , Politics and society in contemporary Afreca, London bynne Rienner pullishersinc , 1988 , p.175

(٣٦) انظر : New African December , 1983 p 21

(٣٧) انظر: Williams ,op. cit p . 62

(٣٨) اعتمدنا فى عرض فضيحة الاسمنت باعتبارها احد الامثلة البارزة على سوء ادارة

يعقوب جرون على المصادر الاتية : B Dudley An : Williams op. cit , pp 68 -70 , Introduction to Nigerian Government and politics London : macmillan press Ltd 1982 and R syngé (ed) Africa Guide 1977, saffran Walden: Africe Guide co 1976: pp 213 23

(٣٩) أنظر : George Benson , political corruption in America Lexington : Heath and co , 1978 , 273 - 95 .

(٤٠) انظر : Williams , op cit . p 21 .

(٤١) انظر على سبيل المثال :

W.G. Runciman , social science and Political Theory ,London, cambridge universityPress, 1969, P . 110

(٤٢) تلك هي وجهة النظر التبريرية التي تدافع عن الفساد السياسى وترى أنه له أثارا ايجابية.

انظر على سبيل المثال: د. أحمد رشيد ، الفساد الادارى: الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية ، القاهرة: دار الشعب : ١٩٧٦ ص ص ٢٣ - ٢٤

(٤٣) انظر : Nye . op . cit . pp 564 - 78 .

(٤٤) راجع فى ذلك على سبيل المثال:

R.A Higgott, Politcal Development theory, London, croom Helm , 1983:P66. and christopher clapham (ed),third World Politics, London croom Helm, 1985, P 6 .

(٤٥) انظر: Williams , op. cit , PP-22-3

(٤٦) يلاحظ ان الشركات متعددة الجنسيات تلجأ إلى اساليب متعددة لربط النخب القوية فى الدول المتخلفة بها ومن بين تلك الاساليب الرشوة . ومثال ذلك قيام شركة لوكهيد برشوة العديد من القادة والمسؤولين الحكوميين فى الدول النامية . وقد ادى تفجير هذه القضية إلى ازاحة النقاب عن تورط شركات امريكية أخرى فى الرشوة . وتبين ان الرشاوى التى قدمتها هذه الشركات لكبار المسؤولين فى الدول النامية بلغت عشرة ملايين دولار خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٣ . ومن بين هؤلاء المسؤولين المرتشين رئيس الجابون الحاج عمر يونجو الذى حصل فى اوائل السبعينيات على رشوة قدرها (١٥٠) ألف دولار من شركة يونيون كاربيد. لمزيد من التفصيلات انظر : د. محمد السيد

- سعيد ، الشركات المتعددة الجنسية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ص ٣٤٧ - ٣٤٩
- (٤٧) انظر: Williams , op , cit . p. 24.
- (٤٨) انظر : Jackson and Rosberg , op ct , P. 23 .
- (٤٩) لمزيد من التفصيلات حول حقوق الانسان فى افريقيا انظروراجع :د. مصطفى كامل السيد ، حول حقوق الانسان فى افريقيا، أفريقيا العدد الاول اكتوبر ١٩٨٦ ، كتاب غير دورى يصدر عن دار المستقبل العربى ، ص ص ١٢٩ - ١٣٧
- (٥٠) راجع د. حمدى عبد الرحمن حسن الايديولوجية والتنمية فى افريقيا ، مرجع سابق
- (٥١) انظر : Jon Kraus , Building Democracy in Africa currnt History , vol 90 No 556, may 1991 p 211
- (٥٢) انظر : Ibid , p 212
- (٥٣) انظر : World Bank , world Debt Tables, 1989-1990 Supplemental Report Washington D.C .WB, 1990
- (٥٤) لمزيد من التفصيلات انظر :حمدى عبد الرحمن حسن ،العسكريون والحكم فى افريقيا، مرجع سابق ، ص ٩٢
- (٥٥) انظر :د. جلال معوض ، مرجع سابق ، ص ٩١ .
- (٥٦) لمزيد من التفصيلات انظر : Williams, op cit, pp. 34 - 7
- (٥٧) يكاد يتفق معظم الدارسين القريبين على ذلك ولكن الرجوع فى ذلك على سبيل المثال إلى : sanford J . ungar, Africa : the Poaple and Politics of An Emerging continent , New York simon & Schuster Inc , 1989 , P .369
- (٥٨) انظر : حمدى عبد الرحمن حسن ، العسكريون والحكم فى افريقيا ، مرجع سابق ، ص ٤٦

هوامش الفصل الثاني

- (١) انظر التحليل الوافى لنموذج القيصرية السياسية فى زائير فى:
Jean claude Williame, Patrimonialism and Political change in the
Congo,: Stanford University Press, 1972 .
- (٢) انظر Jackson and Rosberg, op. cit, PP 167 - 169
- (٣) راجع الفصل الاول من هذه الدراسة .
- (٤) انظر : Crawford Young " Zaire: the unending crisis, Foreign
Affairs," vol 57 , No1 , Fall 1978 PP 169 - 185
- (٥) انظر G.CKabwit " Zaire : the Roots of the continuing crisis " the
Journal of modern African studies , vol 17 , No3 , 1979 , PP. 381 -
707 .
- (٦) انظر . Young ,op cit , pp 170 - 173
- (٧) أنظر : Jeane claude Williame " Political succession in Zaire ,or
Back to machiavelli , the Journal of modern African studies, vol 26
,No 1,1988,PP 37 -49
- (٨) لمزيد من التفضيلات حول هذه الاجراءات انظر :
Jackson and Rosberg ,op . cit ,PP 178.
- (٩) Mobuto sese seko koko Ngbendu Wa Za Banga
- انظر فى ذلك :
- sanford J . ungar , Africa , the people and politics of an emerging con-
tinent ,New York: touchstone , 1989,pp. 369 - 310 .
- (١٠) حول برنامج الاصاله الحضارية راجع : حمدى عبد الرحمن حسن ، العسكريون والحكم فى
افريقيا مرجع سابق ص ٤
- (١١) انظر حمدى عبد الرحمن حسن ، الايديولوجية والتنمية فى افريقيا مرجع سابق ، ص ص
١٩١ ، ١٩٢

(١٢) انظر : Crawford Young "Zaire and Cameroon in Peter Duignan and Robert Jackson, eds, Politics and government in African states 1960 - 1985, London Croom Helm, 1986, P. 140

(١٣) جمعت الأرقام الواردة في الجدول من :

J B R D, World Development Report Washing to D. C World Bank, 1998

(١٤) أنظر Young, Zaire : the unending crisis . op cit , p . 173

(١٥) انظر Janet Macgaffey, "How to survive and Become Rich Amidst Devastation: the second economy in Zaire," African Affairs, vol 82 no 328, July 1983, PP354 - 355 .

(١٦) أنظر : young, zaire: the unending crisis . op cit p 173

(١٧) انظر Macgaffey, op cit, pp 351 - 66

(١٨) أنظر : ungar, op . cit P. 371 .

(١٩) انظر : young, Zaire and cameroon. op cit, P. s 48

(٢٠) انظر : ungar, op cit .

(٢١) المرجع السابق

(٢٢) انظر : Kabuit, op cit 398

(٢٣) المرجع السابق

(٢٤) المرجع السابق

(٢٥) المرجع السابق ص ٣٩٧

(٢٦) انظر young, Zaire the unending crisis, op .cit

(٢٧) انظر: ungar, op .cit.

(٢٨) انظر: Emizet N. Ki sangani " implementation of stabilization

Policies in an authoritarian setting : Zaire, 1970 - 1980 .Canadian Journal of African studies, vol 11, No 2, 1987, pp 192 - 193.

(٢٩) نعتمد في هذا الجزء على :

David J. Gould . Bureaucratic corruption and under development in the third world : the case of Zaire New yourk : pergamon press, 1980 , pp . 123 - 148.

(٣٠) أنظر فى ذلك : S. Depelchin " the trans formation of the petty Bourgeoisie and the state in post - collanial Zaiere Review of African political Economy , No 22, 1981 . pp . 32 - 38

(٣١) جاء فى نص هذا الخطاب " أنه لكى يتسنى لكم مواجهة المشكلات التى تفرضها طبيعة مسئولياتكم الضخمة ، فإن المرشد الأعلى للثورة وقائد الجيش موبوتو سيسى سيكو قرر منحكم المزايا الاتية : (٣٠٠٠) زائير شهريا كاعتمادات مالية للأقليم (١٠٠٠) زائير شهريا كنفقات ترفيهية للأمور الاقليم ، (١٠٠٠) زائير كنفقات سفر للأمور الأقليم (بحد أدنى سبعة أيام شهريا وقد اعطيت لكم هذه المزايا المادية بهدف واحد هو ان تتعاملوا مع متطلبات الموقف السياسى فى أقاليمكم على خير وجه " انظر فى ذلك : Gould , op cit , pp 136 - 137 .

هوامش البحث الثانى الفساد فى كينيا

- (١) أنظر : Wiliams, op cit, p. 83 .
- (٢) أنظر فى ذلك : Goran Hyden " Administration and public policy " in Joel D.Barkan and John J. Okumu (eds,) politics and public policy in kenya and tanzania, New york : praeger, 1984, p 108 .
- (٣) أنظر : Ibid , p. 108 .
- (٤) أنظر : Barkan , op . cit , p36 .
- (٥) أنظر : Colin Leys, under development in Kenya : the politcal economy of New - colonialism 1964 - 1971 , london : Heinemann , 1975, p. 30
- (٦) من المعروف أن كينيا شهدت خلال الخمسينيات أعمال تمرد وعنف واسعة النطاق قادها الوطنيون الأفارقة فى كفاحهم ضد الاستعمار البريطانى . وقد انطلق هؤلاء المقاتلون من الغابات بالأساس ، وهو الأمر الذى أدى الى فرض حالة الطوارئ فى البلاد . وقد عرفت هذه الحركة باسم ثورة الماو ماو. وهذه الثورة الاحتجاجية وان كانت موجهة ضد المستوطنين البيض إلا إنها أيضا كانت تعبيرا عن الانقسام الاقتصادى بين الوطنيين ولاسيما الكيكويو .
- (٧) لمزيد من المعلومات حول قضايا الأرض والأصلاح الزراعى راجع : John Harbeson , Nation Building in Kenya : the Role of Land Refom , Evanston : Northwestern University press , 1973 .
- (٨) لمزيد من التفاصيل حول الطبيعة الأوتقراطية لنظام حكم كينيا أنظر : Jackson and Rosberg , op . cit , pp 98 - 122 .
- (٩) أنظر تفاصيل ذلك : Norman Miller , Kenya: the Quest for Prosperity , London : westview , 1984 . pp 38 - 43 .
- (١٠) أنظر فى ذلك : Leys, op cit , p 247

- (١١) أنظر فى ذلك : Joel Barkan , : Legislators , Elections and political Linkage " in Barkan , op . cit , pp. 72 - 74 .
Ibid , p . 74 . (١٢) أنظر :
- (١٣) أنظر : Leys , op . cit , p. 246 .
Ibid , pp . 237 - 43 . (١٤) لمزيد من التفاصيل انظر :
- (١٥) أنظر فى تفاصيل ذلك : Norman Miller , Kenya The Quest for Prosperity , London : Westuiew 1984 . p . 51 .
Leys , op . cit , p . 57. (١٦) انظر :
- (١٧) أنظر : International Labour office , Employment, incomes and Equality Astrategy for increasing productive Employment in kenya, 1972 , Geneva Ilo, 1972 .
Miller, op cit , pp 59 . 60 . (١٨) أنظر فى ذلك :
- (١٩) فى تنزانيا على سبيل المثال صدر دليل القيادة Leadership code والذي نص على ان يكون كل قائد حكومى أو حزبى من العمال أو الفلاحين وألا يتورط بشكل أو بآخر فى ممارسات رأسمالية أو اقطاعية .
- (٢٠) أنظر : Henery Bienen , Kenya the politcs of participation and control , princeton university press , 1974 , p 38 .
Williams , op cit , pp 84 - 5 . (٢١) لمزيد من التفاصيل انظر :
- (٢٢) من المعروف ان الحزب الحاكم فى كينيا خلال فترة حكم كينيا تا كان يطرح أكثر من مرشح فى الدائرة الانتخابية الواحدة ومن ثم كان بمقدور الناخبين الاختيار بين مرشحي (كانوا) . وقد كان الحزب يعانى من الانقسام وظهور تيارات فكرية متعارضة داخله وبرز ذلك واضحاً بعد عام ١٩٦٩ حينما ألغيت المعارضة بشكل رسمى وأضحت كينيا دولة حزب واحد من الناحية القانونية . وقد بدأ التمييز بعد ذلك داخل البرلمان الكينى بين اتجاه (كانوا أ) واتجاه (كانوا ب) فأضحى الوضع شبيها بنظام التعدد الحزبى داخل الحزب الواحدة . أنظر : Jackson and Rosberg ,
- , 103

- (٢٣) من الجدير بالذكر أنه خلال فترة حكم كينيا كان هناك شبه تحالف مصلحي بين جهاز الدولة وكل من البرجوازية المحلية ورأس المال الأجنبي يؤكد ذلك على سبيل المثال انه فى عام ١٩٧٤ عين مواطنين كينيين على رأس شركتين من أكبر الشركات الأجنبية العاملة فى كينيا . وقد إتضح أن هذين الرجلين تربطهما بالرئيس علاقة الدم . أنظر فى تفصيلات : Nicolo Swainson , the Development of corporate capitalism in kenya , 1918 - 1974 , london .
- (٢٤) أنظر فى تفاصيل ذلك : New African , August 1991 , No 287 , pp 6-10
- (٢٥) أنظر : الهيئة العامة للاستعلامات ، دراسة خاصة عن كينيا وموقفها من الديمقراطية ، وزارة الاعلام ، فبراير ١٩٩٢ ، ص ٥
- (٢٦) جريدة الجرائد العالمية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٠ ديسمبر ١٩٩١ ، عدد ٢٦٠ ص ٤-٥ .
- (٢٧) المرجع السابق ، ص ٤ .

هوامش البحث الثالث الفساد فى نيجيريا

- (١) أنظر : Williams , op . cit , p 95
- (٢) أنظر : Ibid , pp 95 - 6 .
- (٣) أنظر : B. Dudley , An introduction to Nigerian Government and politics , london : the Macmillan press ltd ., 1982 , pp 112 - 113 .
- (٤) أنظر : Ibid , p 116.
- (٥) أنظر : Ibid , p 289 .
- (٦) لمزيد من التفاصيل أنظر : حمدى عبد الرحمن حسن ، العسكريون والحكم فى افريقيا مرجع سابق ، ص ص ١٨٨ - ٢٠٣ .
- (٧) حول مزيد من التفاصيل عن سقوط الجمهورية الأولى أنظر : William Gutteridge , the military in African politics , london : methuen & Co Ltd , 1969 , pp 60 . 95 .
- (٨) أنظر : حمدى عبد الرحمن حسن ، العسكريون والحكم فى افريقيا ... مرجع سابق . ص ٢٣٥
- (٩) انظر فى ذلك : Toyin Falola and Julius Ihonvbere, the Rise & Fall of Nigeri ,s Second Repulic : 1979 - 84 , london : Zed Books Ltd ., 1985 , pp 83 - 95 and see also Dudley , op cit , p 116 .
- (١٠) أنظر : Falola , op . cit , p. 88.
- (١١) أنظر : Ibid , p. 89 .
- (١٢) جاء فى البيان الذى وجهه مرتضى الله محمد إلى الشعب النيجيرى بعد يوم واحد من إطاحته بنظام جوارن مايلى : " ان السنوات الماضية تؤكد على أنه بالرغم من مواردنا البشرية والمادية الهائلة ، فإن الحكومة لم تقدر على تلبية التوقعات المشروعة لشعبنا . وتركت نيجيريا تسير على غير هدى ، ومثل هذا الموقف ، إن لم يمك بزمامه فإنه كان من المتوقع أن يؤدى إلى حالة من الفوضى والاضطراب وحتى إراقة الدماء . لقد بذل النيجيريون فى سعيهم لبناء دولة قوية موحدة مزيدا من

- الدماء ، وأنا متأكد ان التفكير فى إراقة المزيد من هذه الدماء مهما كانت الأسباب - يعتبر إمرأ
يأنفه الشعب ، من ثم رأت القوات المسلحة بعد تحسبها للموقف أن ثمة تغيرات معينة ينبغي
القيام بها ان شئون الدولة أضحت تتسم بالفوضى والتقلب وعدم الأخذ بمبدأ الشورى وحتى الإهمال
وذلك فى أعقاب الحرب الأهلية .. ومثل هذا الموقف يتناقض بوضوح مع صورة وفلسفة النظام
التصحيحى ... لقد كان واضحا أن مثل هذه الأمور ما كان يسمح لها أن تستمر على هذا المنوال "
أنظر : Guy Arnold , modern Nigeria , london : longman , 1977 , p. 173
(١٣) أنظر : Falola , op . cit , 106 .
(١٤) أنظر : Ibid, p. 106
(١٥) أنظر : Ibid , p 10004 .
(١٦) أنظر : Ibid , p 108
(١٧) أنظر : Ibid , p 109 .
(١٨) نعتد فى عرض أحداث الفساد فى قطاع النفط على : Wiliams , op . cit
, pp . 771-2
(١٩) أنظر : Ibid , p. 99
(٢٠) أنظر : Ibid , p . 99
(٢١) نقلا عن : Julius o . Ihonvbere and timothy M. shaw , corporatism :
in Nigeria in Julius E Nyamgoro and Timothy M. shaw (eds.) ,
corposatism in Africa : comparative Analysis and practice, london :
westview press , 1989 . p . 85 .
(٢٢) أنظر : Ibid , p 85 .
(٢٣) لمزيد من التفاصيل انظر : Falola , op . cit , pp 208 - 216 .
(٢٤) انظر : Ibid , p 216
(٢٥) أنظر : Africa Review , 1986 , 207.
(٢٦) إنظر : New African , June 1990 , No 273.
(٢٧) أنظر : Ibid , p 12

(٢٨) لمزيد من المعلومات انظر : لارى دياموند ، الصراع المزمّن فى نيجيريا ، الديمقراطية ، الكتاب الأول ديسمبر ١٩٩١ تصدر عن مركز دراسات التنمية السياسية والدولية ، القاهرة ١٩٩١ ص ٩٢ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٣٠) المرجع السابق . ص ص ٩٣ - ٩٤ .

(٣١) أنظر تفاصيل ذلك فى : African Concord , 6 April 1992 . vol 6, No 49

. pp. 26 - 27 , وانظر كذلك فى : د. عبد الملك عوده ، التحول الديموقراطى فى نيجيريا ،

الاهرام الاقتصادى فى ١٩٩٢/٧/٢ ، ص ٨٢ .

(٣٢) أنظر : African Concord , 18 May 1992, p 22.

(٣٣) المرجع السابق .

(٣٤) أنظر : African Concord , 26 March 1990 , p. 29 .

هوامش الفصل الثالث

- (١) أنظر إعلان أروشا فى : حمدى عبد الرحمن ، الايديولوجية والتنمية فى أفريقيا ، مرجع سابق.
- (٢) أنظر : Issa shivji, class struggle in tanzania , New york : monthly : Review press , 1946 , p 99 .
- (٣) أنظر : حمدى عبد الرحمن حسن ، الايديولوجية والتنمية مرجع سابق ص ١٧٣ .
- (٤) أنظر : لارى دياموند ، الصراع المزمّن فى نيجيريا ، الديمقراطية ص ص ٩٦ - ٩٧ .
- (٥) ينص القانون الحالى على أن يرأس مكتب قانون السلوك رئيس الدولة ويضم فى عضويته حكام الولايات الواحد والعشرين بالإضافة الى عدد من كبار السياسيين العاملين فى الدولة . على أن المطالب الموجهة للحكومة العسكرية تنادى بضرورة تشكيل مجلس أقل عددا وأكثر فعالية واستغلالا يتألف فى معظمه من المدنيين غير الحزبيين . وقد اقترح الجنرال أوباسنجو - رئيس نيجيريا الأسبق - أن يكون الرئيس الموجود هو السياسى الوحيد فى المجلس ، وليس رئيسه ، فى حين يكون جميع الأعضاء الآخرين من الأشخاص الذين لا ينتمون أو يتعاطفون مع أى حزب . أنظر فى تفاصيل ذلك المرجع السابق ، ص ٩٨ .
- (٦) المرجع السابق .
- (٧) أنظر : Michael clarke (ed.) corruption : causes , con sequences and control , london : Frances prmters , 1983 , pp 195 - 196 .
- (٨) أنظر : Wiliams, op . cit , p 108 .
- (٩) أنظر : Ibid , p 88 9 .
- (١٠) أنظر : Ibid , p 89 .
- (١١) أنظر : روبرت كيتجارد ، إستراتيجيات الإصلاح ، الديمقراطية ، مرجع سابق . ص ١١٣ .
- (١٢) أنظر : New African , May 1992 , p . 19.
- (١٣) أنظر : Africa Events , vol 8 , No 7 , July 1992 , p 10
- (١٤) أنظر : وراجع على سبيل المثال ، د. أحمد مجدى حجازى ، مرجع سابق .

- (١٥) أنظر : West Africa , December . 1975 , pp 1430 - 31 .
- (١٦) المصدر : Africa Insight , vol 17 , No 4, 1987 p 71 .
- (١٧) انظر في ذلك : Williams , op . cit , pp 112 - 113 .
- (١٨) انظر : W.N.Brownsberger , " Development and Governmental corruption , Materialism and political Fragmentation in Nigeria " Journal of modern African studies , vol 21 , No 2 , 1983 .
- (١٩) المرجع السابق ص ٢٢١ .
- (٢٠) المرجع السابق ٢٣٢ .

رقم الايداع ١٩٩٣/٣٩٤٩

المؤلف في سطور :

دكتور / محمد عبد الرحمن حسن

- ولد بمحافظة المنوفية في ١/٣/١٩٦٠

- تخرج في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بمحافظة القاهرة
عام ١٩٨٢

- حصل على ماجستير العلوم السياسية من جامعة القاهرة
١٩٨٥ . في جامعة مريتلاند .

- سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث انجز بعض
الأبحاث الأكاديمية في جامعة مريتلاند خلال الفترة ١٩٨٧ -
١٩٨٩ .

- حصل على دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية من جامعة
القاهرة عام ١٩٩٠ .

- يعمل مدرسا بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد .

- تخصص في النظم السياسية وله خبرة واسعة في الشؤون
الإفريقية . له مؤلفات وأبحاث منها :

" الأيديولوجية والتنمية في أفريقيا " ، " الصراع السياسي

في شرق أفريقيا " ، " الصراع في القرن الأفريقي " ، "

إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي " ، " التعاون الإقليمي

بين دول حوض النيل .

هذا الكتاب

تشهد المجتمعات البشرية بغض النظر عن موقعها الجغرافى أو درجة نموها الاقتصادى أو مستوى ثقافتها السياسية شكلا أو آخر من أشكال الفساد فهو كمفاهيم الخير والشر مرتبط بطبيعة بنى البشر . والمجتمعات الصالحة التى تخلص من كافة مظاهر الفساد لا وجود لها إلا فى طوباويات الفلاسفة والمفكرين . وعليه فإن الفساد ليس ظاهرة افريقية أو مرتبطة بالعالم الثالث . وإنما هو ظاهرة تتسم بالعمومية ، وإن كانت دراسته فى أفريقيا تكتسب أهمية كبيرة نظرا لأنه يترك آثارا سلبية مدمرة على الإنجاز الاقتصادى والأداء الحكومى وطبيعة السلطة الحاكمة ويحاول هذا الكتاب دراسة الفساد السياسى بإعتباره مدخلا مناسباً لدراسة النظم السياسية فى افريقيا من منظور مقارن .

132
96
14

Bibliotheca Alexandrina



0645024